

المفاوضات السِّمِّيَّة

بين

الحكومتين المصرية والبريطانية

سنة ١٩٣٠

مفاوضات النحاس - هندرسن

(٣١ مارس سنة ١٩٣٠ - ٨ مايو سنة ١٩٣٠)

مجموع الوثائق والمحاضر السِّمِّيَّة

القاهرة

طبعت بالمطبعة الأميرية ببولاق

١٩٣٦

المفاوضات السِّمِّيَّةُ
بين
الحكومتينِ المِصْرِيَّةِ وَالْبَرِيطَانِيَّةِ
سنة ١٩٣٠

مفاوضات النحاس - هندرسن

(٣١ مارس سنة ١٩٣٠ - ٨ مايو سنة ١٩٣٠)

مَجْمُوعَةُ الْوُثَائِقِ وَالْمَخَاضِ السِّمِّيَّةِ

القاهرة
طبعت بالمطبعة الأميرية ببولاق
١٩٣٦

الإشارة إلى المفاوضات في خطبة العرش التي أقيمت على البرلمان

بدار مجلس النواب في ١١ يناير سنة ١٩٣٠

حضرات الشيوخ ، حضرات النواب

إنه لمن دواعي اغتباطي أن يؤذن هذا الدور بعهد جديد من التفاهم الودي ، والصدقة المشمرة بين بريطانيا العظمى ومصر (تصفيق حاد) ، فلقد أعربت الحكومة البريطانية عن رغبة صادقة في عقد اتفاق ودي بين البلدين (تصفيق) ، وتحقيقا لهذا الغرض قدم جناب وزير الخارجية البريطانية إلى الحكومة المصرية مقترحات أماتها عليه روح المودة والوفاق ، ويسر حكومتى أن تعرض هذه المقترحات على حضراتكم . وهى تأمل أن تسير بالمفاوضات فيها مع الحكومة البريطانية مشبعة بروح الوفاق والمودة للوصول إلى اتفاق وطيد شريف بين البلدين (تصفيق حاد) ، ومتى تم الاتفاق فستعرضه حكومتى على البرلمان للتصديق عليه وعندئذ تعمل على تنفيذه بنفس الروح الطيبة التى باشرت بها عقده (تصفيق) .

٢

الإشارة إلى المفاوضات في رد مجلس الشيوخ على خطبة العرش
وهو الرد الذي وافق عليه المجلس بجلسة ٢٧ يناير سنة ١٩٣٠

والمجلس يسره ما تضمنه خطاب العرش من أن يكون هذا الدور مؤذنا بعهد جديد من التفاهم
الودى والصداقة المثمرة مع بريطانيا العظمى ويأمل أن المقترحات البريطانية تؤدى عند بحثها
الى اتفاق وطيد شريف بين البلدين .

٣

الإشارة إلى المفاوضات في رد مجلس النواب على خطبة العرش

وهو الرد الذي وافق عليه المجلس بجلسة ٢٩ يناير سنة ١٩٣٠

—

ويزداد المجلس اغتباطا بما أعربت عنه حكومة جلالته من إيدان هذا الدور بعهد جديد من التفاهم الودى والصداقة المثمرة بين بريطانيا العظمى ومصر . راجيا أن تسفر المقترحات البريطانية عند النظر فيها عن خير نتيجة تطمئن اليها الأمة ، ويؤكد لها تعاقب الأيام بفضل ما يسود حلاقة البلدين من روح الوفاق والرغبة الخالصة فى الوصول الى الاتفاق .



عرض المقترحات البريطانية على كل من المجلسين بجلستيهما

المنعقدتين في ٣ فبراير سنة ١٩٣٠

رئيس مجلس الوزراء

تنفيذا لما ورد في خطاب العرش بصدد المقترحات البريطانية ، أشرف باسم الحكومة بأن أعرض هذه المقترحات على حضراتكم .

إن الروح الطيبة التي أملت هذه المقترحات قد قابلها الوفد المصرى الذى أشرف برياسته ، بروح مثلهما ، ولقد بدا ذلك واضحا في الأحاديث المتعاقبة التي أدليت بها قبل ولايتي الحكم ، وكذلك قابلتها الحكومة بمثل هذه الروح ، وبدا ذلك جليا في خطاب العرش وفي التعقيب الذى ألقينته بمناسبة الرد الحكيم الذى وضعه البرلمان عليه .

ولقد اعترمت الحكومة — إذا ما فوضتموها — أن تغتنم هذه الفرصة ، التي أتاحها وجود حكومة بريطانية مشبعة بروح التفاهم والصدقة مع مصر وتتفاوض في هذه المقترحات مع الحكومة البريطانية بنفس هذه الروح الطيبة ، روح الرغبة الأكيدة في الوفاق والصدقة بقصد الوصول إلى اتفاق شريف وطيد بين البلدين .

والحكومة يهملها أن ينظر المجلس بوجه الاستعجال في أمر هذا التفويض المطلوب لكي تتمكن من الرد على الحكومة البريطانية ، ومن الاتصال بها للاتفاق معها على موعد قريب للمفاوضة .

والأمل قوى في الله تعالى أن تسفر هذه المفاوضات عن الاتفاق المنشود الذى تكون فيه المصلحة والخير للبلدين .

وبعد ذلك تعرضه الحكومة على البرلمان ليقول قوله الفصل فيه .

ومتى صدق عليه تقوم الحكومة بتنفيذه بكل أمانة وإخلاص .

(تصفيق طويل) .

٥

قرار مجلس الشيوخ الصادر بجلسة ٦ فبراير سنة ١٩٣٠ بتفويض الحكومة في المفاوضة^(١)

المجلس — بعد سماع بيان حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء الذي عرض به المقترحات البريطانية على المجلس بجلسته الماضية وطلب تفويض الحكومة في المفاوضة فيها بقصد الوصول إلى اتفاق يعرض بعدئذ على البرلمان ليقول قوله الفصل فيه وبعد المناقشة في موضوع هذا البيان يقرر المجلس الموافقة على ذلك .

ونظرا لما له من الثقة التامة بالحكومة يفوضها في أن تتفاوض مع الحكومة البريطانية في مقترحاتها للوصول إلى اتفاق شريف وطيد يوثق عرى الصداقة بين البلدين .

(١) صدر القرار المذكور باجماع الآراء .

٦

قرار مجلس النواب الصادر بجلاسة ٦ فبراير سنة ١٩٣٠ بتفويض الحكومة في المفاوضة^(١)

المجلس - بعد سماع بيان حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء الذى عرض به المقترحات البريطانية ، وبعد المناقشة فى موضوع هذا البيان يقرر الموافقة عليه .

ونظرا لما له من الثقة التامة بالحكومة يفوضها فى أن تتفاوض مع الحكومة البريطانية فى مقترحاتها للوصول إلى اتفاق شريف وطيد يوثق عرى الصداقة بين البلدين .

(١) صدر هذا القرار بأجماع الآراء ما عدا خمسة أصوات .

٧

قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ فبراير سنة ١٩٣٠
بتشكيل وفد المفاوضة

مجلس الوزراء

قرار

بناء على القرار الذي أصدره البرلمان في ٦ فبراير سنة ١٩٣٠ بتفويض الحكومة المصرية في أن تتفاوض مع الحكومة البريطانية في مقترحاتها للوصول الى اتفاق شريف وطيد يوثق عرى الصداقة بين البلدين .

قرر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٦ فبراير سنة ١٩٣٠ تشكيل الوفد الذي سيتولى المفاوضة بريااستنا وعضوية حضرات أصحاب السعادة واصف بطرس غالى باشا وزير الخارجية وعثمان محرم باشا وزير الأشغال العمومية ومكرم عبيد افندى وزير المالية ٤

رئيس مجلس الوزراء

مصطفى النحاس



إبلاغ تفويض البرلمان للحكومة في المفاوضة الى صاحب السعادة
المستر هندرسن وزير الخارجية البريطانية

(١)

خطاب مرسل من حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء
إلى حضرة صاحب السعادة المستر هندرسن وزير الخارجية البريطانية بلندن

يا صاحب السعادة

لقد عرضنا مقترحات الحكومة البريطانية تباعا على مجلس النواب والشيوخ فقوضا الحكومة
التي أشرف برياستها أن تتفاوض في هذه المقترحات مع الحكومة البريطانية للوصول الى اتفاق
شريف وطيد يوثق عرى الصداقة بين البلدين .

لذلك أشرف باخطار سعادتك بأننى أكون تحت تصرفكم ابتداء من آخر أسبوع في شهر
مارس .

ولا حاجة بى لأن أضيف أنه نظرا لروح التفاهم والصداقة والرغبة في التوفيق التي تحدد حكومتينا
تملؤنى الثقة بأننا باذن الله واصلون الى الاتفاق الذى طالما تمناه الشعبان .

وأرجو أن تتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول فائق احترامى ما

القاهرة في ١٠ فبراير سنة ١٩٣٠

رئيس مجلس الوزراء

امضاء : مصطفى النحاس

(ب)

خطاب مرسل من حضرة صاحب الدولة . مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء
إلى صاحب السعادة سير پرسی لورین المندوب السامي لصاحب الجلالة
البريطانية في مصر

يا صاحب السعادة

إلحاقاً للحديث الذي دار بيننا مساء أمس ، أتشرف بأن أرسل إلى سعادتكم الخطاب المرافق
لهذا وأكون شاكراً لو تكرمت بإيصاله إلى صاحب السعادة مستر هندرسون .

ومع شكري لكم أرجو أن تتفضلوا بقبول فائق احترامي ما

القاهرة في ١٠ فبراير سنة ١٩٣٠

رئيس مجلس الوزراء

إمضاء : مصطفى النحاس

٩

بلاغ رسمي بتحديد ميعاد ابتداء المفاوضات

رياسة مجلس الوزراء

بلاغ رسمي

بمشيئة الله يسافر الى لوندرة بالاتفاق مع الحكومة البريطانية وفد مصرى برئاسة حضرة صاحب
الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء وسيستقبله وزير خارجية بريطانيا العظمى
فى الأسبوع الذى يتبدئ من يوم الاثنين ٢٤ مارس المقبل ، وذلك للمفاوضة فى مقترحات المستر
هندرسن بقصد الوصول الى اتفاق بين مصر وبريطانيا العظمى .

٢٤ فبراير سنة ١٩٣٠

١٠

قرار مجلس الوزراء

بتعيين مستشارى الوفد وموظفى السكرتارية

مذكرة الى مجلس الوزراء

بناء على قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٦ فبراير سنة ١٩٣٠ بتشكيل الوفد الذى سيتولى المفاوضات مع الحكومة البريطانية فى مقترحاتها . أشرف بان أعرض على مجلس الوزراء أسماء المستشارين وموظفى السكرتارية الذين وقع اختيارى عليهم راجيا التكرم بالموافقة على تعيينهم . وهذه هى الأسماء :

المستشارون الفنيون

| | |
|------------------------------------|--------------------------------|
| حضرة الدكتور أحمد ماهر . | حضرة القاءمقام حافظ صدق بك . |
| حضرة محمود حسن بك . | حضرة الأميرالاي أحمد رفعت بك . |
| حضرة الأميرالاي ابراهيم بدران بك . | |

السكرتير العام

حضرة مصطفى الصادق بك السكرتير العام لمجلس الوزراء .

موظفو السكرتارية

| من مجلس الوزراء | من وزارة الأشغال |
|--------------------------|-------------------------------|
| حضرات : | حضرات : |
| محمد كامل سليم افندى . | أحمد راغب افندى . |
| محمود صديق افندى . | عبد الحميد الشريف افندى . |
| محمد صلاح الدين افندى . | من وزارة المالية |
| ابراهيم ممتاز افندى . | حضرات : |
| أحمد أسعد افندى . | محمود زكى سالم افندى . |
| صبحتى حوا افندى . | أمين عثمان افندى . |
| | سابا حبشى افندى . |
| من مجلس النواب | من وزارة المعارف |
| حضرة جورج دومانى افندى . | حضرة عبد المقصود أحمد افندى م |

القاهرة فى ١٣ مارس سنة ١٩٣٠

رئيس مجلس الوزراء

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة فى ١٣ مارس سنة ١٩٣٠ على ما جاء بهذه المذكرة م

رئيس مجلس الوزراء

امضاء : مصطفى النحاس

۱۱

محاضر الجلسات وملحقاتها

جلسة افتتاح المفاوضات

محضر جلسة المؤتمر

خطبة المستر هندرسن — خطبة النحاس باشا

قبل الميعاد المحدد للاجتماع وهو الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الاثنين ٣١ مارس سنة ١٩٣٠ بدأ المدعوون يفدون على القاعة المعروفة باسم قاعة لوكارنو بوزارة الخارجية البريطانية وجلس مستشارو الوفد المصرى وسكرتيروه وموظفو المفوضية الملكية المصرية بلندن عن يمين المائدة المعدة لجلوس المتفاوضين وجلس مستشارو اللجنة البريطانية عن يسارها وجلس رجال الصحافة من مصريين وانجليز في مواجهتها .

وعند تمام الساعة العاشرة والنصف دخل حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى وجناب المستر هندرسن رئيس اللجنة البريطانية ووراءهما حضرات أعضاء الوفد المصرى وهم أصحاب السعادة واصف بطرس غالى باشا وعثمان محرم باشا والأستاذ مكرم عبيد وحضرات أعضاء اللجنة البريطانية وهم أصحاب السعادة اللورد باسفيلد وزير المستعمرات والمسترتوم شو وزير الحربية واللورد تومسن وزير الطيران وحضر معهم السير روبرت فانستريت وكيل وزارة الخارجية البريطانية الدائم والمستردالتون وكيل وزارة الخارجية البرلمانى والسير پرسى لورين المندوب السامى فى مصر . وقد جلس الرئيسان فى صدر المائدة وجلس أعضاء الوفد المصرى الى يمينها وأعضاء اللجنة البريطانية الى يسارها .

خطاب وزير الخارجية البريطانية

ثم وقف جناب المستر هندرسن وألقى باللغة الانجليزية الخطاب الآتى تعريبه :
” انه مما يدعو الى الارتياح ان كان من نصيبى مهمة الترحيب بدولتكم وبالوفد المحترم الذى تتولون رياسته، وانى أقوم بهذه المهمة معبرا لكم جميعا عن الحفاوة الودية من قبل حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية ومن قبل زملائى الذين يشتركون معى اليوم فى هذا المكان .
وعندى أن هذه الفرصة وهذا الاجتماع ينطويان على معنى بعيد المدى لما بين بلدينا من العلاقات .

وان ما لاقيتموه من حسن الاستقبال عند وصولكم لدينا لدليل ناطق على ما يعلقه أهل هذا البلد من الأهمية البالغة فى شأن العلاقات بينهم وبين مصر .

ومما هو جدير بالذكر أن أرض انجلترا ليست بالأرض الغريبة لكثير من أعضاء وفدكم . فالبعض قد زار لندره قبل الآن وهناك واحد منكم على الأقل قد تكونت لديه فكرة عالية عن تقاليدنا فى الثقافة وواصل دراسته عدة أعوام فى كلية من أشهر كليات جامعة أكسفورد .

وإني أشير هنا الى صديق مكرم عبيد الذى هو الآن وزير مالية مصر .
وإذا ما أجلت النظر فى هذه الظروف اتجهت حتماً بفكرى الى شخص يليكم المعظم الملك "فؤاد"
وقد قدم لكم مثلاً عالياً فى هذا الصدد .

ففى هذه السنوات الأخيرة شرفنا بجلالته بزيارته مرتين فكسب مودتنا المقرونة بالاحترام .
ونحن على جانب عظيم من الامتنان لما تفضل به جلالته نحو وطننا من تقديره قدره .
أجل أيها السادة أننا لفخورون ببلادنا .

ويسرنا أن نعتقد أنه ستهياً لكم الفرصة وسط الأعمال الخطيرة الملقاة على عاتقكم لأن تشاهدوا
فى ساعات فراغكم شطراً على الأقل من أجمل ما حواه هذا البلد .

والمأمول أنكم ستزورون فى وندسور القصر التاريخى الذى ورثته أسرتنا المالكة عن أسلافها
وأنكم ستستقبلون فى جامعتين من جامعاتنا المحترمة .

وأود لو طالت إقامتكم بحيث يمكننى أن أسجل فى برنامجكم زيارة لاسكندرا ولو أننى أخشى
أن العمل الذى نقوم به يحول دون سفر بعيد مثل هذا .

ولكن ما هو هذا العمل ؟

لقد اجتمعنا هنا من أجل الوصول إلى غرض سام فى المكان الأول نريد أن نساهم بنصيبنا —
وهو نصيب كبير — فى تقوية دعائم الهيئة العظيمة التى اجتمعت على تشييدها الدول لنشر السلام
بين الشعوب فى العالم وأعنى جمعية الأمم .

وفى المكان الثانى نريد أن نطبع بطابع المعاهدة تلك الصداقة التى تربط أمتين اتحدت
أكثر مصالحهما .

ولست أشير الى المحاولات التى قمنا بها فى الماضى وأخطأت المرمى الذى نرمى اليه .
فنحن جميعاً نتمثل فى ذهننا تلك المحاولات وأعتقد أننا جميعاً متفقون فى تقدير العواقب السيئة
التي أفضى اليها إخفاقها الذى لم يكن من ورائه إلا تأخير الاتفاق والتسوية التى يملها العقل
والعواطف والمصالح المتبادلة كشرط أساسى لفاهية أمتينا .

وانى أبى اليوم أن أتوقع إخفاقاً .

وأعتقد أن رئيس الوزارة المصرية وزملاءه أتوا يتفاوضون معنا بمثل هذه الروح .
أما عن الأغراض التى نتوخاها فان حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية قد بينت موقفها .
ففى شهر أغسطس من العام الماضى عرضت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية
على الأمة المصرية مقترحات مشبعة بعواطف الصداقة وبرغبة التوفيق .

وقد ظل هذا العرض أمام الأمتين المصرية والبريطانية مدى الأشهر السبعة الأخيرة .

وقد لاحظت حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية بارتياح عظيم أن روح الصداقة
والرغبة الطيبة اللتين أملنا هذا العرض قد قدرتا أكل تقدير وكان لهما صداهما فى مصر .

ولقد أحيطت الحكومة علما بنوع خاص بالتصريحات الودية التي فاه بها رئيس الوزارة المصرية.

ولقد تمت انتخابات برلمانية .

وعلى أثر هذه الانتخابات عهد بالحكم الى الحزب الذي ترأسونه دولتكم .

ونحن نرحب بكم يا سيدى كممثل لأغلبية الشعب المصرى الكبرى .

ولقد طلبتم باسم الحكومة المصرية من البرلمان المصرى توكيلا فى الحضور إلى لندن ومفاوضتنا فى المقترحات فأجابكم البرلمان إلى طلبكم .

واليوم نفتتح هذه المفاوضات علنا وبصفة رسمية فى هذه القاعة التى شهدت كما تذكرون من سنوات قليلة امضاء معاهدة لوكارنو .

وسيكون من وراء مجهوداتنا اذا صدق ظنى أن نوثق الصلات بين بريطانيا العظمى ومصر على أساس من الصداقة الدائمة والتحالف .

وفوق ذلك يحق لمصر بصفة كونها دولة حرة مستقلة ذات سيادة أن يكون لها من الشأن بين الأمم ما يتناسب مع عظمتها الماضية وتقدمها الحديث .

سيدى النحاس باشا — سادى

باسم حكومة صاحب الجلالة البريطانية أرحب بكم أجمل الترحيب .

وإنى وطيد الأمل فى أن تعاوننا سيتوج بالنجاح الذى تقتضيه أهمية ما نتوخاه من غرض وما يتسع لنا من أفق من وراء هذا التعاون .

وبعد أن أتم المستر هندرسن خطابه دعى السير پرسى لورين فألقى ترجمته الى اللغة الفرنسية وبعد انتهائه منها شكره المستر هندرسن ثم قام دولة النحاس باشا فألقى باللغة الفرنسية الخطاب الآتى نصه :

خطاب رئيس الوفد المصرى

”باسم زملائى واسمى أشكر لسعادتكم ما تفضلتم بتوجيهه إلينا من عبارات الترحيب. وإن ما قبلنا به من الحفاوة قد ترك فى نفوسنا أحسن الأثر كما أن ما لقيناه من علائم الود الكثيرة يؤكد ويقوى تلك الرغبة فى التفاهم والاتفاق التى أملت على الحكومة البريطانية مقترحاتها والتى يسرنى أن أشيد بها علنا فى هذا المكان . وكما لاحظتم سعادتكم قد أجابت مصر على هذا الاستعداد الحسن من جانب حكومة حضرة صاحب الجلالة البريطانية باستعداد حسن مثله . فمصر المتمسكة بمجريات الدستور أشد التمسك قد صرحت بلسان ممثليها الرسميين بعزمها الأكيد على الوصول إلى اتفاق صادق مع بريطانيا العظمى وهذا هو السبب الذى من أجله وجدنا هنا .

فقد حضرنا موفدين من قبل الشعب المصرى للمناقشة فى مقترحات عرضت عليه ولتقريب وجهات النظر والتوفيق بينها وإزالة أوجه الغموض وسوء التفاهم وإقامة العلاقات بين البلدين على قاعدتى المودة والثقة اللتين هما الأساس الوحيد لاتفاق شريف وطيد دائم . وإننا على يقين من

النجاح في مهمتنا والوصول إلى اتفاق يرضى الشعبين. ولقد أضيف إلى حسن الإرادة الواضحة من جانبنا وجانبكم عامل جديد من عوامل النجاح وهو أنى تعرفت بسعادتكم وبزملائكم وأتيح لى أن تكون لى بكم أجمل العلاقات الشخصية وأصدقها .

ولم يثبط عزيمتنا فشل المفاوضات السابقة فإن الرغبة فى التفاهم التى أبدأها الشعبان غير مرة تدل دلالة أكيدة على ضرورته بحكم العقل والعاطفة والمصلحة معا .

واسمحوا لى أن أعرب الآن عن تقديرنا لما نالنا من الشرف العظيم باستقبال جلالة الملك إيانا وما أولانا من الرعاية الفائقة بتفضله بالاهتمام بنا وبإنجاح مهمتنا المشتركة .

وأرجو أن تسمحوا لى سعادتكم أيضا أن أشكركم على ما خصصتم به جلالة ملكنا المعظم من الحفاوة فإن مظاهر الاحترام والود التى أبدأها الشعب الانجليزى وحكومته نحو الملك فؤاد فى كل من زيارته لهذا البلد الجميل كان لها فى مصر كلها أحسن الأثر ، وقد أعجب جلالته بجمال الأرض الانجليزية وذكاء الشعب الانجليزى ونشاطه .

إن كثيرين منا فى الواقع لا يجهلون انجلترا وقد سبق لنا أن تذوقنا ما فى خلواتها من جمال هادئ محبب الى النفس وتأثرنا بما تنطق به آثاركم وماضيكم وتقاليديكم .

وان زيارتنا لقصر وندسور ستتيح لنا أن نحى مهد الأسرة الملكية الانجليزية الجليلة كما سنحفظ بين أفضل ذكرياتنا زيارتنا لجامعتين من جامعاتكم المحترمة . وإن واحدا من زملائى — كما قلتم سعادتكم — ليقدر بحق مزايا الثقافة التقليدية فى هذه البلاد التى توج فيها دراسته بأقامته مدة طويلة فى جامعة أكسفورد الشهيرة وان هذا المثال الذى احتذاه كثير من شبانتنا هو خير مقدمة للوفاء والمودة بما يقتضيه من التقريب الفكرى .

وانى على تمام الثقة من أن هذه المودة وهذا الوفاق ستؤكدهما نهائيا مباحثاتنا التى افتتحت علنا وبصفة رسمية فى نفس القاعة التى شهدت منذ بضع سنين امضاء معاهدة لوكارنو .

ان مصر أم الحضارة لتنهض اليوم فى نغار شبابها المتجدد وفى جلال ماضيها مطالبة بنصيبها من المجهود المشمر الذى تبذله الشعوب الحرة فى سبيل السلام والتقدم فطبيعى أن تمد لها بريطانيا العظمى يد الإخاء لأن بريطانيا أم الحرية لا يسعها الا أن تحبى بسرور دخول مصر الفتاة فى مصاف الدول المستقلة ذات السيادة“.

وبعد أن أتم دولة النحاس باشا خطابه دعى الأستاذ مكرم عبيد فألقى ترجمته إلى اللغة الانجليزية وبعد انتهائه منها شكره دولة النحاس باشا .

وبذلك انتهت جلسة الافتتاح ٥

الرئيس

امضاء : مصطفى النحاس

السكرتير

امضاء : مصطفى الصادق

محضر الجلسة الأولى

(يوم الاثنين ٣١ مارس سنة ١٩٣٠)

المبادئ العامة

ترتيب العمل

افتتحت الجلسة في الساعة الحادية عشرة صباحا بغرفة وزير الخارجية البريطانية وحضر الاجتماع من الجانب البريطاني المستر هندرسن واللورد طومسون والمسترتوم شو وحضر معهم السير روبرت فانسيترت والدكتور دالتون والسير پرسی لورين والمستر صرى والمستر سليبي والأورابل سيسل كامبل. وحضره من الجانب المصرى أصحاب الدولة والسعادة مصطفى النحاس باشا و واصف غالى باشا وعثمان محرم باشا والأستاذ مكرم عبيد وحضر معهم مصطفى الصادق بك والأستاذ محمد كامل سليم اللذان قاما بأعمال السكرتيرية .

واعذر المستر هندرسن عن تغيب اللورد باسفيلد بسبب اضطراره لمقابلة جلالة الملك .

مستر هندرسن — قبل أن تبدأ اللجنة أعمالها ألا ترون دولتكم وحضرات الأعضاء أن نبحث أولا فيما اذا كان الأوفق أن نحدد من الآن مواعيد نجتمع فيها بانتظام أم ترون أن نترك مسألة تحديد مواعيد اجتماعنا الى كل جلسة فلا ينفض اجتماع إلا بعد أن يكون قد حدد موعد الاجتماع الذى يليه .

النحاس باشا — أفضل الطريقة الثانية أى تحديد موعد الاجتماع قبل انتهاء كل جلسة .

مستر هندرسن — حسن . وهل نعمل محضرا حريا مشتركا بما يجرى في كل جلسة أم يعمل كل فريق محضرا مستقلا موجزا .

النحاس باشا — قد تكون الطريقة الثانية أفضل وأوفر للوقت .

مستر هندرسن — أحب أن أتحدث إليكم بصفة عامة .

أولا فيما يختص بى وبزملائى فأننا نكون مغتربين بلا شك اذا بدأتم دولتكم بإبداء ما تريدون الإدلاء به . فإن المقترحات البريطانية كما ذكرنا في خطبتي الافتتاح وكما هو الواقع ظلت مطروحة حوالى السبعة أشهر وهى لا تزال تمثل رأى الحكومة البريطانية بالنسبة للتسوية النهائية للعلاقات بين البلدين ، فما هو رأيكم فيها من حيث المبادئ التى تناولتها والتفاصيل التى احتوت عليها ؟

النحاس باشا — إنى سعيد بأن أبدأ المفاوضات مع المستر هندرسن وحضرات أعضاء اللجنة لحل المسألة الهامة التى تعنى مصر وانجلترا وأقصد بذلك تسوية العلاقات بين البلدين وإنى لمتفائل بالاستعداد الحسن من الجانبين والرغبة الأكيدة التى لدهما فى الوصول الى الاتفاق المنشود . ولقد حضرت وزملائى الى هذا المكان مشبعين بالميول الطيبة ولذلك يهمنى جدا أن تذلل جميع العقبات التى

قد تقوم أثناء المناقشة توصلا لتلك الغاية السامية التي ننشدها جميعا . واني وزملائي لمعتمدون على حسن استعداد المستر هندرسن وزملائه في مساعدتنا على انجاز هذه المهمة . والأمر المهم هو التوفيق بين حقوقنا ومصالحكم بطريقة تحدد الحالة بجلاء وتمنع كل لبس وإبهام . وذلك لأننا نريد أن نطبق المعاهدة بكل اخلاص وأمانة وعلى وجه يشرف امضاءنا عليها .

واني بهذه الروح سأبدأ بشرح الحالة بصفة عامة وسترون من هذا الشرح أن روحه وروح المقترحات البريطانية غير متباعيين . وسأقتصر الآن على المبادئ تاركا الكلام في التفاصيل الى ما بعد ذلك .

مستر هندرسن — حسن جدا .

النحاس باشا — ان المبادئ التي تستتج من المقترحات البريطانية يمكن تلخيصها فيما يلي :

أولا — انتهاء الاحتلال — ولا أطيل الكلام في ذلك لأن هذه هي الغاية التي نرعى اليها .

ثانيا — المحالفة — أما فيما يتعلق بمبدأ المحالفة فاننا نقره ونقبله .

أما مسألة الدفاع عن قنال السويس فانه مع وجود ضمانتين عظيمتين تكفلان سلامته — ضمانا خاصة مستمدة من المحالفة وهي أن بريطانيا تأتي لمساعدتنا لصدماعسائه يقع على القنال من الغارات الأجنبية ، وضمانة عامة دولية مستمدة من حيدة القنال تلك الحيدة التي تكفلها معاهدة سنة ١٨٨٨ ، وهما ضمانتان كافيتان للدفاع عن القنال — إلا أننا لكي نثبت لبريطانيا حسن استعدادنا للاتفاق نقبل (إلى أن تتمكن قواتنا من الدفاع عن القنال بمفردها حتى يأتيها المدد البريطاني) أن نرخص مؤقتا لبريطانيا بأن تضع قوة عسكرية في منطقة القنال على أن يتحدد موقعها وشروطها عند الكلام في التفاصيل .

ثالثا — حماية الأجانب — هذا المبدأ بطبيعة الحال من حق مصر المطلق ولا يقيد به إلا مسألة الامتيازات الأجنبية التي مآلها إلى الإلغاء . وإلى أن يحين الوقت لهذا الإلغاء نقبل توسيع اختصاص المحاكم المختلطة في بعض المسائل التي هي لآن من اختصاص المحاكم القنصلية ، كما نقبل الاختصاصات التي تعطى للجمعية العمومية للمحاكم المختلطة على أن تحدد هذه الاختصاصات أثناء المناقشات .

رابعا — البوايس — فيما يتعلق بالبوايس نقبل أن يكون بعض الموظفين البريطانيين في المدن الأربع القاهرة والاسكندرية وبورسعيد والسويس لمدة محدودة على أن يستبدلوا شيئا فشيئا وسنويا بموظفين مصريين حتى إذا انتهت تلك المدة المحدودة أصبحت وظائفهم جميعا في أيدي المصريين .

خامسا — السودان — إلى أن يحصل الاتفاق على التسوية النهائية بمفاوضات مقبلة نقبل أن تكون الادارة في السودان مشتركة بين البلدين اشتراكا فعليا .

هذه هي المبادئ العامة التي تؤخذ من المقترحات وترون أننا لم نخرج عن روحها لأن غرضنا هو أن نصل فعلا وبإخلاص إلى الاتفاق المنشود . أما ماعدا ذلك فتفصيل يأتي الكلام عنه فيما بعد .

مستر هندرسن — هل أفهم مما قاله دولة النحاس باشا أن هذه المبادئ الكبرى اذا وضعت في صيغ مقبولة من الجانبين فانه لن تقوم عقبات في سائر التفاصيل .

النحاس باشا — قد تقوم صعوبات في التفاصيل ولكنى أرجو أن نتمكن من التغلب عليها بسهولة اذ حسن النية متوافر في الجانبين .

مستر هندرسن — بطبيعة الحال ستكون اقترحاتكم فيها محلا للناقشة .

النحاس باشا — بلا شك .

مستر هندرسن — ان هذه المبادئ الخمسة مهمة حقا ولكن الكثير يتوقف على الصيغ التي ستوضع فيها . على أنى من ناحيتى أريد أن أسترشد برأى زملائى فيما قد تكون عليه هذه الصيغ فاذا كنتم قد أعددتكم نصوصا خاصة شاملة لهذه المبادئ فانه يسرنا أن نطلع عليها ونبدى لكم رأينا فيها .

النحاس باشا — اننا مستعدون لأن نضع الصيغ لهذه المبادئ بالمعنى الذى ذكرناه ونقدمها لكم في أقرب فرصة .

مستر هندرسن — نعم يحسن تقديم هذه الصيغ لأنها تساعد كثيرا على الفهم والتقدير . والآن هل يريد أحد من زملائى أن يسأل شيئا .

المستر توم شو — أحب أن أرى الصيغ لأن المسائل التي تناووها دولة النحاس باشا هي من صميم المقترحات .

مستر هندرسن — اذن ما هو الزمن الذى يكفى دولتكم وزملاءكم لوضع هذه الصيغ وإرسالها الينا .

النحاس باشا — سنبذل جهدنا لإرسالها غدا .

مستر هندرسن — اذن نستطيع أن نجتمع يوم الأربعاء أو الخميس ولكن عندى اجتماع مجلس الوزراء في صباح الأربعاء فاذا وافقتم جعلنا اجتماعنا بعد ظهر ذلك اليوم .

وبعد تبادل الرأي تقرر أن تكون الجلسة القادمة في منتصف الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الخميس .

مستر هندرسن — أما وقد اتفقنا على أن يكون الاجتماع القادم يوم الخميس ففى وسعنا أن نستطرد قليلا في أبحاثنا حتى اذا احتاج الأمر الى وضع صيغ لمسائل أخرى أمكن ذلك قبل جلسة يوم الخميس . فمثلا يلوح لى أن هناك ثلاث نقاط أو أربعة نحن متفقون عليها وهى :

اتهاء الاحتلال، ثم فكرة المحالفة، ثم جمعية الامم، وهى كلها مسائل قد نص عليها ولا ينقصنا إلا معرفة الصيغ النهائية التى يريدون أن تظهر بها فى المعاهدة وإذا شئتم فإنه يمكننا أن نتكلم فيها من الآن .

النحاس باشا — إننى مستعد للكلام فيما ذكرتموه . ففيا يختص بالمخالفة يهمننا أن يكون واضحاً أن ما يقدمه كل حليف للآخر يجب أن يتناسب مع قدرته وامتداد أراضيه إذ مركز الطرفين يختلف كل منهما عن الآخر . ويهمننا لى تتوافر المساواة الحقيقية بيننا — أن تكون مساعدتنا لبريطانيا داخل حدود أراضينا لا خارجها كما جاء فى مقترحات المستر هندرسن وهذا الوضع الذى تقترحه لا يختلف عن كل المقترحات التى سبق أن قدمت فى هذا الموضوع أثناء المفاوضات الماضية .

مستر هندرسن — لقد فهمت هذه الملاحظة جيداً ومعنى ذلك أن المادة السابعة ستكون محل بحث . ولكن المادة الأولى التى تنص على أن ينتهى احتلال مصر عسكرياً بجيوش جلالة ملك بريطانيا العظمى، هل عندكم اعتراض على صيغتها ؟

النحاس باشا — كلا .

مستر هندرسن — والمادة الثانية الخاصة بالمخالفة بين البلدين ، هل عندكم اعتراض عليها ؟

النحاس باشا — لى بعض التعديل على صيغتها .

مستر هندرسن — حسن ، لكم أن تقترحوا ما تريدون، وما رأيكم فى المادة الثالثة ؟

النحاس باشا — لى كذلك بعض التعديل على لفظها .

مستر هندرسن — إذن قدموا لنا الصيغ المطلوبة قبل الجلسة القادمة وهذا يعطينا مادة كافية تشغلنا الى الاجتماع القادم .

النحاس باشا — وهو كذلك .

مستر هندرسن — لقد بدأنا بروح جيدة روح المسالمة والوفاق والعزم على الوصول الى اتفاق شريف فاذا استمرت هذه الروح فينا فلا شك عندى فى حسن النتيجة .

إنى وإياكم واقعون تحت ضغط شديد من جانب الصحافة المتلهفة على الأخبار والتى كثيراً ما تلجأ الى الخيال فتستمليه عند ما تعوزها المعلومات ، فهل توافقون على اصدار بيانات رسمية عقب كل جلسة أو إننا نصدر البيانات كلما رأينا ضرورة لذلك ؟

وبعد تبادل رأى اتفق على ألا يذاع شئ من أمر المفاوضات الا اذا تقرر ذلك عند انتهاء الجلسة أو عند الوصول الى شئ حاسم تحسن اذاعته .

مستر هندرسن — اذن نظل صامتين واو ان هذا لن يمنع خيال الصحفيين في البلدين من تناول الأمور وتصويرها حسب ما يريدون . ولكنى لا أرى مانعا من أن نذكر أن الجلسة القادمة ستكون يوم الخميس لأنى أخشى أننا اذا لم نذكر ذلك توهموا أن أول أزمة قد حلت بالمفاوضات خصوصا اذا رأوا أننا لا نجتمع غدا (ضحك) .

فوافق الجميع على ذلك .

وانتهت الجلسة حيث كانت الساعة الثانية عشرة وعشر دقائق بعد الظهر ما

الرئيس

امضاء : مصطفى النحاس

السكرتير

امضاء : مصطفى الصادق

ملاحظة

في الساعة السادسة مساء من يوم الأربعاء ٢ أبريل سنة ١٩٣٠ سلم الوفد المصرى مشروعه الأول الى المستر سلبى سكرتير وزير الخارجية البريطانية بدار البرلمان الانجلى . وهذا نصه :

١

المشروع الأول للوفد المصرى

قدم فى مساء الأربعاء ٢ أبريل سنة ١٩٣٠

1.—The military occupation of Egypt by the Forces of His Britannic Majesty is terminated.

2.—An alliance is established between the High Contracting Parties with a view to consolidating their friendship, their cordial understanding and their good relations.

3.—Great Britain recognises Egypt's right to become a member of the League of Nations, as a sovereign independent State, in accordance with the provisions of the Covenant of the League.

4.—Should any dispute with a third State produce a situation which involves a risk of a rupture with that State, the High Contracting Parties will consult each other with a view to the settlement of the said dispute by peaceful means in accordance with the provisions of the Covenant of the League of Nations and of any other international obligations which may be applicable to the case.

5.—Each of the High Contracting Parties undertakes not to adopt in foreign countries an attitude which is inconsistent with the alliance, or to conclude political treaties inconsistent with the provisions of the present treaty.

6.—His Britannic Majesty recognises that the responsibility for the lives and property of foreigners in Egypt devolves, exclusively, upon the Egyptian Government,

١ — انتهى احتلال مصر عسكريا بجيوش صاحب الجلالة البريطانية .

٢ — تعقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما .

٣ — تعترف بريطانيا العظمى بحق مصر فى أن تكون عضوا فى عصبة الأمم كدولة مستقلة ذات سيادة طبقا لأحكام عهد العصبة .

٤ — إذا أفضى خلاف مع دولة ثالثة إلى موقف ينطوى على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة يتبادل الطرفان المتعاقدان الرأى لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقا لأحكام عهد عصبة الأمم أو لأى تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على الحالة القائمة .

٥ — يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين ألا يتخذ فى البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة ، وألا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية .

٦ — يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن المسئولية عن أرواح الأجانب وأموالهم فى مصر هى من خصائص الحكومة المصرية دون سواها .

7.—Should notwithstanding the provisions of paragraph 4 above, either of the High Contracting Parties become engaged in war, the other High Contracting Party will, subject always to the provisions of paragraph 14 below, immediately come to his aid in the capacity of an Ally. His Egyptian Majesty's aid will consist in furnishing to His Britannic Majesty on Egyptian territory all the facilities and assistance in his power, including the use of his ports, aerodromes and means of communications, without prejudice, in any way, to Egyptian laws and administration.

8.—To be omitted ⁽¹⁾.

9.—Until such time as the Egyptian Army shall be in a position to hold off, by its own resources, an attack on the Canal pending the arrival of allied reinforcements, His Majesty the King of Egypt authorises His Britannic Majesty to place at Port Fuad and its neighbourhood a British military force to assist in the defence of the Canal. The presence of these forces shall not constitute in any manner an occupation and will in no way prejudice the sovereign rights of Egypt ⁽²⁾.

10.—To be omitted.

11.—His Britannic Majesty recognises that the capitulatory régime now existing in Egypt is no longer in accordance with the spirit of the times and with the present state of Egypt.

٧ — إذا اشتبك أحد الطرفين المتعاقدين في حرب بالرغم من أحكام المادة الرابعة المتقدم ذكرها فإن الطرف الآخر، مع مراعاة أحكام المادة الرابعة عشرة الآتى ذكرها على الدوام يقوم في الحال بانجاده بصفته حليفاً وتتحصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر في أن يقدم إلى صاحب الجلالة البريطانية داخل حدود الأراضي المصرية جميع التسهيلات والمساعدات التي في وسعه بما في ذلك استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات . وذلك بدون أدنى مساس بالقوانين والادارة المصرية .

٨ — تحذف . ^(١)

٩ — الى أن يحين الوقت الذي يصبح فيه الجيش المصرى في حالة يستطيع معها أن يصد بمفرده أى اعتداء على قنال السويس حتى يصل مدد الحليف فإن جلالة ملك مصر يرخص لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع في بور فؤاد وبجوارها قوة حربية بريطانية للمساعدة في الدفاع عن القنال .

ولا يكون اوجود تلك القوة صفة الاحتلال .
مطلقاً ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية ^(٢) .

١٠ — تحذف .

١١ — يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة .

⁽¹⁾ The Egyptian Government will, by exchange of notes, demand the presence of a British Military mission, for a definite period, with a view to the instruction and training of the Egyptian Army.

⁽²⁾ The number of these forces and the conditions relating to their accommodation will be specified by an exchange of notes.

^(١) ستطلب الحكومة المصرية في مذكرات يتبادلها الطرفان بعثة حربية بريطانية لمدة معينة لتعليم وتدريب الجيش المصرى .

^(٢) يحدد عدد هذه القوة والشروط الخاصة بشكاتها ولوازمها في مذكرات يتبادلها الطرفان .

Accordingly, His Britannic Majesty accepts in principle the suppression of the jurisdiction of the existing consular courts and the application of Egyptian legislation to foreigners⁽¹⁾

12.—His Britannic Majesty and His Majesty the King of Egypt will be represented at their respective courts by ambassadors duly accredited according to ordinary diplomatic practice.

13.—Pending the settlement of the Sudan question by future negotiations, and with due reserve to all rights, the administration of the Sudan will be exercised in a joint and effective manner, by the High Contracting Parties.

14.—Nothing in the present proposals is intended to or shall in any way prejudice the rights and obligations which devolve, or may devolve upon either of the High Contracting Parties under the Covenant of the League of Nations or the Treaty for the Renunciation of War signed at Paris on the 27th August, 1928.

15.—The High Contracting Parties agree that any difference on the subject of the application or the interpretation of the provisions of the present proposals which they are unable to settle by direct negotiations shall be dealt with in accordance with the provisions of the Covenant of the League of Nations.

16.—The present treaty shall remain in force for a period of twenty years from the date of its ratification and may be renewed or modified by mutual consent.

وبناء على ذلك يقبل صاحب الجلالة البريطانية مبدأ إلغاء اختصاص المحاكم القنصلية القائمة الآن في مصر ومبدأ تطبيق التشريع المصري على الأجانب^(١).

١٢ — يقوم بتمثيل كل من صاحب الجلالة البريطانية وصاحب الجلالة ملك مصر لدى بلاط الآخر سفير يعتمد وفقا للأوضاع السياسية العادية.

١٣ — الى أن تحل مسألة السودان بمفاوضات مقبلة ومع الاحتفاظ بجميع الحقوق يباشر الطرفان المتعاقدان ادارة السودان بالاشتراك بينهما اشتراكا فوريا.

١٤ — لا يصد بهذه النصوص ولا يمكن أن يبنى عليها بحال أى إخلال بالحقوق والالتزامات المترتبة أو التي يمكن أن تترتب لأحد الطرفين المتعاقدين أو عليه بمقتضى عهد عصبة الأمم أو ميثاق نبذ الحرب الموقع عليه بباريس في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨

١٥ — اتفق الطرفان المتعاقدان على أن أى خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق نصوص هذه المعاهدة أو تفسيرها ولا يتسنى لهما تسويته بالمفاوضات مباشرة يعالج بمقتضى نصوص عهد عصبة الأمم.

١٦ — تبقى هذه المعاهدة نافذة لمدة ٢٠ سنة من تاريخ التصديق عليها ويمكن تجديدها أو تعديلها باتفاق الطرفين.

(1) In a separate note will be specified the functions of the Mixed Tribunals and the powers of their General Assembly.

(١) يحدد في مذكرة منفصلة اختصاص المحاكم المختلطة وسلطة جمعيتها العمومية.

محضر الجلسة الثانية

(يوم الخميس ٣ أبريل سنة ١٩٣٠)

ملاحظات عامة للفرق البريطاني
على المشروع المصري

افتتحت الجلسة في منتصف الساعة الحادية عشرة صباحا بوزارة الخارجية البريطانية وحضرها من الجانب البريطاني المستر هندرسن واللورد باغفيلد والمستر توم شو واللورد طومسون ومعهم السير روبرت فانسيترت والدكتور دالتون والسير پرسی لورين والمستر سلبى والمستر مري والأنورابل سيسل كامبل . وحضرها من الجانب المصري أصحاب الدولة والسعادة مصطفى النحاس باشا وواصف غالى باشا وعثمان محرم باشا والأستاذ مكرم عبيد ومعهم مصطفى الصادق بك والأستاذ محمد كامل سليم اللذان قاما بأعمال السكرتيرية .

مستر هندرسن — يظهر أن المهمة التي قتم بها دولتكم وحضرات زملائكم من وضع الصيغ المطلوبة للتعديلات التي تريدون إدخالها على المقترحات قد شغلتكم وقتا طويلا . وتذكرون دولتكم أنها لم تصلني إلا مساء أمس فلم أتمكن من عرضها على جميع زملائي في الوقت المناسب . لذلك أرجو أن يؤجل اجتماعنا اليوم حتى نتمكن من درسها . وأما عن نفسى فأقول إنى وجدت بعض الوقت لدرس هذه الوثيقة في المساء وأرى من الانصاف أن أحيطكم علما برأى الخاص فيها . فقد وجدت نحو عشر مسائل قد تناولها التغيير ووقع فيها خلاف كبير بيننا وبينكم . وبعض هذا التغيير مهم جدا في نحو خمس مسائل حيوية أخص بالذكر منها مسألة السودان التي ستكون على ما يظهر عقبة كأداء في طريقنا وسنجد صعوبة كبيرة في التغلب عليها . ولا بد لي أن أصرح لكم بأن الحكومة الانجليزية — حتى لو سلمنا نحن بمطالبتكم في هذه اللجنة — يستحيل عليها استحالة مطلقة أن تصل إلى حمل البرلمان على الموافقة عليها ، لذلك ينبغي لي أن أنبهكم على مسئوليتي الخاصة بصفة كونى وزيرا للخارجية ومن غير استشارة زملائي الذين لم يتمكنوا كما قلت من درس المقترحات الجديدة التي وضعتوها الى أن الصيغة الخاصة بالسودان ستثير صعوبات جمة .

أقول هذا عن نفسى الى أن يتمكن زملائي من دراسة مقترحاتكم وابداء رأيهم فيها .

النحاس باشا — أما فيما يختص بالتأجيل فنحن موافقون عليه الى الأجل الذى ترونه كافيا لتمكنوا أتم وزملائكم من درس الصيغ الجديدة دراسة وافية ، ولا يسعنى مع ذلك الا أن أبدى الأسف للتأخر فى ارسالها ولكن السبب فى ذلك كما ذكرتم جنابكم هو أن المهمة كبيرة وذات أهمية عظيمة فاستغرقت من الوقت ما استغرقت .

وانى أمل أن يرى المستر هندرسن وحضرات زملائه بعد أن يدرسوا الصيغ الجديدة دراسة وافية أننا كنا معتدلين وأنا راعينا روح مقترحات المستر هندرسن واجتهدنا مخلصين فى التوفيق بينها وبين الأحوال المستمدة من مركز كل من البلدين مصر وانجلترا ، ولقد راعينا كذلك مركز الحكومة

الانجليزية الحاضرة والصعوبات التي تكتنفها . كما راعينا ما يكتنفنا من الصعوبات في مصر . ولى
وطيد الأمل في أن الدراسة الدقيقة تؤدي الى التوفيق بين هذه المصالح المختلفة .

وأما فيما يختص بالسودان الذي خصه المستر هندرسن بالذكر فإنه سيرى أن الصيغة التي
وضعناها بشأنه لا تختلف في روحها عن الصيغة التي وضعها جنابه في مقترحاته لأننا لم نطلب
في الوقت الحاضر الا الاشتراك الفعلي في الادارة وهو ما تعترف به المقترحات الانجليزية نفسها فقد
أشير فيها الى أن القواعد التي تتبع في السودان مؤقتا هي القواعد المستمدة من اتفاقيتي سنة ١٨٩٩
وهما صريحتان في أن الادارة التي كانت تنفرد بها مصر في السودان قد أعطى شطر منها الى
البريطانيا بمقتضى هاتين الاتفاقيتين ومن أجل ذلك آمل كل الأمل أنكم عند ما تدرسون هذه المسألة
في ضوء هذه الحقائق ترون أننا في هذا المطلب المهم الحيوى بالنسبة لمصر كنا في غاية الاعتدال .

ونحن عندما نصل الى الاتفاق المنشود سنكون جميعا مقتنعين بأنه في مصلحة البلدين وسيكون
من مهمة اللجنة الانجليزية شرحه في البرلمان ووضع الأمور في نصابها . كما سيكون من مهمتنا نحن
المتفاوضين المصريين أن ندافع عن المعاهدة في بلادنا بكل اخلاص وجلاء . وسأخذ على عاتقنا أن
تقنع الأمة بوجهة نظرنا في النقط التي تساهلنا أو نتساهل فيها . وليس أوفى بالغرض من الصراحة
الخالصة وجلاء الأمور على حقيقتها أمام الأمتين حتى يعرف كل فريق مدى ما وصلت اليه التسوية
من التوفيق بين الحقوق والمصالح وما تم فيها من التساهل من جانب الفريقين . وليعلم الجميع أن هذه
الخطوة عظيمة جدا لم يوجد لها مثل في تاريخ المسألة المصرية .

لذلك أكرر الرجاء بأن هذه المخاوف التي ساورت نفس المستر هندرسن تزول ويحل محلها الاطمئنان .
مستر هندرسن - حسن . هل نجتمع غدا الساعة العاشرة والنصف صباحا لنتناقش الصيغ الجديدة ؟
النحاس باشا - نعم . هذا موعد ملائم جدا .

مستر هندرسن - هل لي أن استفسر عن بعض مسائل خاصة بالاجراءات التي ستبذل غدا .
فهو يحبون أن تناقش المقترحات المعدلة مادة مادة فلا تنتقل الى التالية حتى تكون قد فرغنا تماما
من المادة السابقة لها . أم تفضلون أن تناقش المسائل الهامة البارزة مسألة مسألة ؟
النحاس باشا - لا اعتراض لنا على أى الخطتين يقع عليها اختياركم .

مستر هندرسن - أما الطريقة الانجليزية المتبعة فهي أن تناقش المواد مادة مادة ، فهل توافقون
على ذلك ؟

النحاس باشا - ونحن موافق على ذلك .

وانتهت الجلسة حيث كانت الساعة الحادية عشرة على أن تعقد الجلسة التالية في الساعة العاشرة
والنصف من صباح الغد ما

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

السكرتير

إمضاء : مصطفى الصادق

حديث دار بين المستر هندرسن ودولة النحاس باشا

بدار المفوضية المصرية في ٣ أبريل سنة ١٩٣٠

المقترحات المصرية — مسألة السودان —
الامتيازات الأجنبية ودخول مصر في عصبة الأمم

دعا دولة النحاس باشا مستر هندرسن لتناول طعام العشاء معه في دار المفوضية المصرية في الساعة الثامنة من مساء يوم ٣ أبريل سنة ١٩٣٠ ، فأجاب المستر هندرسن الدعوة وفي الساعة المذكورة اجتمعا على مائدة العشاء وبعد انتهاء العشاء دار بينهما الحديث الآتي في الصيغ الجديدة التي قدمها الفريق المصرى معدلة للمقترحات الانجليزية ، وقد قام الاستاذ محمد كامل سليم بمهمة الترجمة :

مستر هندرسن — كنت في حاجة يادولة الباشا الى جلسة هادئة للتحدث اليك في أمر الصيغ الجديدة وفي غيره من الشؤون التي لها مساس بالمقترحات .

النحاس باشا — واني سعيد بهذه الفرصة التي تهيأت لنا الآن .

مستر هندرسن — أشكركم كثيرا . اني في الصيف الماضي عند ما وضعت مقترحاتي كنت صريحا ومخلصا الى الدرجة القصوى وأعلنت أن هذه المقدمة هي للشعب المصرى دون سواء . ومهدت الطريق للنجاح المنشود باجراءات جريئة وحكيمة فيما أعتقد فأقلت اللورد لويد وعادت الحياة النيابية الى مصر . ولقد طلب منى أن أخرج من دائرة المقترحات فأجعلها معاهدة يوقع عليها دولة محمد محمود باشا . فرفضت وجاءنى في يوم من الأيام الأستاذ مكرم عبيد يسألنى عن إشاعة ابرام المعاهدة مع محمد محمود باشا فكذبتها وكنت أعلن في الدوائر الرسمية انى انما أريد أن أتفاوض في وضع المعاهدة مع الحكومة المصرية التي تكون وليدة انتخابات حرة من كل قيد ويؤيدها البرلمان تأييدا لا شك فيه . وكنت أرجو أن تعرض المقترحات على الشعب المصرى أثناء الانتخابات نخب أملى في ذلك . ولكن هذه المقترحات ظلت مطروحة أمام الشعبين المصرى والانجليزى نحو سبعة أشهر . وأعلنت مرارا بناء على أسئلة محرجة لى في مجلس العموم أن هذه المقترحات أقصى ما يمكن أن أوصى حكومتى بقبوله . ولقد كنت صريحا جدا كما قلت فعرضت كل ما يمكننى عرضه من أول الأمر ولم أحتفظ بشئ للتساهل فيه في المفاوضات التي قدرت حصولها لأنى لا أحب المساومة وأردت أن أكون عمليا ومخلصا . والآن تصلنى صيغتك الجديدة التي تناولت بالتغيير عشر مواد منها خمس حيوية فماذا عسانا فاعلون ؟

النحاس باشا — أحب أولا أن أهنيء المستر هندرسن على الخطة الحكيمة الجريئة التي اتبعها قبل وضع مقترحاته وبعييدها والتي بفضلها أصبح محبوبا في مصر كما أصبح اسمه فيها محوطا بكل

احترام . والواقع أن المستر هندرسن كان موقفا حقا في الطريق الذي اختطه لنفسه من أول يوم إلى الآن . ولقد أدركت من أول لحظة أنه رجل عملي ولا يحب المساومة ولذلك كنت أنا أيضا رجلا عمليا وبعيدا عن فكرة المساومة وها هي الصيغة الجديدة التي وضعناها لا مغالاة فيها . وكان في استطاعتنا أن نطالب بكل ما تنشده مصر ولكننا اقتصرنا على الحد الأدنى تجنبنا للمساومة وحرصا على الاتفاق ورغبة منا في إظهار حسن استعدادنا للتفاهم . ولا شك أن مستر هندرسن يعرف ذلك الآن تمام المعرفة . وأما ما قلناه بشأن عدم عرض المقترحات على الشعب المصري أثناء الانتخابات فردى عليه أننا سلكنا هذه الخطة حرصا على عدم ضياع هذه الفرصة السانحة للاتفاق مع وزارة العمال . ولو أن المقترحات عرضت على الشعب المصري لرفضت حتما لأن الشعب ينتظر مقترحات أحسن منها . فرأينا أن نتفادى تلك النتيجة المحزنة وأن نترث حتى ينتخب الشعب من يثق بهم أولا وهؤلاء يتولون القيام بالمهمة الخطيرة الجليلة ألا وهي المفاوضة لوضع النسوية المقبولة من الأمتين . وها نحن أولاء الآن في بلادكم مشبعين بالرغبة الصادقة في الاتفاق . ولم نبتعد عن روح المقترحات .

مستر هندرسن — لاحظت أن خمس مسائل تناولها تغيير كبير جدا منها مسألة السودان .

النحاس باشا — وماذا في الصيغتين الخاصتين بالسودان أكثر من الاشتراك في الإدارة وترك الباب مفتوحا لاتفاقات مقبلة بشأن السودان ؟

مستر هندرسن — الفرق كبير جدا لأن مادتنا تشير إلى اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ والحالة التي نجت عنهما وأن حاكم السودان يظل يمثل الطرفين مصر وإنجلترا في إدارة السودان . وأتم تطلبون أن يشترك المتعاقدان مصر وإنجلترا في إدارة السودان اشتراكا فعليا ، فإذا تقصدون ؟

النحاس باشا — نقصد بذلك أن تكون الإدارة مؤقتا في أيدي المصريين والإنجليز معا وهو ما لم نكن نعترف به من قبل فهذا في الواقع تساهل منا ولا نفهم لماذا تعارضون فيه .

مستر هندرسن — إن ما وقع في السودان في السنوات الأخيرة لا يزال ماثلا في الأذهان وكذلك التصريحات التي صدرت عقب ذلك . كل ذلك يقيدنا تمام التقييد لاسيما تصريحات رئيس الوزراء المستر ماكدونالد عند ما كان وزيرا للخارجية ورئيسا للوزارة في سنة ١٩٢٤ فقد وضع أساس سياستنا في السودان . وقد سئلت في البرلمان عما إذا كنت مرتبطا بها فأعلنت ارتباطي بها وقبولي لها .

النحاس باشا — لقد صدرت تلك التصريحات في وقت لم تكن فيه مفاوضات فالروح التي أوحى بها غير الروح التي تحرك المتفاوضين في وضع أساس الاتفاق . كما أنه لا يجوز مطلقا أن تحرم مصر من حقوقها الثابتة الحيوية بسبب حوادث فردية ارتكبت وأثبت القضاء براءة مصر وزعمائها منها .

مستر هندرسن — وماذا عساي أن اقول للبرلمان وهذه التصريحات لا يزال يتجاوب صداها في أنحائه ؟

النحاس باشا — نحن الآن بصدد تسوية المسائل كلها فلا يجوز أن يقوم أمامنا عائق من التصريحات التي صدرت في ظروف وتحت مؤثرات خاصة . وإذا كنتم تتسكون بتصريحاتكم الأخيرة فهل لمصر أن تتمسك بتصريحات ساسة الانجليز وكبرائهم فيما يختص بالخلاء إذ قد صدر لمصر منها ما يزيد على الستين عهدا وهذه جيوشكم لا تزال في بلادنا فهل لنا أن نتمسك بهذه التصريحات كما تتسكون بتصريحاتكم .

مستر هندرسن — أنا في الواقع انما أشير الى تصريحاتي في البرلمان فقد أعلنت أكثر من مرة أن مسألة السودان سنظل خاضعة لاتفاقيتي سنة ١٨٩٩ ثم اني مرتبط بالمادة الواردة عن ذلك في مقترحاتي وكيف أفسر تعديلها على الوجه الذي ذهبت إليه ؟

النحاس باشا — إن كل ما نريده هو عدم الاشارة مطلقا الى اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ لأنها ممقوتتان في مصر كل المقت . ومع ذلك فهاتان الاتفاقيتان تنصان على اعطاء انجلترا نصيبا في ادارة السودان ومادتنا تشير الى وجوب اشتراك الطرفين في ادارة السودان . فأى فارق هنالك بين الأمرين ؟ إن مصر لم تعترف قط باتفاقيتي سنة ١٨٩٩ ولم تقبل في يوم من الأيام النتائج التي ترتبت عليهما وكل ما نرجوه الآن أن يشترك المتعاقدان في الادارة اشتراكا فعليا الى أن توضع اتفاقات جديدة فأى غضاضة في ذلك ؟ وأى ابتعاد فيه عن روح المقترحات فيما يختص بمسألة السودان ؟

مستر هندرسن — وماذا تقصدون تماما بعبارة الاشتراك الفعلي ؟

النحاس باشا — نقصد بذلك رفع القيود الموضوعة على حرية المصريين بالنسبة للسودان . أى حرية الهجرة إليه وحرية الاقامة فيه وحرية التملك كذلك ثم جعل الادارة السودانية في أيدي المصريين والانجليز على السواء .

مستر هندرسن — ومن الذى يعين الموظفين المصريين في السودان ؟

النحاس باشا — الحكومة المصرية .

مستر هندرسن — هذا مستحيل . لأن حاكم السودان هو المسئول وحده بحكم اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ عن النظام الادارى والعسكرى في السودان . وهاتان الاتفاقيتان نافذتان ما لم تعدلا باتفاقات جديدة . والمادة التي وردت في مقترحاتنا تترك الباب مفتوحا لذلك .

النحاس باشا — إن طريقة الاشتراك الفعلي في الإدارة يمكن أن تنظم وتحدد فيما بعد . وانما نريد التسليم بمبدئها لأن هذا لا يعتمد عن روح المقترحات ولا عن حكم اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ نفسيهما .

مستر هندرسن — أؤكد لدولتكم أنه لولا الحوادث التي وقعت حديثا في السودان والتصريحات التي صدرت بشأنه لكان موقفنا اليوم غير ما ترى . ولكن المسألة ليست مسألة ما نحب أن يكون وإنما هي مسألة ما يمكن حمل البرلمان الانجليزي على قبوله . وإذا نحن قدمنا الى برلماننا معاهدة فيها نص كالذي تقترحون فان البرلمان يرفضها رفضا باتا وتصبح المعاهدة لاتساوى الورقة المكتوبة عليها .

النحاس باشا — لا أستطيع أن أتصور أننا نعجز عن إيجاد صيغة مرضية تقبلها الأمتان فليفكر كل منا ولنتعاون معا . ولعلك لا تذكر يا مستر هندرسن أنى في بلادى محل الثقة العامة في الدفاع عن حقوق البلاد كاملة ، فانظر كيف أصبحت طلباتنا معتدلة جدا ولا شك أنك بذلك تدرك صعوبة مركزنا .

مستر هندرسن — أعرف ذلك تماما كما أرجو أن تعرفوا أتم أيضا صعوبة مركزى . لقد خطر ببالى هذه اللحظة أن أضيف عبارة على المادة الخاصة بالسودان الواردة في مقترحاتى فنقول : إنه بعد كذا من السنين يعاد النظر فيها لعمل ترتيب جديد . ولكن لا بد لى من استشارة زملائى في ذلك أولا .

النحاس باشا — يجب علينا أن نفكر ونجتهد في إيجاد صيغة مرضية من الجانبين ونحن نعرف أنه ليس من المصلحة أن نقترح اقتراحات مصيرها الرفض المحتم في برلمانكم . ولكن المسألة على أقصى جانب من الأهمية لنا . ولى كبير الثقة والأمل في الوصول الى حل مقبول .

مستر هندرسن — سوف نعمل كل ما في وسعنا لأننا لا بد أن نصل الى الاتفاق المنشود . ولنترك الان هذه المسألة . ومن حسن الحظ أننا في جلسة الغد سنتناول المواد مادة مادة فلا يمكن والحالة هذه أن نصل الى المادة الخاصة بالسودان . والآن أحب أن أعرف الحكمة في تغيير المادة الثالثة الخاصة بدخول مصر في عصبة الأمم ، فقد حذفتم ما ورد فيها خاصا باظهار مصر الرغبة في الدخول ، كما حذفتم وعد انجلترا بمساعدتكم في الانضمام الى العصبة . وكنا نظن أن هذا يسرركم كل السرور .

النحاس باشا — أما رغبة مصر في الدخول في العصبة فبديهية ومستفادة من المادة ١٥ ولا فرق في الواقع بين مادتنا ومادتكم إلا أننا أعرف بشعور مواطنينا وما يرضيه وما لا يرضيه ، ومادتنا لذلك أفضل فأرجو أن لا يكون لديكم اعتراض عليها .

مستر هندرسن — لا ، وإنما لفت نظرنا هذا التغيير فأحببنا أن نعرف الباعث عليه . ثم في المادة الرابعة حذفتم كلمة : (Concert) ووضعتم بدلها كلمة (Consult) فما هو قصدكم من ذلك ؟

النحاس باشا — الكلمة التي اخترناها كانت مستعملة في مشروع شميرلن — ثروت فلم نر داعيا لتغييرها .

مستر هندرسن — والمادة السادسة الخاصة بحماية الأجانب حذفتم منها كلمة "من الآن فصاعدا" (Henceforth) ووضعتم بدلها كلمة "دون سواها" (Exclusively) ثم حذفتم الفقرة الأخيرة الخاصة بتعهد جلالة ملك مصر بالنسبة لحماية الأجانب فما هي الحكمة في كل هذا التغير ؟

النحاس باشا — حذفنا كلمة : من الآن فصاعدا ، لأن وجودها يدل على أن مصر لم تكن مسئولة فيما مضى عن حياة الأجانب وأموالهم وهو ما لا يمكن الاعتراف به من جانب مصر ، ووضعنا كلمة "دون سواها" (Exclusively) لأنها تتفق مع روح المادة التي تقضى بانفراد مصر بهذه الحماية والمسئولية الناجمة عنها ، وإذا كانت بريطانيا العظمى قد قالت فيما مضى أنها حامية الأجانب فهذه الكلمة تضع حدا لذلك ، وأما حذف الفقرة الأخيرة فراجع في الواقع الى اعتبارنا إياها مجرد تكرار لا حاجة له .

مستر هندرسن — إن كل تأكيد أو تكرار في هذه المادة مفيد لأن البرلمان الانجليزي والرأي العام في هذه البلاد شديد الاهتمام بأمر الأجانب في مصر ، ومع ذلك ألا ترون أنكم ذهبتم بمعنى هذه المادة الى أبعد مما قدرناه لها في مادتنا باضافة كلمة (Exclusively) "دون سواها" .

النحاس باشا — إننا إنما جعلنا المعنى أكثر وضوحا وتحديدا .

مستر هندرسن — إن شقة الخلاف بيننا ليست كبيرة جدا في هذه المسألة ويمكننا أن نوفق بين رأيينا وكل ما أرجوه من دولتكم هو أن تتذكروا أني مرتبط بنصوص المقترحات أمام البرلمان والأمة الى حد كبير .

النحاس باشا — نعرف ذلك ولكن هلا تعرفون جنابكم روح الوطنية المصرية وطلباتها الأصلية . أما ترون أننا رغبة في الاتفاق نزلنا الى الحد الأدنى الذي لانستطيع أن نتخطاه . إننا نرجو أن تساعدونا للوصول الى الاتفاق .

مستر هندرسن — يسرني في الواقع أن ألاحظ أن كلا منا يفهم مركز الآخر وما يكتنفه من المصاعب ولا بد من التعاون للنجاح . لقد صممنا على النجاح فلا بد لنا من إدراكه هذه المرة .

النحاس باشا — بهذه الروح تذلل كل الصعاب .

وانتهى الحديث حيث كانت الساعة ١١ والدقيقة ٢٠ ليلا ما

الرئيس

امضاء : مصطفى النحاس

محضر الجلسة الثالثة

(يوم الجمعة ٤ أبريل سنة ١٩٣٠)

بحث المواد السبع الأولى — حق مصر
في حماية الأجانب — الحالة وخطر الحرب

فتحت الجلسة في الساعة الحادية عشرة صباحا بغرفة وزير الخارجية البريطانية بالهيئة السابقة .

مستر هندرسن — اتفقنا على نظر المواد بحسب ترتيبها فأرجو وضع نصوص مقترحاتنا ونصوص
مقترحاتكم تحت نظركم .

قد قبلتم نص المادة الأولى كما جاء في مقترحاتنا .

وقبلنا نحن نص المادة الثانية كما جاء في مشروعكم .

أما فيما يختص بالمادة الثالثة فقد أدخلتم عليها بعض التعديل واني أرى أن نزيد المسألة ايضاحا .
إنكم تريدون طبعاً أن تقدموا طلباً عقب التصديق على هذه المعاهدة الى عصبة الأمم بقبولكم بها
واني أستحسن أن تحال هذه المادة على لجنة التحرير لوضع صيغة توفق بين نصنا ونصكم .

النحاس باشا — أظن أن هذا المعنى مستفاد من النص الذي وضعناه خصوصاً وأن المادة ١٥
تجعل العصبة مختصة بالفصل فيما قد يعرض بيننا من الخلاف فإن كان هناك شك في ذلك فلا مانع
لدى من التوفيق بين النصين .

مستر هندرسن — الذى أفهمه أننا متفقون على أن مصر ستدخل عصبة الأمم. وفيما عدا ذلك
يمكن أن ننظر هل هناك ضرورة لوضع صيغة مشتركة توفق بين الصيغتين .

النحاس باشا — ليس لدينا مانع . ويمكننا أن نقترح التعديل حالا بالشكل الآتى :

As Egypt intends to apply for
membership of the League of Nations,
Great Britain recognises Egypt's
right to become a member of the
League of Nations as a sovereign
independent State in accordance with
the provisions of the covenant of the
League.

”بما أن مصر تنوى أن تطلب الدخول
في عضوية عصبة الأمم فإن بريطانيا العظمى
تعترف بحق مصر في أن تكون عضواً في عصبة
الأمم بصفتها دولة مستقلة ذات سيادة طبقاً
لأحكام عهد العصبة“ .

مستر هندرسن — سيكون لدينا لجنة للتحرير ويمكنها أن تنظر في ذلك فإن لم تر اللجنة داعياً
لذكر تعهد الحكومة البريطانية بتأييد طلب الدخول فنحن لا نتمسك به .

النحاس باشا — لا مانع فإن المسألة مسألة صيغة .

مستر هندرسن — لننتقل الآن الى المادة الرابعة .

لقد استبعدتم عبارة (Concert together) واستعصمتم عنها بعبارة (Consult each other) ولا نعلم السبب في ذلك .

النحاس باشا — هذه هي العبارة التي استعملت في مشروع المعاهدة بين السير أوستن تشمبرلن وثروت باشا وقد استعملناها هنا وفوق ذلك فإن ترجمة النص الوارد في مقترحات المستر هندرسن نشرت في مصر بهذا الشكل (يتبادل الطرفان الرأي) .

مستر هندرسن — ليس لدينا مانع قوى من استعمال لفظة (يتشاوران) ولكن هل تريدون اننا يجب أن نستشيركم في كل شيء ؟ فمثلا : لو كان هناك نزاع بخصوص صيد الأسماك مع النرويج أو نزاع مع القبائل الافغانية فهل ترمون الى أن نستشيركم فيه .

النحاس باشا — كلا. وإنما الغرض هو تبادل الرأي في المسائل الخطيرة فقط التي قد تؤدي الى قطع العلاقات . فاذا كان اللفظ المقترح في المادة لا يكفي لأداء هذا المعنى فنحن على استعداد لاضافة ما يحدد هذا المعنى تحديدا تاما .

مستر هندرسن — هل يرغب أحد من زملائي في ذكر شيء في هذا الموضوع ؟ انى فيما يخصنى لا أرى مانعا .

سيريسى لورين — أظن أن الوفد المصرى يرى فارقا بين العبارتين .

سير روبرت فانسيترت — أظن أنه يحسن اضافة تعديل بسيط على مبدأ المادة .

النحاس باشا — اذا وافقتم يمكن اضافة كلمة ” حال “ (Imminent ou immédiat) بعد كلمة خطر .

مستر هندرسن — اننا حقيقة استعملنا كلمة ” التشاور “ في المفاوضات السابقة ثروت — تشمبرلن . وقد اتفقنا الآن على ألا يحصل التشاور في المسائل التافهة فنحن متفقون والأفضل ترك ذلك للجنة التحرير .

النحاس باشا — أى أن لجنة التحرير عليها أن تجد الصيغة التي تؤدي هذا المعنى المتفق عليه بين الطرفين .

مستر هندرسن — إن الطريقة المثلى هي ترك كل المسألة للجنة وبعد ذلك سيعرض علينا مشروعها . إن النصوص التي وضعناها لم نضعها إلا بعد إمعان وكذلك النصوص التي وضعتموها . فيحسن ألا نحورها في الجلسة على عجل لئلا تتجاوز النصوص المدلول الذي نريده .

النحاس باشا — حسن .

مستر هندرسن — والمادة الخامسة قد عدلتم نصها ونحن نقبل تعديلكم ولكن بحسن بنا أن نستعير هنا فقرة وردت في معاهدة واشنطن وهي : ”يجب أن يحصل تشاور شامل وصريح بين الطرفين المتعاقدين في جميع مسائل السياسة الخارجية التي قد تمس مصالحهما المشتركة“ (١) .

النحاس باشا — أرى أن النص الذي تقترحون إضافته متعلق بالمادة الرابعة التي سبق نظرها، والمادة الرابعة كفيلة بهذا .

المستر هندرسن — قد يتصور أن في إضافة العبارة التي اقترحتها الى نص المادة الخامسة تكرارا للمعنى المستمد من المادتين الرابعة والخامسة . ولكن أرى على كل حال أن نترك ذلك للجنة التحرير . فإذا رأت أن المعنى زائد ومكرر عرضت علينا الأمر .

وهنا قرأ المستر مري نص عبارة معاهدة واشنطن التي يستفاد منها أن تبادل الرأي يكون عند خطر الاعتداء (Agression) من دولة على أخرى .

النحاس باشا — إذن فالإضافة التي أراد جنابه أن يقتبسها من معاهدة واشنطن تخالف الحالة التي نحن الآن بصدددها في المادة الخامسة فإن الحالة المنصوص عنها في مادة واشنطن هي بنفسها المشار إليها في المادة الرابعة لأن حالة التعدي من جانب دولة أخرى على أحد الطرفين لا تفترق عن حالة وجود خطر بين أحد الطرفين ودولة ثالثة تؤدي الى قطع العلاقات . أما المادة الخامسة فهذه ليست حالتها .

مستر هندرسن — استمع لي أن أشرح هذه المسألة جيدا . لنفرض أن دولة ثالثة تدخلت في مسألة تتعلق بالحقوق الخاصة بمصر أو بريطانيا ولزم الحال لأن نحافظ على حقوقنا فمن المؤكد أنه يجب أن نتشاور حالا للدفاع عن مصالحنا .

مستر توم شو — (وزير الحربية) إذا كان هناك اتفاق على المعنى فسواء أوضع في المادة الرابعة أم الخامسة .

مستر هندرسن — لا أظن هذا هو الفارق وإلا لكنت طلبت إحالة المسألة على لجنة التحرير .
النحاس باشا — المسألة هي أن المادة الخامسة خاصة بحالة سلم ولا يصح أن نسلم بوجوب التشاور في حالة السلم .

مستر هندرسن — الذي أريده هو أن التشاور واجب في حالة حصول المساس من طرف ثالث بمصلحة مشتركة بيننا فمثلا : مسألة بحيرة تسانا في الحبشة فانه ولو أن الخلاف عليها قد لا يؤدي الى قطع العلاقات ولكن هناك مصلحة مشتركة بيننا وبينكم فيجب أن نتشاور للدفاع عن المصلحة المشتركة .

(١) “There shall be full and frank consultation between the High Contracting Parties on all matters of foreign policy which may affect their common interests.”

النحاس باشا — هذا مستفاد من روح المعاهدة . أما ذكره بصفة قاعدة ثابتة فقد يؤول تأويلا سيئا .

مستر هندرسن — قد عرضنا عليكم هذا النص الآن فقط فيمكنكم أن تفكروا في الأمر وتعطونا رأيكم بعد ذلك .

النحاس باشا — وهو كذلك .

مستر هندرسن — والمادة السادسة أحدثتم فيها تعديلين أحدهما مهم من جهتنا والثاني يستدعى تفسيراً . فقد حذفتم كلمة منذ الآن (Henceforth) وأضفتم كلمة دون سواها (Exclusively) فحذفتم شيئاً مهماً جداً بالنسبة لنا وكذلك حذفتم الفقرة الخاصة بأن ملك مصر يتولى تنفيذ واجباته في هذا الصدد . وهذا سيخلق لنا صعوبات جدية في البرلمان فانه عند ما حصلت المناقشة في برلماننا بخصوص المقترحات عيب علينا أننا تنازلنا عن مسئوليات كانت على عاتقنا . وكان دفاعنا في هذه النقطة أن هذه الفقرة تضمن سلامة الأجانب ولما كانت هذه المسألة هي أهم ما نتباحث فيه اليوم فيسرنى لو يبينتم لنا سبب هذه التغييرات .

النحاس باشا — كلمة ”منذ الآن“ حذفنا لأن مصر مسئولة على الدوام عن أرواح الأجانب وأموالهم ليس فقط منذ الآن بل وقبل الآن فحذفنا ما كان يمكن أن يفهم منه أن مصر قبل الآن لم تكن مسئولة عن سلامة الأجانب وأضفنا كلمة ”دون سواها“ لأن مصر هي صاحبة الحق المطلق في حماية أرواح الأجانب وأموالهم وهذا الحق المطلق تقابله المسئولية المطلقة أى أن مصر وحدها هي المسئولة عن حماية أموال الأجانب وأرواحهم دون بريطانيا . وفيما يختص بالنقطة الأخيرة وهي النص على أن جلالة ملك مصر يتولى تنفيذ واجباته في هذا الصدد فإن ذلك شيء طبيعي إذ أن ملك مصر هو صاحب الحق المطلق في حماية الأجانب يقابله كما قلت المسئولية المطلقة عن حماية أرواحهم وأموالهم . فبطبيعة الحال هو الذى يقوم بتأدية واجباته بناء على أنه هو المسئول وحده . ومن أجل ذلك حذفنا هذه الفقرة إذ لا حاجة إليها . وإن هذا هو ما فهم في مصر إذ أن الكتاب الأخضر الذى وضعه دولة محمد باشا محمود عن المقترحات جاء فيه إن هذه الفقرة الأخيرة ما هي إلا إيضاح وتأكيد للقسم الأول من المادة . من أجل ذلك وضعنا هذه التعديلات ليكون النص متفقاً مع المعنى المقصود وعلى العموم فإن هذا من الخصائص (Attributes) الجوهرية لحق السيادة الذى لمصر .

مستر هندرسون — أقصر الآن على الرد على القسم الأول . نحن لا يمكننا أن نسلّم بأننا لم نكن مسئولين عن سلامة أرواح الأجانب وأموالهم لأننا في الواقع بمقتضى التحفظات مسئولون عن ذلك . من أجل هذا وضعنا كلمة ”منذ الآن“ .

النحاس باشا — ولكن مصر لم تتخل عن هذه المسئولية مطلقاً .

مستر هندرسن — قد لا تكون مصر تنازات عن حق ولكن الواقع (In fact) أن هناك مسئوليات كانت موجودة على عاتقنا ويراد تحويلها إلى عاتق غيرنا . فعبارة منذ الآن تين التغيير المنوى إحداثه .

النحاس باشا — الواقع أن مصر لا يمكن أن تعترف أنها لم تكن مسئولة مسئولة مطلقة عن حماية الأجانب . فإذا كانت بريطانيا أخذت على نفسها مسئوليات من تلقاء نفسها فهي بمقتضى النص الذى وضعناه تتخلى عن المسئوليات التى أخذتها . إن مصر مسئولة ولا يشاركها فى هذه المسئولية غيرها ليس هذا فقط من الوجهة النظرية ولكن من جهة الواقع أيضا فإن مصر هى التى تحملت وحدها أعباء هذه المسئولية ونتائجها فى كل حالة لحق فيها مصالح الأجانب أو أرواحهم أى مساس ولم وتكن بريطانيا تتحمل شيئا من ذلك .

مستر هندرسن — لننتقل الى النقطة الثانية وهى " يتولى صاحب الجلالة ملك مصر تنفيذ واجباته فى هذا الصدد" .

إن مصلحتنا تقتضى أن نعين لمجلس العموم أن المسئولية تحولت من عاتقنا الى عاتق غيرنا وإن تعهد مصر بالقيام بهذا الواجب مضمون بالمعاهدة .

النحاس باشا — المسألة كما بينت هى مسئولة طبيعية ناتجة عن الحق الطبيعى وليست ناتجة عن المعاهدة لأن هذا كما قلت من الخصائص الجوهرية لحق السيادة ومن أجل ذلك مادام أن هذه المسئولية واضحة بطبيعتها فلا حاجة للنص عليها .

مستر هندرسن — كان من الممكن الأخذ برأيكم هذا لو أن هذا النص لم ينشر ولم يذع على الجمهور وهذه المسألة كما تعلمون قد اهتم بها الناس كثيرا ولذلك فانى أخشى أن تتعرض لفشل فى البرلمان لو أننا جاريناكم فى حذف هذه الفقرة .

النحاس باشا — المسئولية الطبيعية لملك مصر هى التى تجعله يؤدي الواجبات التى عليه فإذا بحث مجلس نوابكم هذا الموضوع فمن السهل توضيح ذلك لهم .

مستر هندرسن — وما الذى يمنع من النص على أن ملك مصر يقوم بتنفيذ تعهداته ؟

النحاس باشا — هذا يجعل الالتزام مترتبا على المعاهدة وهى مسألة صعبة بالنسبة لكرامة ملك مصر . كأنه محتاج لمن يرشده الى ما يجب عليه عمله .

مستر هندرسن — هذا تفسير قد يكون مقبولا ولكنه على كل حال ليس المعنى الذى نقصده . انى أرجو أن تضعوا أمام نظركم أننا نشرنا هذه المقترحات وأن هناك شعورا كبيرا فى البرلمان بأنا ذهبنا الى أبعد من اللازم فيما يختص بحماية الأجانب فإذا نحن أحدثنا تغييرا فى هذا النص سنخلق صعوبات كبيرة بينما أن الدافع لكم على هذا التعديل هو دافع العاطفة فقط (Sentimental) اذكروا دائما أن هناك صعوبات أمامنا .

النحاس باشا — ما هو المعنى الذى تقصدونه من إضافة هذه العبارة وما هو تفسيركم الذى تقصدونه هنا ؟

مستر هندرسن — أظن أنى فسرت ذلك أكثر من مرة . نحن نشرنا هذا وايدناه فى المجلس فاذا أحدثنا تغييرا حدثت لنا صعوبات وأنى مستعد لكى نتقابل معكم (to meet you) أن نستعيض عن النص الذى اقترحناه بالنص الآتى : ”وتتولى الحكومة المصرية تنفيذ واجباتها فى هذا الصدد“ وبذلك نستغنى عن الإشارة الى جلالة الملك .

النحاس باشا — (ضاحكا) وكرامة الحكومة ! إنى أريد أن أعرف ما الذى تقصدونه فعلا من وضع هذا النص .

مستر هندرسن — إننا نتمسك بهذه العبارة لتؤكد للرأى العام أننا نخليها عن حماية الأجانب وضمننا أن السلطة التى قد نخليها لها تقوم بتنفيذ ذلك .

النحاس باشا — إن الذى أخشاه أن النص على ذلك فى المعاهدة قد يؤول بأننا مسئولون أمام الحكومة البريطانية وبذلك تكون إنجلترا فى الواقع لم تتخل عن حماية الأجانب مع أنها قالت إنها ليست مسئولة .

مستر هندرسن — كلا . ليس هناك أى إشارة الى بريطانيا بل نحن نقصد بنص المادة الى أن حكومة مصر هى المسئولة ولنا بكل تأكيد الحق فى أن يبقى هذا النص إذ هو يؤيد المعنى المقصود .

النحاس باشا — إنى مسرور لهذا التفسير ولكن اذا نص على ذلك فى المعاهدة هل لا يكون لإنجلترا أن تسأل حكومة مصر عن أى حادث خاص بالأجانب .

وهل لا يكون لها أن تتدخل فى أى شىء خاص بالأجانب ل ترى إذا كانت حكومة مصر قامت بتنفيذ واجباتها . انى أقبل بقاء الفقرة الأخيرة إذا كان المفهوم صراحة أن إنجلترا لا تتدخل مطلقا فى حماية الأجانب .

مستر هندرسن — يظهر أن المسألة الآن هى أنه إذا اتفقنا على ابقاء كلمة ”منذ الآن“ وأضفنا كلمة ”دون سواها“ فانا نكون متفقين . وقد يظهر عند الصياغة أن تحرير المادة بالشكل الآتى ليس لكم اعتراض عليه :

”يمترف صاحب الجلالة البريطانية بأن الحكومة المصرية هى المسئولة منذ الآن دون سواها عن أرواح الأجانب وأموالهم وهى التى تتولى تنفيذ واجباتها فى هذا الصدد“ .

النحاس باشا — كلمة ”منذ الآن“ لا تتفق مع واجباتنا الأصلية الثابتة من القدم ولا تتفق كذلك مع آرائنا السياسية وحذفها لا يضير بريطانيا فى شىء ولذلك فانا لا نود مطلقا أن تذكر . أما عبارة أن الحكومة المصرية تقوم بواجباتها فانا نقبل وضعها للتسهيل عليكم على أن يكون مفهوما أنها تأكيد لهذه الواجبات ولا تعطى بريطانيا أى حق للتدخل وبهذه الطريقة يمكن التوفيق بين كل المصالح .

مستر هندرسن — ماذا تقصدون بأن ذلك لا يعطينا حق التدخل ؟ إذا كنا حلفاء ومفروض أننا نتشاور دائما ألا يكون في وسعنا أن نرسل لكم سفيرنا بخصر ص حادثة قد تؤدي إلى قطع العلاقات . إذا كان هذا هو رأيكم فنحن لا تقبل هذا الشرط .

النحاس باشا — التشاور موجود له حالة منصوص عنها في المادة الرابعة وهي في حالة خطر قطع العلاقات فعند ما يصل الأمر الى شيء من هذا فالمادة الرابعة كفيلة بذلك .

مستر هندرسن — يجب أن نحدد معنى عدم التدخل فلنفرض أن اعتداء خطيرا وقع على بعض الايطاليين أو الفرنسيين فهل نقف مكتوف الأيدي . إن لنا بلا شك أن نتحدث بصفة ودية لمنع الضرر وهذا هو فن الدبلوماسية (Diplomatie) . لن نتدخل طبعا بغير مبرر ولكن في الحالات التي قد تؤدي إلى اضطراب (Trouble) حقيقى فاننا نتحدث . يجب أن تفهم أنه قد حصلت حرب عالمية كبرى لأسباب لا دخل للبدا فيها . بل لأسباب تافهة . يجب أن نتشاور ولكنا نتشاور كأصدقاء كما نتشاور أو نرسل سفيرنا لأية دولة أخرى لمثل هذا السبب .

النحاس باشا — في كل الأحوال الخطيرة سيكون العمل بحكم المادة الرابعة وانى أخشى أن يعتبر كل شيء يتعلق بأجنبي مدعاة لتدخل بريطانيا والذي تؤكد أنه في كل الأحوال الخطيرة سنتشاور طبقا للمادة الرابعة وانما يجب أن يكون مفهوما اننا وحدنا المسئولون عن الأجانب .

الأستاذ مكرم — (أعاد شرح المسألة) وقال : المفهوم إنه طالما أن حقنا ومسئولياتنا المطلقة لاتمس أصلا فالطبيعى أنه في جميع الأحوال الخطيرة التي قد تؤدي الى خطر قطع العلاقات يحصل تشاور بيننا طبقا للمادة الرابعة بشرط أن لا يكون في ذلك أى مساس بحقنا في حماية الأجانب .

مستر هندرسن — اذن نحن متفقون وهذا هو المعنى الذى أكدته دولة النحاس باشا والآن هل توافقون على حذف كلمة ”منذ الآن“ واستبدال كلمة ”جلالة ملك مصر“ بعبارة ”الحكومة المصرية“ ؟

(موافقة) وبذلك يصبح النص هكذا :

His Britannic Majesty recognises that the responsibility for the lives and property of foreigners in Egypt devolves exclusively upon the Egyptian Government who will ensure the fulfilment of their obligations in this respect.

” يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن مسئولية أرواح الأجانب وأموالهم واقعة على الحكومة المصرية دون سواها وهي التي تتولى تنفيذ واجباتها في هذا الصدد “ .

مستر هندرسن — والمادة السابعة لماذا حذفتم منها عبارة ”أو خطر الحرب“ مع أنه في هذه المسائل لا يحسن الانتظار الى آخر دقيقة لاتخاذ الإجراءات اللازمة .

النحاس باشا — كل المسألة أنت النص واسع جدا وليس لدينا مانع من أن نضيف حالة "الخطر الجدى للحرب" وهذه على كل حال مسألة تحرير وليس لدينا مانع من أن تكون الأحوال الموجبة للمساعدة المتبادلة هي حالة الحرب وحالة الخطر الفعلى الذى يهدد بوقوع الحرب (Actual menace of war) .

مستر مرى — المفهوم أنه يجب أن نعتمد على مساعدة مصر قبل وقوع الحرب فعلا .

الأستاذ مكرم — بشرط أن يقصد بذلك الاجراءات المانعة للحرب الداهمة ؟

مستر هندرسن — بلا شك . والآن ما الذى قصدتموه بقولكم وذلك بدون أدنى مساس بالقوانين والادارة ؟ أظن أنه يحسن فى هذه الحالة أن تلجأوا الى تدابير استثنائية .

النحاس باشا — طبعاً . ولكن مصر هي التى تقوم بذلك .

المستر توم شو — قد يحصل شك أو تردد فى مثل هذه المسائل وعندها تصبح المسألة خطيرة فهل يمكن حذف هذه الكلمات أو توضيحها توضيحاً كافياً حتى لا يمكن تفسيرها تفسيراً قد يحدث أثراً سيئاً ؟

النحاس باشا — ما دام أنه يحتفظ بالادارة المصرية والقوانين المصرية فنحن مستعدون للتوضيح .

مستر توم شو — انى مسرور لهذا الاستعداد وعلاوة على ذلك فان سيادة الحكومة المصرية مضمونة وانى أخشى أن النص قد يؤدي الى أخطار كبيرة .

النحاس باشا — لا نقصد إيجاد أى عراقيل بل أردنا صون سيادتنا .

مستر هندرسن — هذه مسألة تحرير ونحن نوافق على أن مساعدتكم تكون محصورة فى الأراضى المصرية .

وهنا قال المستر هندرسن — أظن أنه يمكننا أن نهين أنفسنا بهذا التقدم فنحن جميعاً تدفعنا حسن النية .

النحاس باشا — التهنئة متبادلة ولنا كبير الأمل فى التغلب على كل صعوبة .

ثم تقرر أن يكون الاجتماع المقبل يوم الاثنين ٧ أبريل الساعة الحادية عشرة قبل الظهر .

مستر هندرسن — قد تركنا مسألتين أو ثلاثاً للتحرير فلماذا لا نعين لجنة تحرير ؟ لعل فى وسعها أن تشتغل فى نهاية الأسبوع فتحضر المواد السبع الأولى وتعرضها علينا .

النحاس باشا — ليس لدينا مانع واقترح من جهتنا واصف غالى باشا والأستاذ مكرم .

مستر هندرسن — وسيكون من عندنا مستر مرى ومستر كامبل ومعهما مستر ملكين (المستشار القضائى) .

النحاس باشا — وسنحضر معنا مستشارنا القضائي .

مستر هندرسن — بكل تأكيد .

وانتهت الجلسة في الساعة الأولى بعد الظهر ٤

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

السكرتير

إمضاء : مصطفى الصادق

وفي يوم السبت ٥ أبريل وردت اشارة تليفونية من المستر مري أنه بسبب انعقاد جلسة لمجلس الوزراء يوم الاثنين الساعة ١٢ فان الاجتماع سيكون الساعة ١٠ ونصف .

ملاحظة — اجتمعت اللجنة الفرعية للتحرير اوضع صيغة للواد السبعة التي اتفق عليها وأتمت عملها في ذلك . وقد حضرها من الجانب البريطاني المستر مري والأوزايل سيسيل كامبل والمستر ملكولم ومن الجانب المصري واصف غالى باشا والأستاذ مكرم عبيد .

محضر الجلسة الرابعة^(١)

(يوم الاثنين ٧ أبريل سنة ١٩٣٠)

الجيش المصرى وتدريبه —
النقطة العسكرية البريطانية

فتحت الجلسة فى الساعة العاشرة والنصف صباحا بغرفة وزير الخارجية البريطانية بالهيئة السابقة وحضر مع الفريق البريطانى الجنرال تشارلس مندوبا عن وزارة الحربية . كما حضر مندوبون عن أستراليا ونيوزيلنده .

مستر هندرسن — وصلنا الى المادة الثامنة وقد لاحظنا فى مشروعكم أنكم طلبتم إلغاء المادة الثامنة فأرجو شرح أسباب ذلك^(٢) .

النحاس باشا — السبب فى ذلك هو أننا اكتفينا بأن ذكرنا فى النوتة أن الحكومة المصرية ستطلب فى مذكرات يتبادلها الطرفان وجود بعثة لأجل تعليم وتدريب الجيش المصرى . فالحقيقة هى أننا نقلنا هذا النص من المعاهدة و وضعناه فى المذكرة لأنه إجراء وقى أى أنه سينتهى بانتهاء تعليم وتدريب الجيش المصرى بواسطة البعثة العسكرية .

مستر هندرسن — هل تدريب جيش إجراء وقى ؟

الأستاذ مكرم — ثم إن هذه المسألة ليست مما يدخل عادة فى المعاهدات . وقد رأينا أنه من المصلحة أن نشير الى البعثة العسكرية بواسطة تبادل مذكرات .

مستر هندرسن — أليس هناك مبدأ آخر ينطوى تحت هذه المادة وهو أنه لا يجوز حتى ولا بعد تدريب الجيش أن يستعان بضباط من جنسية أخرى . أظن أن مسألة علاقة الجيشين مسألة دائمة .

النحاس باشا — الواقع انه بعد تدريب الجيش بواسطة البعثة ان نكون فى حاجة الى مدرين أجنبى وبناء عليه لا حاجة للنص على ذلك فى المعاهدة .

(١) ملاحظة — قبل الاجتماع أخبر المستر سلبى سكرتير وزير الخارجية دولة النحاس باشا انه نظرا لأن البحث سيدور فى هذه الجلسة فى المسألة العسكرية فسيحضرها مع الفريق البريطانى ممثلون للمستعمرات وبعض الخبراء العسكريين وسأل عما اذا كان هنا مانع من ذلك فأجاب النحاس باشا بأنه لا مانع لديه .

(٢) المادة الثامنة من مقترحات المستر هندرسن ونصها كما يأتى :

”نظرا لاستحسان الوحدة فى التدريب والأساليب بين الجيشين المصرى والبريطانى يتعهد صاحب الجلالة ملك مصر بأنه إذا رأى ضرورة للاستعانة بمعلمين عسكريين من الأجانب يختارهم من بين الرعايا البريطانيين“ .

مستر هندرسن — ألم نتفق على اننا سنتحالف ؟ ألم نتفق على أن طريقة التدريب ستكون واحدة ؟ نأمل أن التحالف سيكون دائماً ، وان علاقة الجيشين ستكون دائماً . نحب أن نفهم أنه في نهاية المدة اذا لم يكن هناك ضباط من طرفنا فإن يكون هناك ضباط من جنسية اخرى .

النحاس باشا — هذه المسألة ليست مسألة مادة تذكر في المعاهدة . والواقع أننا لن نحتاج بعد انتهاء البعثة من مهمتها إلى مدرسين أجانب والمفهوم طبعاً أننا إذا احتجنا الى شيء من ذلك بعد التدريب والتعليم على الطريقة الانجليزية يقع اختيارنا على مدرسين من الانجليز ولا داعي للنص على ذلك . أما النص الوارد في المقترحات فمن شأنه أن يجعل الجيش المصرى فى شبه تبعية للجيش الانجليزى . ويهمنى أن تكون فكرة استقلاله ظاهرة .

مستر هندرسن — ضعوا أمام نظركم أن الترتيبات العسكرية بيننا دائماً فلو قبلنا نقل ذلك الى المذكرات هل أفهم أنكم مستعدون لأن تذكروا فى مذكرتكم أنه عند نهاية مدة التدريب لن تستخدموا ضباطاً أجانب آخرين لهذا الغرض فى أى وقت آخر ؟

النحاس باشا — نحن فى الواقع متفقون على المبدأ والمسألة مسألة كرامة والصيغة نتفق عليها عند صياغة المذكرات . ونحن لا نرى حاجة للنص على ذلك ولكن إن ظهر أن ذلك ضرورى فلا يعجزنا أن نصل إلى صيغة .

مستر توم شو — مادمننا سنكون حلفاء فى المستقبل وإذا كانت مصر ستتعهد بأن تحارب مع انجلترا فلماذا لا يذكر فى المعاهدة أو المذكرات (والأول أفضل) نص يمنع استخدام الأجانب فى أى الجيشين ؟

النحاس باشا — المعنى متفق عليه والمسألة مسألة تفضيل لا مسألة ضرورة .

لورد طومسون — المسألة ليست مسألة كرامة بل مسألة مخالفة والمطلوب هو ضمان التعاون بين السلطتين العسكريتين ووحدة المهمات والأسلحة ومن المستحسن وضع شيء عن ذلك فى المعاهدة لأن التحالف دائم والتعاون بيننا يجب كذلك أن يكون دائماً وذلك لمصلحة الطرفين لأن هذا أساس من أسس المعاهدة ولا يمكن التعاون بغير الاتصال الدائم بين هيتى أركان الحرب .

وهنا عرض مستر هندرسن نصاً مأخوذاً من مشروع معاهدة ثروت باشا وهو "لأجل تحقيق التعاون بين الجيشين طبقاً لحكم المادة السابقة تتعهد الحكومة المصرية بأن تجعل تعليم الجيش المصرى وتدريبه حسب الأساليب المتبعة فى الجيش البريطانى . وإذا رأت الحكومة المصريه ضرورة استخدام ضباط أو مدرسين من الأجانب فإنها تختارهم من الرعايا البريطانيين " .

النحاس باشا — المسألة مسألة تفضيل لا مسألة ضرورة . ونحن نريد تنفيذ المخالفة بصدقة وإخلاص ولاحظوا أنه لا يوجد فى أية مخالفة بين دولتين ما يحتم تدريب جيشى الحليفين على طريقة واحدة ولكن يستحسن ذلك . فلنتركه للتنفيذ الفعلى ولنبق فى حدود المعاهدات التى تعمل بين حليف وحليف .

مستر هندرسن — مقترحاتنا التي عرضناها كان فيها ذلك النص في المعاهدة وكل شيء ننقله من المعاهدة الى المذكرات سيكون مثارا لأسئلة كثيرة في البرلمان وسيفسر بأننا تنازلنا عن شيء جديد . فاذا كنا متفقين على المبدأ فلماذا تخلقون لنا صعوبات ؟

النحاس باشا — ليست هناك أية صعوبة لأن الرد على مثل هذه الأسئلة يكون بأن المسألة موضوعة على سبيل الاستحسان وهي بهذه المثابة توضع في مذكرة ولا يصح أن توضع في معاهدة وهذه مسألة خاصة بوضع المقترحات في شكل معاهدة فكما أنه لا يمكن أن يقال لماذا وضعت هذا النص في الأول وهذا في الآخر كذلك لا يصح أن يقال لماذا وضعت هذا النص في المعاهدة وهذا في المذكرات . ونكرر أنه ليس هناك أى معاهدة فيها نص كهذا فوضع هذا النص في المعاهدة يجعل الناس عندنا يظنون أن هناك تبعية من جيشنا لجيشكم . والمسألة أننا نريد معاهدة بين حليفين ذوي سيادة ومتساويين في المظهر والواقع .

مستر هندرسن — اذا انفقنا على وضع هذه المسألة في المذكرات فاننا نهتم اهتماما كبيرا بالصيغة التي توضع فيها ويهمننا أن يذكر أنه في حالة ما اذا احتاجت مصر الى مدربين فانهم يكونون بريطانيين .
النحاس باشا — ليس لدينا مانع من ذكر ذلك في المذكرات . أعني النص الوارد في المقترحات لا النص المأخوذ من مشروع ثروت — تشمبرلن .

مستر هندرسن — سنبحث في ذلك .

والمادة التاسعة ، لقد اقترحتم لهذه المسألة الكبيرة مسألة موقع الجيش على القنال اقتراحا مدهشا وذلك أنكم أردتم وضع الجيوش على الضفة الشرقية من القنال وستسمعون حجج رجال الحرب في عدم ملائمة اقتراحكم .

مستر توم شو — اذا كان سبب وضع الجيش في منطقة القنال هو الدفاع عنه فهناك ثلاث مسائل مهمة يجب مراعاتها :

أولا — يجب أن تكون الأماكن التي توضع فيها الجيوش بحيث تضمن الدفاع عن القنال .

ثانيا — يجب ألا تكون هذه الأماكن معيبة من الوجهة الصحية .

ثالثا — يجب أن تكون هناك أراض كافية يمكن للجيوش أن تتمرن فيها بعيدا عن الأماكن المأهولة ، وذلك لضمان الصحة للجيوش وتمارينهم بغير تداخل مع السكان . واني أرى أن المكان الذي اقترحتموه لا يحقق أى غرض من هذه الأغراض .

النحاس باشا — إن الاشتراطات الثلاثة التي أثارها المستر توم شو والتي يرى وجوب توافرها لصلاحية النقطة العسكرية لا مانع منها ولكنني أستغرب لماذا لا تتوافر في بورفؤاد هذه الاشتراطات ، وأحب أن أعرف لماذا لا توافقون على بورفؤاد التي نظن أنها مرضية لكم ولنا ؟ إنني مستعد لأن أسمع الاعتراضات على ذلك .

مستر توم شو — بورفؤاد محاطة بأرض رطبة ورمال طرى وبها ذباب الرمال والناهوس .

الجنرال شارلس (المستشار الحربى) — من الخطأ أن نجعل الجيش فى نقطة واحدة اذا كنا سنقاتل على طول القتال ويصعب التنبؤ ضد من سندافع عن القتال خصوصا وسنة ١٩١٤ ماثلة أمامنا . ففى الصحراء شرق القتال ظهر فى سنة ١٩١٥ أنه من الممكن للجيش أن تخرقها . لهذا السبب ترى وزارة الحربية أنه يجب للدفاع عن القتال أن تقيم الجيوش فى أماكن يمكنهم فى جوارها أن يؤدوا الواجبات التى من أجلها وجدوا على القتال ويدرسوا الأماكن التى يمكن أن تجرى فيها الأعمال فى المستقبل .

النحاس باشا — مع كل ما أبدىتموه من الأسباب نرى أن الاقتراح الذى اقترحنه فى بكل هذه الأغراض فليس المقصد بور فؤاد بل ضواحي بور فؤاد وهى متسعة اتساعا كبيرا يمكن أن يتوفر فيه المدى المطلوب . والمياه العذبة موفرة فيها لجوارها للمدينة ويكفى مد المواسير الى الجهات التى ستقيم فيها الجيوش . أما الناموس فيوجد فى القطر كله وأما ذباب الرمال (sand fly) فغير موجود والناموس أقل فى تلك المنطقة منه فى أى جهة أخرى ولذلك اختيرت فى الزمن الأخير لتكون مدينة هامة .

أما فيما يتعلق بالتدريب والتمرين اللازمين فلديكم المدى الواسع الذى يمكن للجند أن تقوم فيه بكل تمريناتها بعيدا عن المدن وعن الأهالى ، وأما ما ذكرتم من أن التجربة دلت على إمكان اختراق الصحراء فان جيوشنا موجودة على طول الحدود الشرقية وفى الدروب التى يمكن أن يتخذها الأعداء للورور وفى هذه الحالة تكون هذه الجنود عاملا عظيما وفى وسع طلائعها الاخطار عن وجود العدو اذا ما وجد . ويمكن للجند المربطة فى جوار بور فؤاد أن تتعاون مع الجنود المصرية باتخاذ كل الطرق لصعد هذا العدو الذى يصور له اعتقاده أنه يمكنه الوصول الى القتال . والحل المناسب لصعد هذه الغارات هو بور فؤاد أو ضواحيها ولذلك لا زلت مستغربا القول بأن هذا المكان الذى كنا نظن أنه يرضيكم كل الرضا لا يحقق هذه الأغراض .

لورد طومسون — لقد دلت التجارب على أن القتال لا يمكن الدفاع عنه من جهة واحدة ولا من نقطة واحدة فيجب توزيع الجيوش لأننا اذا ركزناهم فى نقطة واحدة يكون توزيعهم بطيئا والواجب هو مراقبة القتال من ناحيتين وعلى طوله . هذا هو ما دلت عليه التجارب الحربية الحديثة .

النحاس باشا — يلاحظ أن النقطة العسكرية التى نرخص بها ليست هى التى تقوم وحدها بالدفاع بل ستكون للمساعدة على الدفاع . أى أن الجيش المصرى سيكون موجودا أيضا والنقطة العسكرية موجودة فى وقت السلم احتياطا لدرء خطر مفاجئ . وهذا الخطر المفاجئ سيخطر به بواسطة جنود الحدود قبل اقتراب العدو . والجيش المصرى مع هذه النقطة العسكرية يمكنه أن يدافع دفاعا جديا عن القتال ازاء هذا الخطر حتى يأتى المدد الانجليزى بحكم المحالفة .

لورد طومسون — لن يكون لدى الجيوش المربطة أكثر من أربع وعشرين ساعة قبل الهجوم على القتال من الجنوب أو الشرق . واذا وضعت الجيوش فى بور فؤاد كما تقترحون وهم يجهلون المواقع التى سيدافعون عنها ، فانكم تكونون كمن يغلق الاسطبل بعد هرب الفرس . إن الغرض من الهجوم على القتال هو نفسه لا احتلاله وقد يكون الهجوم فى أول الأمر بطيئة واحدة . وما فائدة

الجيش بعد أن يكون القنال قد نسف . وتكفى أربع طائرات محملة بالمفرقات للهجوم من الشرق
فيجب أن يكون لدينا أناس يقظون دائماً لمقاتلتهم في الجو .

النحاس باشا — وما هو الحال الآن ؟

لورد طومسون — لدينا قوات هوائية كبيرة في الاسماعيلية وأبو صوير .

النحاس باشا — هذه النقطة يمكن عملها شرق القنال .

مستر هندرسن — دعنا نحدد البحث قليلاً . انكم لم تذكرنا في مقترحاتكم ما ورد في مشروعنا :
” تسهيلاً وتحقيقاً ... الخ “ حذقم هذا وهو حيوى لنا . وإذا قبلنا هذا الحذف فقد تنهم بأننا
أغفلنا وجهة نظر المستعمرات . وفي النوبة أشرتم الى أن التفاصيل سيتفق عليها فيما بعد ، وأرى أن تعين
لجنة تزور الأماكن وتبحث أى حل أحسن . فيجب أن تكون وسائل الراحة متوافرة للجنود ولذلك
اقترحت أن يشار الى مصلحة الامبراطورية في الدفاع عن القنال وأن يشار الى لجنة تزور الأماكن
وتتفق على أحسن نقطة .

النحاس باشا — فيما يختص بالمسألة الأولى وهى عدم ذكر المواصلات الامبراطورية فقد
حذفت واستبدلت بعبارة تبين الغرض الأصلي وهو الدفاع عن القنال وفي ذلك ما يفى بجميع الأغراض
لأن الدفاع عن القنال يهم مصر إذ هو جزء من أراضيها ، ويهم إنجلترا ويهم العالم أجمع نظراً لما هو
مقرر في اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ من أن القنال يجب أن يكون على الحياد المطلق سواء
في زمن السلم أو الحرب . ومنصوص في الاتفاقية على أنه ليس لدولة من الدول مطلقاً أن تستفيد
من معاهدة تعقدها مع إحدى الدول بالنص على أن لها مزايا خاصة في القنال . وبريطانيا موقعة
على هذه المعاهدة فاحتراماً لذلك حذفنا عبارة المواصلات الامبراطورية اكتفاء بتحقيق الدفاع عن
القنال وهو الغرض الأصلي . والقنال كما قلت طريق مواصلات عالمي .

مستر هندرسن — ولكنكم لا يمكنكم أن تمنعونا من أن نقول إن هذا يهم الامبراطورية فيجب
أن يكون هناك نص كهذا لأنى أخشى ما تقوله لنا أستراليا ونيوزيلندا . نحن لا نقول إنه ليس
طريقاً هاماً للعالم ولكن نقول إنه ضرورى لنا ولذلك فإنى أقترح أن تسمحوا لي بأن أرسل لكم
بعد الظهر نصاً آخر لهذه المادة وسيكون مبنيًا على التوفيق بين النصين ثم نناقش في ذلك
في الجلسة القادمة .

النحاس باشا — لا مانع .

مستر هندرسن — متى نتقابل ؟

النحاس باشا — كما تريد .

مستر هندرسن — غدا صباحاً في الساعة العاشرة والنصف .

وانتهت الجلسة في الساعة الثانية عشرة ما

الرئيس

امضاء : مصطفى النحاس

السكرتير

امضاء : مصطفى الصادق

ملاحظة — في المساء وصل النص المقترح ومعه خطاب خاص من الأونرابل سيسل كامبل وهذا هو النص المذكور :

Until such time as the High Contracting Parties may agree that the Egyptian Army is in a position to hold off by its own resources an attack on the Canal pending the arrival of allied reinforcements, His Majesty the King of Egypt, recognising that the Canal is an essential means of communication between the different parts of the British Empire, authorises His Britannic Majesty to station close to the Canal in the neighbourhood of Port-Said, Port Fuad, Ismailia and Suez, or in other places to be agreed upon, such forces as His Britannic Majesty considers necessary for its defence. These forces will enjoy facilities for communications and will have access to the desert areas on either side of the Canal for purposes of training and manoeuvre. The presence of these forces shall not constitute in any manner an occupation and will in no way prejudice the sovereign rights of Egypt.

” الى أن يمين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها بموارده الخاصة أن يصد هجوما على القنال حتى يصل مدد الحليف فان جلالة ملك مصر يرخص لصاحب الجلالة البريطانية نظرا لأن القنال طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية بأن يضع فى جوار بور سعيد و بور فؤاد والاسماعيلية والسويس أو غيرها من الأماكن التى يتفق عليها القوات التى يرى صاحب الجلالة البريطانية أنها ضرورية للدفاع عنه . وهذه القوات تتمتع بتسهيلات المواصلات ويكون لها أن تنفذ الى منطقتى الصحراء على كلا جانبي القنال بقصد التدريب والتمرين ولا يكون لوجود تلك القوات مطلقا صفة الاحتلال ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية “ .

محضر الجلسة الخامسة

(يوم الثلاثاء ٨ أبريل سنة ١٩٣٠)

مواصلة بحث القطة
العسكرية البريطانية

افتتحت الجلسة في الساعة العاشرة والدقيقة الثلاثين بحضور جميع الأعضاء المتفاوضين وكان مع الفريق الانجليزي مندوب عسكرى عن وزارة الحربية البريطانية . وممثلون لاستراليا ونيوزيلندا .

مستر هندرسن — تذكرون أننا في ختام الجلسة الماضية تناقشنا طويلا في المادة التاسعة وقلنا إننا سنجتهد في أن نوفق بين وجهة نظركم ووجهة نظرنا وان ندج الآراء المختلفة في صيغة نرسلها إليكم ولقد أرسلناها بعد ظهر أمس ونحب أن نعرف رأيكم فيها .

النحاس باشا — وصلتنا الصيغة الجديدة مساء أمس وكان المنتظر أن تقابلوا في هذه الصيغة رغبتنا الأكيدة في الوصول عمليا الى الاتفاق ، تلك الرغبة التي ظهرت بجلاء في الصيغة التي وضعناها أولا والتي وقفت بين حقوقنا وبين المصالح البريطانية بطريقة عملية . ولكننا وجدنا مع الأسف أن الصيغة الجديدة بعيدة عن هذه الغاية . ونلاحظ عليها ما يأتى :

أولا — انها جعلت بريطانيا مستأثرة بالدفاع عن القنال وضربت صفحا عن مصر .

ثانيا — أنها وضعت كأن مصر في حالة حرب مع أن الأصل هو حالة السلام .

ثالثا — انها لم تراع الاحتفاظ بحقوق مصر الجهورية في القنال .

من أجل هذا نرجو أن تقابلنا اللجنة بنفس الروح التي قدما بها وأعربنا عنها للوصول عمليا الى الغاية المنشودة . ولزيادة الإيضاح أقول :

أولا — إن الصيغة الجديدة تمسكت بجملة مواقع للجند البريطانية في منطقة القنال مع أن المساعدة البريطانية لمصر تكفى فيها كل الكفاية قوة واحدة توضع في موقع واحد بالقرب من القنال . وهذا ما كان مطلوبا في الواقع في مفاوضات اللورد ملر سنة ١٩٢٠ وأقتبس من تقرير ملر العبارة الآتية للدلالة على أن اللورد ملر نفسه سلم بنقطة واحدة : ” تمنح مصر بريطانيا العظمى حق إبقاء قوة عسكرية في الأرض المصرية لحماية مواصلاتها الامبراطورية وتعين المعاهدة المكان الذى تعسكر فيه هذه القوة وتسوى ما تستتبعه من المسائل التي تحتاج إلى التسوية . ولا يعتبر وجود هذه القوة بأى وجه من الوجوه احتلالا عسكريا للبلاد كما أنه لا يحس حقوق حكومة مصر“ . ولذلك يحق أن توافقنا اللجنة على هذه المسألة .

ثانيا — إننا في اختيارنا موقع بور فؤاد لاحظنا أنه أنسب موقع للجنود البريطانية لمساعدة القوات المصرية في الدفاع عن القنال مع مراعاة اعتبارات أخرى أهمها أن تكون القوة البريطانية قريبة الاتصال من قواعدها البحرية الأصلية في البحر الأبيض المتوسط . فاذا كان هذا الاختيار لا يروق للجنة فنحن رغبة منا في التسهيل والتوفيق نقترح بدلا منه نقطة القنطرة شرق القنال .

والأحظ أن هذا الاختيار يتفق تمام الاتفاق مع الغاية التي قصدها اللجنة البريطانية من ضرورة تسهيل اتصال الجنود بالصحراء لأجل التدريب والمناورات . وليس أوفى بالغرض المذكور من منطقة القنطرة لاتصالها بالصحراء الشرقية . وأرجو أن ترى اللجنة في اقتراحنا هذا حسن استعدادنا للتوفيق كما أرجو أن يقابل هذا الاستعداد بمثله من الجانب الانجليزي .

ثالثا — إن ما ورد في الصيغة الجديدة ”من أن هذه القوة البريطانية تظل موجودة حتى يتم الاتفاق بين الفريقين على أن الجيش المصري قد أصبح قادرا بنفسه على دفع الاعتداء عن القنال إلى أن يصل المدد من جانب الحليف“ هذا النص لا يمكننا قبوله لأن الحد الفاصل هو مقدرة الجيش المصري على دفع التعدي الى حين وصول المدد . وهذه حالة فعلية يجب أن تكون وحدها الحكم في هذا الأمر ، لا أن يظل معلقا على اتفاق الطرفين . وما دمنا معا مشبعين بحسن النية والاخلاص الكامل للمحالفة ولتنفيذها فلا أظن مطلقا أن شيئا من الخلاف سيقع بيننا على ذلك . وإذا فرضنا وقوع على غير انتظار هذا الخلاف فرجع الأمر الى القاعدة العامة التي نصت المعاهدة على اتباعها عند كل خلاف وهي الرجوع الى عصبة الأمم .

رابعا — لا محل كذلك للنص الوارد في الصيغة عن إقرار مصر بأن قناة السويس هي الطريق الأساسي لمواصلات الامبراطورية البريطانية ولا نرى قبول ذلك اكتفاء بالغاية المقصودة منه وهي ضمان الدفاع عن القنال . وهذه الغاية مذكورة بوضوح في صيغتنا . وأما هذا الاقرار المطلوب منا فانه لا يتفق مع حق السيادة التي لمصر على القنال . ولا نستطيع أن نعطي اقرارا بحق ارتفاع على القنال يمس حقوقنا في الملكية والسيادة . وبذلك فضلا عما ذكرناه أمس من أن هذا الطريق طريق مواصلات عالمية ومصر وبريطانيا وسائر الدول الموقعة على اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ قد سلمت بحيدة القنال في زمن الحرب والسلم وبألا يكون لأية دولة من الدول أى امتياز عليه ولا أن تستفيد أية دولة من اتفاق تعقده مع دولة أخرى فائدة خاصة . وهذا واضح من نص المادة ١٢ من الاتفاق المذكور .

من أجل ذلك نرى أن الصيغة التي وضعناها أوفى بكل هذه الأغراض من الصيغة الجديدة مع ترك الخيار للجنة في قبول موقع القوة البريطانية في بور فؤاد أوفى القنطرة . وأمل أن اللجنة بعد إتمام النظر في ذلك توافقنا على كل هذه الملاحظات والاعتبارات لأننى ما أبديتها الا للرغبة الحقيقية في الوصول الى اتفاق عملي يمكننا أنا وزملائي أن ندافع عنه باخلاص لدى أمتنا وأن نطبقه وننفذه باخلاص أيضا ويكون ذلك في مصلحة البلدين معا .

مستر هندرسن — لا أريد أن أناقش كل القبط التي وردت في هذا البيان اذ بعضها من اختصاص وزير الحربية . ولكن هناك نقطتين أو ثلاثا أحب أن أشير اليها وأن أتناولها بملاحظاتى .

لقد صرفنا وقتا طويلا أمس في بحث هذه المادة واليوم نكاد نكرر ما جرى في الجلسة الماضية . اننى ألاحظ أن شيئا من عدم المنطق قد وقع فيما ذكرتموه اذ ما الحكمة فى أن تقولوا لنا ان القتال عالمى مع علمكم بأن لنا فيه مصلحة ذات أهمية حيوية كبرى ، اننا لسنا الآن بصدد مسألة خاصة بالعالم ولكننا بصدد المسائل الحيوية التي تتوقف سلامتنا فيها على سلامة القتال . يجب علينا أن ننظر الى الموضوع من هذه الناحية وحدها . ولقد أظهرنا استعدادنا فى صيغتنا لأن نوافق على الشطر الأول من صيغتك والجمع بينه وبين فكرتنا وأدبجنا ذلك فى عبارة واحدة . وما دامت لنا مصالح خاصة فمن حقنا أن نشير فى المعاهدة اليها وذلك الى أن يحين الوقت الذى يعتمد فيه كل منا على حليفه أكثر . كما أنه يجب بصفتنا حليفين ان نبت وحدنا فى مسألة القدرة على الدفاع عن القتال .

اننى دهشت من ذكر كم مفاوضات ملزوما اقتبستموه من تقريره لأن حوادث عدة قد وقعت منذ ذلك الحين ولا أدري لما اذا اقتصرتم على اقتباس أقواله ولم تقتبسوا شيئا من مقترحاتنا . وفى الحق لا أدري لما اذا وضع ملز فى تقريره تلك الجملة فى صيغة المفرد عند اشارته الى الأماكن التي يجب أن تعسكر فيها الجنود البريطانية . ولكنى على كل حال قد أظهرت فى الصيف الماضى عند وضع مقترحاتى كما صرحت مرارا أمام مجلس العموم بأن هؤلاء الجنود سيكونون فى مواقع تراعى فيها كل وسائل الراحة والصحة مع القدرة على التدريب والمناورات ولا أذكر أن هناك وثيقة واحدة من مفاوضات ثروت باشا أو ما قبلها تنص على أن مواقع جنودنا ليست موضع عنايتنا التامة .

أما فيما يختص بتقدير مقدرة الجيش المصرى على الدفاع عن القتال فقد قلتم إننا نذهب الى عصبية الأمم عند حصول خلاف بيننا فى هذه المسألة . ولا أظن أن فى هذه القاعة رجلا أكثر منى احتراما وتأيدا لعصبية الأمم ولكنى لا يمكننى عند البت فى مسألة شريان الامبراطورية أن أوافق على الذهاب الى العصبية . بل هذه مسألة يجب أن نبت فيها معا بصفتنا حليفين لا أن نجري الى العصبية عند كل خلاف . ومن رأى ألا يلجأ الى العصبية فى مسائل كهذه ذات خطر خاص . حقيقة إن العصبية هى الحكم ولكن ينبغى لنا ألا نلجأ اليها فى مثل هذه المسائل الحيوية . والآن أترك الكلام فى الناحية الحربية لوزير الحربية .

مستر توم شو — لقد دهشت من مناقشة اليوم وإنى مع وزير الخارجية مستر هندرسون فيما قاله من أن حوادث جمعة قد وقعت منذ مفاوضات ملز ولا أدري هل تصور لورد ملز حقا أو دار بخله أنا يمكننا أن ننقل جنودنا الى بور فواد أو القنطرة . اننى أحب أن تناقش المسألة كأصدقاء وكحلفاء يهم كلا منهما مصلحة الآخر لا كطرفين يريد كل منهما أن يأخذ من الآخر أكثر مما يمكن أخذه . فهل هناك أى خطأ أو ضرر إذا طلبنا وضع الجيوش فى منطقة ذات أهمية خاصة وهل هناك أى خطأ أو ضرر من الاعتراف بأن القتال طريق ضرورى للواصلات الامبراطورية ؟ إنى ألاحظ أن شيئا من التناقض قد وقع فى بيانكم فبينما تذكرون أن مسألة القتال دولية تقولون إن القتال

مصرى . ولست أعرف ما الأهمية فى أن القنال دولى أو مصرى . إن الحقيقة هى ان القنال حيوى إلى الدرجة القصوى للإمبراطورية البريطانية . وأن أى ضرر يحدث له يصيب الإمبراطورية بأفدح الأضرار . إن كل ما يهمنى الآن هو معرفة أحسن الطرق للدفاع عن القنال . وأحب أن تذكروا أن جيوشنا فى تلك المنطقة لن تكون جيوش احتلال وإنما تكون جيوش حلفاء . فما هو الضرر الذى يصيب السيادة المصرية إذا كانت لنا قوات بصفتنا حلفاء فى الاسماعيلية والقنطرة أو هنا وهناك بقصد الدفاع عن القنال ؟ نحن نعترف بسيادتك على كل تلك الأراضى ونترك كل صفة للاحتلال فلا أدري والحالة هذه السر فى معارضتكم فى إيجاد الجنود فى أكثر من بقعة واحدة . تقولون إنكم لا تستطيعون أن تذهبوا الى مصر بشىء مما تقترحه فى هذه المسألة . ونحن من جانبنا نصرح لكم بأننا لا يمكننا أن نواجه البرلمان بما تطلبون .

انى أناشد الوفد أن يصل الى اتفاق عملى معنا فى هذه المسألة الخطيرة وأن يعتقد أن بور فؤاد ليست مكانا ملائما لحركات الجنود ولا لحالتهم الصحية . أناشد الوفد أن يذكر أننا حلفاء وأن جنودنا جنود حلفاء ونحن اذا ذهبنا الى البرلمان من غير أن نحصل على اعتراف بأن قنال السويس شريان للإمبراطورية فلن يطول بقاؤنا كثيرا .

لورد طومسون — ليس الدفاع عن القنال مسألة قانونية أو دولية بل هو مسألة عملية بحتة ويجب أن يترك هذا الأمر للخبراء ذوى العلم والخبرة . إن الصيغة الجديدة متفقة مع صيغتك فى الاعتراف بأن مصر ليست قادرة فى الوقت الحاضر على الدفاع عن القنال . لذلك يجب والحالة هذه أن تظل مسئولية الدفاع عن القنال واقعة علينا وحدنا . إن لدينا رجالا دافعوا عن هذه المنطقة فى الماضى وعرفوا طرائق الدفاع والهجوم عليها وليس عندكم من له أية خبرة فى ذلك فاذا كانت المسئولية واقعة علينا فلماذا لا تترك لنا كيفية تأدية هذا الواجب . إن فكرة حصر الجيوش فى بقعة واحدة لا يمكن بحال من الأحوال أن تنفى بالمرام لأنه لا يمكن مثلا وضع طائرات بحرية فى القنطرة وإنما مكان تلك الطائرات فى طرفي قنال السويس كما أنه لا يمكن إيجاد طائرات برية فى بور فؤاد إلا بعد التجفيف ومع ذلك فانها لا تنفى بالغرض لأن الأرض هناك رملية وناعمة لا تصلح لذلك . يجب أن تذكروا أن مسألة راحة الجنود فى المكاة الأولى من الأهمية . ولقد قضيت ستة أسابيع فى القنطرة فى أثناء الحرب واتحدى أى انسان أن يعيش هناك أكثر من ذلك هذا اذا استطاع الخلاص من تلك المنطقة . كما أعتقد أنه لا يمكن مطلقا ادخال وسائل الراحة الكافية الى القنطرة . وأرجو أن تذكروا كذلك الأموال الباهظة التى صرفت الى الآن فى الاسماعيلية وجوار السويس لأغراضنا الدفاعية . انى ألفت نظر الوفد الى أن بريطانيا مسئولة عن سلامة قنال السويس لحيويته الإمبراطورية كما أن عليها الدفاع عن مصر اذا وقع عليها اعتداء . وأتم تسلمون معنا بأن جنودكم لا تستطيع القيام بذلك فى الوقت الحاضر . ومصر والقنال معرضان للهجوم برى وبحريا وجويا فليس من المعقول والحالة هذه أن تقيدونا بما تذكرون أنه مسألة قانونية أو دولية أو بما قاله اللورد ملر سنة ١٩٢٠ . انى أعترف بأن اللورد ملر رجل عظيم ولكن لم يقل أحد إنه رجل حربى . لكل هذه الاعتبارات لا أرى سببا عمليا يمنع من قبول ما قدمناه لكم فى المادة التاسعة .

النحاس باشا — استخلص من هذه المناقشات مقربا بعضها الى بعض أن الغاية الأصلية هي ضمان الدفاع عن قنال السويس وهو ما نوافق عليه . وفي سبيل هذه الغاية اجتهدنا ونجتهد في أن نحقق هذا الغرض بطريقة عملية من غير أن نمس مسائل نظرية . فما هي غايتكم ؟ أليست ضمان الدفاع عن قنال السويس . وإذا تم لكم ذلك فانه يجب كل شيء آخر . والتشدد فيما عداه لا يمكن تبريره بحال هذا فضلا عن أن الغاية التي تنشدها تتوافر بقيام مصر بالدفاع عن القنال وبقيام بريطانيا بمساعدتها في ذلك . ونحن لم نقل في صيغتنا شيئا مما عزاه إلينا لورد طومسون عن عجز الجيش المصرى عن الدفاع عن القنال . بل قلنا إنه قد لا يقدر الآن على أن يصد بمفرده غارة أجنبية عن القنال ولذلك يكون في حاجة الى مساعدة الحليف . وقلنا إنه الى أن يصبح قادرا بمفرده على الدفاع عن القنال حتى تأتى هذه المساعدة نرخص بوضع نقطة عسكرية على القنال . فيؤخذ من هذا أن بريطانيا ليست هي المسئولة وحدها عن الدفاع عن القنال بل هذه المسئولية واقعة علينا أولا وعليها ثانيا بصفتها حليفة مساعدة لنا . لذلك تكون المنطقة العسكرية التي نعطيها لبريطانيا كافية لهذا الغرض كل الكفاية . ويجب أن تذكروا من ناحيتكم أن جيشنا لن يكون بمعزل عن القنال بل سيكون موجودا عليه فيتعاون الجيشان على حراسة القنال والدفاع عنه . وعندما نقول إن النقطة العسكرية الانجليزية تكون في مكان كذا فالمفهوم أن الجيوش المصرية ستكون أيضا في الأماكن التي تحتاج إلى الدفاع . وأكرر ما لاحظته في مبدأ كلامي من أن الصيغة التي وصلتنا أمس تخالف كل ذلك وتفرض أن انجلترا وحدها هي التي تتولى الدفاع عن القنال . وأن مصر لن يقع عليها أى عبء في ذلك وهو مالا نسلم به .

إن اللورد المحترم طومسون يلاحظ أن نقطة الفنطرة غير صحيحة وأن الانسان لا يمكنه أن يعيش فيها أكثر من ستة أسابيع بناء على تجربة خاصة أتيحت له أثناء الحرب وفاته أن دواعى الراحة في ذلك الوقت لم تكن استكملت ما وصلت اليه الآن أو ما ستصل اليه إذا ما وقع الاختيار على هذه النقطة . ولا أرى ما يمنع مطلقا من توفير جميع دواعى الراحة فيها إذا أريد ذلك خصوصا وأنها في منطقة أعلى من منطقة بورفؤاد التي يقول جنابه إن أرضها رملية ناعمة ومغمورة في بعض الانحاء بالمياه . على أنه يمكن عمل الترتيبات اللازمة في أى المكاين لضمان صحة الجنود وراحتهم .

إن الفكرة الأصلية العملية في الموضوع الذى نحن بصددده هي كما قال وزير الحربية معرفة أحسن الوسائل للدفاع عن القنال فاذا قصرنا البحث على ذلك كنا على اتفاق تام وأصبحت مسافة الخلف بين الفريقين قريبة المدى وأصبح الاتفاق مبني على أساس عملي صالح . ولا شك في أن أحسن وسيلة للدفاع عن القنال هي أن يقوم الجيش المصرى بما يستطيع القيام به وأن يقوم الجيش الانجليزى بما لا يستطيعه الجيش المصرى . هذا فيما يتعلق باختيار النقطة العسكرية .

يقول وزير الطيران إن اللورد ملنر لم يكن حربيا عندما اقترح وجود قوة بريطانية في محل واحد . والرد على ذلك بسيط وهو أن ملنر لم يضع تقريره وحده بل كان على رأس لجنة تضم العنصر الحربى وكان غرض اللجنة — ومنها الجنرال مكسويل — أن توضع قوة بريطانية في مكان بمنطقة القنال

وهذا ما شرحه في مصر إذ ذاك المندوبون الذين حضروا المفاوضات بلندن مع ملتر فقد بينوا أن هذه النقطة تكون على مقربة من القنال لا في مدينة ولا بالقرب من مدينة وأن القوة ستكون محدودة العدد .

أما ما جاء في صيغتك عن وجوب الاتفاق بين الحليفين على أن الجيش المصرى قد أصبح قادرا على الدفاع وحده عن القنال فقد سبق أن بينت أنه يجب ترك الحكم في ذلك للحالة الفعلية التي يكون عليها الجيش المصرى بعد تمام تدريبه وتعليمه . ومن الواضح أننا لا نرجع إلى عصبة الأمم إلا في حالة الخلاف بيننا وبينكم على هذه الحالة الفعلية . وبعبارة أخرى تفضل عصبة الأمم في هذا الخلاف ككل خلاف آخر في تطبيق المعاهدة .

بقيت مسألة النص على المواصلات الامبراطورية وما ذكرتموه من أن هناك تناقضا بين قولنا إننا أصحاب الملك والحق المطلق في القنال وقولنا إن القنال طريق مواصلة عالمى دولى . فأنا لا أرى في ذلك تناقضا لأننا من غير نزاع أصحاب الملك والسيادة على القنال وفي الوقت نفسه فإن القنال هو في الواقع طريق مواصلات عالمى وبعبارة أخرى نحن أنشأنا القنال في أرضنا وكان انشاؤه بقصد أن يكون طريقا عالميا ونص على ذلك أولا في عقد الامتياز الذى أعطى للشركة وثانيا في اتفاقية القسطنطينية سنة ١٨٨٨ وبطبيعة الحال إن لبريطانيا مصلحة كبيرة في هذا الطريق العالمى ولأجل هذا تحالفنا معها وجعلنا في المحالفة نصا خاصا بالدفاع عن قنال السويس لأن هذا يهمنا جدا كما يهم انجلترا، فلا تناقض مطلقا في هذه الحقائق، ولذلك طلبنا ألا ينص في المعاهدة على أن القنال طريق أساسى للمواصلات الامبراطورية إذ لا مبرر للنص على ذلك بعد أن استوفينا الغرض المقصود وهو الدفاع عن قنال السويس . تقولون إنكم لا تستطيعون مواجهة البرلمان إذا لم تنص المعاهدة على ذلك ولكنى لا أوافقكم فالغرض المنشود هو ضمان الدفاع عن قنال السويس لذلك أرجو أن يطمئن المسترشو تماما على مركز الحكومة أمام البرلمان .

والآن أظن أن المسألة قد وضحت تماما وأكرر القول بأن حسن نيتنا واستعدادنا لتنفيذ المعاهدة بإخلاص هما خير ضمان . ولكنى أحب قبل الختام أن أشير إلى كلمة المستر هندرسن التى تتلخص في أننا رجعنا إلى مقترحات ملتر ولم نرجع إلى مقترحاته هو فأقول إننا رجعنا كذلك إلى مقترحاته للغاية المطلوبة في هذا الخصوص وهى الدفاع عن القنال وها نحن أولاء نرخص لكم بوجود قوة انجليزية في منطقة القنال وهو ما لم يكن في حسابنا ولا نحن على يقين تام من أن الأمة توافق عليه بالرغم من أنه لن تكون لهذه القوة صفة الاحتلال . أما إشارة المستر هندرسن لمشاريع الاتفاق السابقة على مقترحاته فيكفى إظهارا لقيمتها أنها جميعا أصيبت بالفشل . ونحن الآن قد حضرنا مملوئين رغبة أكيدة في الاتفاق وتساهلنا كل النسا هل الممكن وأخذنا على عاتقنا أن ندافع بإخلاص وصراحة عن المعاهدة التى تطمئن نفوسنا إلى قبولها فأرجو من اللجنة أن تكون عند ما قاله وزير الحربى الانجليزية من أن العبرة هى بمعرفة أحسن الوسائل للدفاع عن القنال لا أكثر ولا أقل .

مستر هندرسن — أشكركم على هذه الروح الطيبة التى نستشفها من عبارتكم . إن المسألة التى نحن بصدد حلها الآن هى في الواقع تحديد الأماكن التى يكون فيها الجنود ليقوموا بالدفاع عن القنال

أحسن دفاع وأذكر أننى اقترحت تأليف لجنة مشتركة للاتفاق على ذلك وظننت أننا بهذا نحصر الموضوع وقدمنا لكم صيغتنا لتكون موضع نظر اللجنة المشتركة . والمفهوم أن منطقة القنال هي التي ستكون موضع درس اللجنة . وفي رأى أنه عند امضاء المعاهدة قريباً كما أرجو سترداد روح الصداقة وحينذاك تذهب اللجنة إلى منطقة القنال لا لتأخذ منكم أكثر مما يجب وإنما للتفاهم والاتفاق كما يفعل الحليف مع حليفه . ويجدر بي هنا أن ألفت النظر إلى بعض النقط المهمة في صيغتنا فقد جاء فيها أولاً :

”إن جلالة ملك مصر يرخص لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع في جوار بور سعيد وبورفؤاد والاسماعيلية والسويس أو غيرها من الأماكن التي يتفق عليها القوات التي يرى صاحب الجلالة البريطانية أنها ضرورية للدفاع عن القنال “ فإذا خامركم شيء من الشك في أمر سيادتكم فالفقرة الأخيرة تنفيه تماماً إذ ذكرت : ” إن وجود هذه القوات لا يكون له مطلقاً صفة الاحتلال ولا يخل بأي وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية “ وقد قلنا إن ملك مصر يرخص الخ فليس في ذلك تحد لسيادة مصر بل هو تأكيد لها . وما نطلبه منكم مقابل ذلك ليس بالشئ الكثير إذ هو مجرد الاعتراف بأن القنال طريق حيوى للمواصلات الامبراطورية وهذه حقيقة لا شك فيها فنحن لم نطلب منكم إلا الاعتراف بحقيقة واقعة وانكم لتجدون مثل هذا الطلب في كل مفاوضة سابقة ويسرنى أننا متفقون على أن القنال يجب أن يحمى وأنكم ترخصون لنا بالمساعدة في الدفاع عنه . فما الضرر إذا اعترفتم لنا بأن القنال شريان ضرورى في المواصلات الامبراطورية ؟ إذا قبلتم ذلك ورأيتم إدخال بعض التعديلات على العبارة فلكم أن تقترحوا صيغة أخرى ويمكن للجنة التحرير أن توفق إلى صيغة ترضى الطرفين .

النحاس باشا — إن الروح الطيبة التي جئنا بها لأجل الاتفاق هي التي تدعونا في هذه النقطة الحساسة جداً بالنسبة للشعب المصرى الى العمل للوصول الى حل نستطيع معه أن نأخذ على عاتقنا الدفاع عنه أمام مصر بصراحة ودون إبهام . من أجل هذا أردنا أن نحدد هنا وقبل أن نعود لعرض الأمر على الأمة المصرية مكان النقطة العسكرية . أما ترك الأمر إلى لجنة تحدد ذلك فيما بعد فما يجعلنا في مركز صعب جداً أمام الأمة المصرية . نود قبل أن نعود أن يكون في أيدينا بيان صريح عن مكان النقطة العسكرية الذي نتفق عليه لأن هذه مسألة حيوية وقد كان المصريون على الدوام شديدي الاحساس بالنسبة لبقاء الجنود الانجليزية على أرض مصرية . لذلك أرجو أن نتمكن هنا من تحديد هذه النقطة . وأرجو منكم أن تساعدونا على ذلك خصوصاً وأن أرجاء هذا التحديد الى ما بعد التصديق على المعاهدة من الجانبين سترتب عليه بلا شك تأخير البدء بتنفيذ المعاهدة . ويهمننا أن نعمل بقدر الاستطاعة على انهاء كل شئ هنا لنتمكن عند عودتنا من عرض المعاهدة على الأمة والدفاع عنها والاسراع في تنفيذها . أما مسألة الصيغة الجديدة فسنجهد من ناحيتنا أن نوفق فيها بين الأغراض المشتركة .

مسترتوم شو — إننا لانقلل من شأن مصاعبكم فأرجو أن لا تقللوا من شأن مصاعبنا . سنسحب جنودنا من القاهرة وسينتهى الاحتلال وأنتم تعترفون معنا بضرورة الدفاع عن القنال ونحن من جهتنا نقول لكم عن علم وخبرة إن النقط التي اخترناها هي وحدها الملائمة لذلك .

المستر هندرسن — هل يمكنكم أن ترسلوا اليها الصيغة الجديدة قريباً . ومتى يكون ذلك ؟

النحاس باشا — قلت إننا سنجتهد لأن المسألة صعبة ودقيقة وسنحتاج الى بعض الوقت وآمل أن نتمكن من ارسال الصيغة يوم الخميس وأن نجتمع يوم الجمعة .

مستر هندرسن — أرجو أن تتذكروا أن يوم الجمعة من الأسبوع المقبل يوم عطلة وسيقوم البرلمان بالاجازة يوم الخميس الذي قبله وأخشى أننا سنبتقيكم هنا مدة العطلة . فهل ترون مانعا من أن نجتمع يوم الخميس من هذا الأسبوع بدل الجمعة ولو لبحث المسائل الأخرى اذا لم تكونوا قد فرغتم من وضع الصيغة قبل يوم الخميس .

وبعد مناقشة تم الاتفاق على أن تكون الجلسة القادمة في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الخميس القادم ما

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

السكرتير

إمضاء : مصطفى الصادق

ملخص محادثات خاصة

دارت في مساء الثلاثاء ٨ أبريل سنة ١٩٣٠ بفندق هايد بارك

النقطة العسكرية البريطانية .
المستشاران المالي والقضائي —
معاهدة واشنطن — السودان

في مساء الثلاثاء ٨ أبريل سنة ١٩٣٠ على إثر دعوة إلى العشاء بفندق هايد بارك حضرها المستر هندرسن وآخرون جرت محادثات خاصة أولاً بين المستر هندرسن والأستاذ مكرم عبيد ، وثانياً بين المستر هندرسن ودولة النحاس باشا بحضور الأستاذ مكرم عبيد والدكتور دالتون وكيل وزارة الخارجية البرلماني .

وقد دارت المحادثات بين المستر هندرسن والأستاذ مكرم على أوجه الخلاف بين الطرفين في النقطة العسكرية ، وملخصها أن الأستاذ مكرم أفهم المستر هندرسن أنه لا يمكن التسليم بأكثر من منطقة واحدة في الضفة الشرقية لتعسكر فيها القوات البريطانية ، فأجاب المستر هندرسن أنه من المحال عليه قبول الضفة الشرقية لأنها غير صالحة لهم وأنه من باب التسهيل مستعد لأن يقبل منطقة واحدة في الجهة الغربية بشرط أن تكون لهم بور فؤاد والسويس كمحطتين لنزول الطائرات العسكرية البريطانية . فقال الأستاذ مكرم إن التسليم بهاتين المحطتين يعطيهم نقطاً متعددة لا منطقة واحدة ، فأجاب المستر هندرسن إنه سيستشير رجال الطيران فيما إذا كان ممكناً لهم الاقتصار على بور فؤاد كمحطة لنزول الطائرات . وجاء في كلام الأستاذ مكرم أن الجيش المصري سيرابط على قنال السويس للدفاع عنه فسلم المستر هندرسن بذلك .

ثم انتقل الحديث إلى مدة بقاء الجيوش البريطانية في منطقة قنال السويس فأفهم الأستاذ مكرم المستر هندرسن أن الفريق المصري لا يمكنه أن يقبل بقاء الجيوش البريطانية إلى مدة غير محدودة كما بين ذلك دولة النحاس باشا في الجلسة الأخيرة وقال إن النص الذي وضعناه ببقاء الجيوش البريطانية حتى يتمكن الجيش المصري وحده من صد الهجمة الأولى على قنال السويس نص حيوي لا يمكن التنازل عنه . فوعد المستر هندرسن بأن ينظر في هذا الأمر بعين الاعتبار . ثم أشار الأستاذ مكرم إلى ضرورة الاستغناء عن وظيفتي المستشارين المالي والقضائي فلم يبد المستر هندرسن اعتراضاً على ذلك . وذكر الأستاذ مكرم أنهم لا يستطيعون قبول النص المنقول من معاهدة واشنطن الذي يقضي بأن يستشير كل من الطرفين حليفه في المسائل السياسية التي يكون لها مصلحة مشتركة فيها ذلك النص الذي تمسك به الفريق الانجليزي في لجنة التحرير ولم يقبله الفريق المصري ، فقال المستر هندرسن إنه يقبل حذفه من باب التسهيل .

أما الحديث الذي دار عقب ذلك بين المستر هندرسن ودولة النحاس باشا وتولى الترجمة فيه الأستاذ مكرم فكان خاصاً بمسألة السودان وخلاصته أن المستر هندرسن كرر الإشارة إلى صعوبة هذه المسألة وطلب أن يوافق الفريق المصري على اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ فأكد له النحاس باشا عدم

الحاجة الى ذلك اكتفاء بقبول الادارة المشتركة في السودان موقتا وهي جوهر الاتفاق المذكور . فقال مستر هندرسن وماذا تعنون بالادارة المشتركة ؟ فقال النحاس باشا نعى بها أن يكون لنا وكيل مصرى لحاكم السودان العام وأن تكون الوظائف الأخرى موزعة بين المصريين والانجليز على السواء فسأل المستر هندرسن وما ذا يكون الحال بشأن الرؤساء الانجليز الموجودين الآن؟ قال النحاس باشا نكتفى بأن يعين بجانب كل واحد منهم نائب مصرى وكلما انتهت مدة البعض منهم حل محله مصريون حتى تتم المساواة . فقال المستر هندرسن ولكن سيترب على ذلك مضاعفة عدد الموظفين لأداء العمل الواحد وذلك يستدعى زيادة كبيرة فى المصروفات لا قبل لحكومة السودان بها . فقال النحاس باشا انى آخذ على نفسى من باب التسهيل أن أدافع بعد الاتفاق مع زملائى عن ابقاء مبلغ الاعانة السنوية التى تدفع للسودان وقدرها ٧٥٠ ألف جنيه والتى يفكر البرلمان دائما فى حذفها على أن يصرف من هذا المبلغ على الموظفين المصريين والجيش المصرى الذى يعود الى السودان . فقال المستر هندرسن وهل لديكم بيان بعدد هؤلاء الموظفين ؟ فقال النحاس باشا كلا ولكن فى الاستطاعة اعداد هذا البيان فى أقرب فرصة . فطلب المستر هندرسن اعداد هذا البيان وأن يذكر فيه ما عرضه النحاس باشا من ابقاء مبلغ الـ ٧٥٠ ألف جنيه ليصرف منه على الموظفين الزائدين .

وعلى ذلك انتهى الحديث ٢

الرئيس

امضاء : مصطفى النحاس

ملخص حديث خاص

دار في صباح الأربعاء ٩ أبريل سنة ١٩٣٠ بفندق هايد بارك

في صباح الأربعاء ٩ أبريل سنة ١٩٣٠ طلب السير روبرت فانسيترت والدكتور دالتون والمستر سلبي مقابلة دولة النحاس باشا موفدين من قبل المستر هندرسن فقابلهم دولته وزملاؤه بفندق هيد بارك . وبلغوه أنه قد وجه الى المستر هندرسن في مجلس العموم سؤال عما إذا كان لا يزال متمسكا بالنص الوارد في الكتاب الأبيض بشأن السودان وأن المستر هندرسن أعد جوابه بأنه ليس في النية الابتعاد عن المبدأ الوارد في المادة ١٣ من مشروع مقترحات العام الماضي . فسأل النحاس باشا عن المقصود بهذه العبارة وهل هي تعني التمسك بالنص الحرفي للمادة ١٣ أم تعني جوهر اتفاقتي سنة ١٨٩٩ فأجابوا بأنهم لا يدرون شيئاً عن ذلك وان كانوا يرجحون المعنى الأول . فقال النحاس باشا ولو أنه لا شأن لي في إجابة المستر هندرسن ولكنني أستحسن أن تكون الإجابة بحيث تحدد المعنى الثاني فقالوا إنه لا يمكن التغير الآن لأن مجلس الوزراء هو الذي وضع الجواب المذكور . فقال النحاس باشا ولماذا عرضتموه على اذن ما دام لا يقبل التغير قالوا إن المستر هندرسن قصد بذلك ألا تفاجأ به . قال النحاس باشا اذن فالأمر يرجع الى ما يقصده المستر هندرسن من هذه الإجابة فان كان يقصد المعنى الأول كان ذلك عقبة في سبيل الاتفاق . أما إن كان يقصد المعنى الثاني فلا اعتراض لنا عليه ٤

الرئيس

امضاء : مصطفى النحاس

محضر الجلسة السادسة

(يوم الخميس ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠)

تعيين الموظفين الأجانب
الامتيازات الأجنبية
تبادل السفراء

فتحت الجلسة في الساعة العاشرة والنصف صباحا بوزارة الخارجية البريطانية بالهيئة السابقة .

مستر هندرسن — انتهينا في المرة السابقة عند المادة التاسعة وتناقشنا فيها طويلا ولكن لم نصل إلى اتفاق .

النحاس باشا — قلنا في الجلسة الماضية إن الصيغة التي ستقترحها سنفرغ منها يوم الخميس فلنستمر في المواد الباقية .

مستر هندرسن — إذن نعود إليها عند تقديم الصيغة التي تحضرونها . لقد اقترحتم حذف المادة العاشرة ^(١) فأرجو شرح الأسباب التي دعتمكم إلى ذلك .

النحاس باشا — إن الأسباب التي حملت على ذلك هي أن الموظفين الأجانب الذين قد تحتاج إليهم الحكومة المصرية سيكونون موظفين مدنيين وفنيين . وبناء على ذلك وعلى أن الحكومة حرة في اختيار من تستعين بهم من ذوي الخبرة الفنية من الأجانب فلا نرى محلا لوضع قيد علينا في هذا الشأن . نحن لا نريد أن يكون علينا قيد بل إن الشيء الذي نعمله من تلقاء أنفسنا من هذا القبيل نعمله بحض رغبتنا وبذلك يكون لنا الحظ بأن نظهر مجاملتنا لحليفنا عند ما نجد من الانجليز من تتوفر فيه جميع الشروط ويقبل الاشتراطات التي تطلبها الحكومة المصرية في هذا الصدد ونود أن يظهر أثر المجاملة بهذا الاختيار لا أن يكون على سبيل الفرض بسبب تعهد أو مخالفة .

مستر هندرسن — تذكرون دولتكم أنكم رجعت في محادثات عديدة إلى مفاوضات سابقة وهذه المسألة بالذات قد اتفق عليها في محادثات ثروت — تشمبرلن . ولو كانت هذه المسألة بغضه اليكم لما قبلها ثروت باشا . ويمكننا أن نغير الألفاظ إذا أردتم ونقدم لكم نصوصا أخرى . ويلاحظ أن هذا النص الوارد في مقترحاتي كان قد نشر في مصر ولم يثر انزعاجا من أحد فيمكن إبقاؤه بشكل أو بآخر . وللتسهيل نقبل أن تكون هذه المسألة محل مذكرات متبادلة إذا كان هذا يسهلها عليكم .

النحاس باشا — ألاحظ على ما قاله المستر هندرسن أن مشروع ثروت — تشمبرلن لم تقبله مصر على الإطلاق وبناء على ذلك فما قبله ثروت باشا ليس معناه أننا تقبله خصوصا وقد تبين أن ثروت باشا في محادثاته لم يكن معبرا عن رأى الأمة المصرية . وألاحظ أن في هذا النص إلزاما جديدا لمصر

(١) المادة العاشرة من المقترحات البريطانية وهي تنص على ما يأتي :

”نظرا لما بين البلدين من روابط الصداقة ونظرا للحالفة الملحوظة في هذه المقترحات تجعل الحكومة المصرية القاعدة في تعيين الموظفين الأجانب أن تعيينهم من الرعايا البريطانيين“ .

لا يمكننا قبوله سيما وأن فيه معنى التبعية ، وذكره في مذكرة لا يمنع هذا الاعتراض لأن المذكرة في الواقع لها قوة المعاهدة ، وأريد أن أضيف شيئا وهو أنه عندما تعقد المحالفة كما هي إرادتنا ستبادل المنافع ماديا وأدبيا فيحسن أن تترك مسألة اختيار الموظفين الأجانب لنا نسير فيها بروح الصداقة والاخلاص كخليفين .

مستر هندرسن — لقد قلنا كثيرا إننا لا يمكننا أن ننسى الماضي وهناك أشخاص كثيرون يقولون إننا ذهبنا إلى أكثر من اللازم . واللورد برنتفورد الذي قرأتم مقالاته الأخيرة لا يعبر عن رأيه فقط بل يعبر عن رأى فريق له أهميته في البرلمان فاذا ما قبلوا المعاهدة بضمانات فانهم لا يقبلون أن نخرج ليحل محلنا غيرنا ، وهناك شيء اسمه الغزو السلمي (Peaceful penetration) ويمكننا أن نذكر دولة أو دولتين مستعدين للحلول محلنا بهذه الطريقة . وهذه المسألة ليست من المسائل الخطيرة ولو طلب منكم الدفاع عن ذلك في برلمانكم فلن تكون مأموريتكم عسيرة خصوصا وأن مجموع الثواب والشيوخ يؤيدونكم .

النحاس باشا — المسألة في الواقع هي أننا نعمل عملنا باخلاص وأنا شاعر أن ذلك متبادل بيننا بقصد الوصول إلى اتفاق صادق بين الطرفين . ولهذا الغاية لانعير التفاتا الى المعترضين بغير حق على عملنا الجليل الذي نعمله للتوفيق بين البلدين وكل عمل من هذا القبيل لا يخلو من انتقادات من أناس آخرين لهم أغراض أخرى تنافي الأغراض التي نسعى إلى تحقيقها لذلك لا يرعكم ما نسمعون من انتقاد لورد برنتفورد وأنصاره إذا كنتم مسلحين بالحق وبالعدل وبالواقع وبالمصلحة فان هذا أقوى سلاح يقوم في وجه المعارضين ، والذي نقوله بشأن هذه المسألة هو أنها تنشئ بريطانيا حقا جديدا لم يكن لها في يوم من الأيام . واذن فكل معارضة تصادفكم في هذا الصدد تكون غير قائمة على الحق ولا على المصلحة . ونحن من جهتنا لانخشى الدفاع عما نصل إليه بل إننا سنذهب لبلادنا وسيكون علينا أن ندافع عن أشياء ارتضيها وتساهلنا فيها ولا تهيب ذلك لأننا نعمل لمصلحة التوفيق بين البلدين . أما هذا الحق الجديد المنصوص عليه في المادة ١٠ من مقترحاتكم فلا يمكننا قبوله . وما دام المستر هندرسن يقول إنه لا يقصد بهذا النص التدخل في شؤوننا فيجب أن يترك الأمر لمحض اختيارنا . وأريد أن ألاحظ أن ما يخشاه جنابه من غزو سلمي من جانب دولة أخرى لن يقع مطلقا لأن مصر لن تكون في حاجة إلى استخدام أجناب الا من فئة الفنيين المدنيين وإذا ما اخترنا أحدا من دولة أخرى فلن نختار إلا في حالة الحاجة إليه ولن يعتبر ذلك طريقا إلى التدخل أو الغزو السلمي كما أني أكرر أننا مشبعون بروح المجاملة التي نريد أن نعامل انجلترا بها بعد المحالفة وكل ما نخشاه هو خلق حق حيث لا حق وإيجاد الشبهة حيث لا محل لها .

مستر هندرسن — انى أرى أن المناقشة لا تتقدم في هذا الموضوع ولذلك سنفكر فيما قاله النحاس باشا ونعود الى الموضوع في جلسة أخرى .

النحاس باشا — حسن .

مستر هندرسن — المادة الحادية عشرة ^(١) أظن أنه قد حصل تعديل في هذه المادة فقد أدخلتم تعديلا في الفقرة الثانية منها . وهذه المادة تتصل بها مذكرتان طويلتان فأرجو ذكر أسباب التعديل الذى أدخلتموه على النص وهل تنوون عمل تعديل في المذكرات المتعلقة بهذا الموضوع الهام ؟

النحاس باشا — التغيير الذى حصل في هذه الفقرة أساءه أننا نرمى أولا وبالذات الى إلغاء الامتيازات الأجنبية ولكن من الآن الى أن نصل الى الإلغاء ستكون هناك حالة وقتية وهى حالة توسيع اختصاص المحاكم المختلطة في بعض المسائل التى سيلغى فيها الاختصاص القنصلى وتوسيع سلطة جمعيتها العمومية في المسائل التى يشترط فيها اتفاق الدول الآن، فمراعاة لذلك اقتصرنا في المادة ١١ من المعاهدة على الغاية التى نرمى اليها سواء في الحالة الوقتية أو في الحالة النهائية . أما الحالة النهائية فهى إلغاء الامتيازات . وأما الحالة الوقتية فهى توسيع اختصاص المحاكم المختلطة وسلطة جمعيتها العمومية في حدود ما بيناه .

فالمشترك بين الأمرين نصصنا عليه في المادة وهو قبول إلغاء اختصاص المحاكم القنصلية وقبول سريان التشريع المصرى على الأجانب ، أما الشروط الوقتية فهذه كما قلنا ستكون موضع مذكورة خاصة ، وفي هذه المذكرة ينص على أنه عند إلغاء المحاكم القنصلية ينقل اختصاصها مؤقتا الى المحاكم المختلطة الى حين إلغاء هذه المحاكم . ونحن موافقون على أن يكون هذا باتفاق مع كل دولة على حدها بمعنى أن من يقبل من الدول هذا النقل يسرى عليه ، وبما أن انجلترا أعربت عن قبولها ذلك في مذكرتها المرفقة بالمقترحات فقد نصصنا في مادتنا على أنها تقبل من الآن مبدأ إلغاء اختصاص المحاكم القنصلية ، أما فيما يختص بالقوانين التى توضع لتنفيذ نقل الاختصاص الى المحاكم المختلطة فنرى أن هذه مسألة سابقة لأوانها لأنه توجد في مصر لجنة تشتغل بذلك الآن ، وبطبيعة الحال سيكون ذلك محل اتفاق خاص بيننا وبين انجلترا وباقي الدول .

وفما يتعلق بالنقطة الثانية وهى سريان التشريع المصرى على الأجانب فانكم توافقون أيضا على أن الحالة الراهنة في مصر لم تعد ملائمة لمقتضيات العصر الحالى كما ذكرتم في المذكرة وأن التشريع المصرى يجب أن يكون ساريا على الأجانب في الحدود الواردة في المذكرة مع بعض تنقيح بسيط فيها وهو أن سلطة الجمعية العمومية بالمحكمة المختلطة في الاعتراض على سريان التشريع المصرى الحالى على الأجانب يجب أن تكون مقصورة على حالة ما اذا كان هذا التشريع يفرض رسما أو ضريبة (Taxe ou impôt) لا يكون فيهما مساواة بين المصريين والأجانب ، أما فيما يتعلق بالقواعد الأساسية التى يبنى عليها قانون تحقيق الجنايات فهذا أيضا سابق لأوانه وسيحصل الكلام عنه فيما بعد . وفيما يتعلق بمسألة تعريف الأجنبي فترك أيضا لما بعد .

(١) المادة المذكورة خاصة بالامتيازات الأجنبية وهذا هو نصها في المشروع المصرى وهو النص الذى دارت المناقشة عليه :

His Britannic Majesty recognises that the capitulatory régime now existing in Egypt is no longer in accordance with the spirit of the times and with the present state of Egypt.

Accordingly, His Britannic Majesty accepts in principle the suppression of the jurisdiction of the existing Consular Courts and the application of Egyptian legislation to foreigners.*

(*) In a separate note will be specified the functions of the Mixed Tribunals and the powers of its General Assembly.

” يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن لا يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة ولذلك يقبل صاحب الجلالة البريطانية مبدأ إلغاء اختصاص المحاكم القنصلية القائمة الآن في مصر ومبدأ تطبيق التشريع المصرى على الأجانب “ .

وقد ذلت هذه المادة بنقطة نصها كما يأتى :

” يحدد في مذكورة منفصلة اختصاص المحاكم المختلطة وسلطة جمعيتها العمومية “ .

(هنا اعتذر المستر هندرسن بسبب اضطراره للخروج وطلب أن تكون العودة بعد الظهر الساعة الخامسة والنصف وترك الرياسة للورد باسفيلد) .

لورد باسفيلد — تطلبون أن ترك المناقشة في القوانين حين إعدادها والمسألة الآن هي هل توافقون على القواعد التي تتضمنها هذه القوانين ووردت في مذكرتنا أم لا لأننا إذا تركنا النص على ذلك فسنسأل حتما عن السبب ؟

النحاس باشا — هذا سابق لأوانه ويحسن تركه إلى حين الاتفاق مع الدول صاحبة الامتيازات أما القواعد التي تطلبون الآن الموافقة عليها والمستمدة من مشروعات القوانين المعروفة باسم مشروعات هيرست فإنها لم تكن موضع اتفاق سابق مع أية حكومة مصرية سابقة حتى يمكن الاحالة اليها . وسندرس هذه المسألة بواسطة خبراءنا القانونيين .

لورد باسفيلد — نحن متفقون في الجوهر على هذه المادة ولكن المسألة مسألة صياغة . المسألة ليست مسألة مصر وإنجلترا فقط وإنما هي مسألة الدول أيضا . ولا يمكننا أن نذكر في المعاهدة أكثر من الشروط التي بمقتضاها تساعد إنجلترا مصر في مفاوضاتها مع الدول . وليس من المهم ذكر ذلك في المعاهدة أو في مذكرات . ولكن لا يمكن أن نتعهد بمساعدة مصر في مفاوضاتها مع الدول إلا إذا كان واضحاً أن حذف هذه القواعد ليس معناه العدول عنها . وأرجو ألا يفهم أننا نتنازل عن حقوق بريطانيا إذا كانت الدول الأخرى لا تقبل التنازل . إن نصكم يدل على أننا نتنازل حتى ولو كانت الدول الأخرى لا تتنازل ونحن لا نريد أن نكون الدولة الوحيدة المتنازلة . وهناك مسألة أخرى هي مسألة الأحوال الشخصية . وأرى إحالة هذه المادة والمذكرات إلى لجنة التحرير لعلها تصل إلى صيغة مقبولة .

النحاس باشا — إن ما وضعناه في المادة هو الاتفاق على المبادئ . مبدأ إلغاء المحاكم القنصلية ومبدأ تطبيق التشريع المصري على الأجانب . أما تفصيل هذا فسيكون محله المذكرات .

ففيما يتعلق بالمبادئ يقول اللورد باسفيلد إن قبول إنجلترا معلق على قبول الدول الأخرى . وهذا ما لا نريده بل هذا ما لا يؤخذ من نفس مذكرتك لأنه مذكور فيها أن إنجلترا تقبل من الآن أن تنظر قضايا الأحوال الشخصية لرعاياها أمام المحاكم المختلطة ومذكور فيها أيضا أن من يقبل من الدول نقل اختصاص المحاكم القنصلية إلى المحاكم المختلطة يسرى عليه ذلك . بناء عليه يكون تعليق قبول إنجلترا على قبول الدول الأخرى مخالفا لهذا النص . كذلك الحال في مسألة سريان التشريع المصري على الأجانب .

أما مسألة القواعد التي أشار اليها اللورد باسفيلد على أن تكون أساسا للتشريع ويقول إن حذفها من المذكرة لا يجب أن يعنى رفضها فنحن متفقون معه على ذلك .

وأما عن حذف عبارة " تؤمن مصالح الأجانب المشروعة " فذلك لأن هذا التأمين سيكون موجودا في القوانين . لأن هذه القوانين إنما تعمل لتأمين مصالح الأجانب . ولن يسرى ذلك إلا بعد الموافقة على هذه القوانين وفي ذلك الكفاية .

وأما ماحوته المذكورة من التفاصيل كالمسائل المتعلقة بالموظفين وغيرها فلا محل له .

لورد باسفيلد — إننا لم نقصد مطلقا بعبارتنا الواردة بالمذكرة أننا نقبل مقدما تحويل اختصاص محاكمنا القنصلية إلى المحاكم المختلطة وإنما تعهدنا بأن نساعد مصر على الاتفاق مع الدول ولكننا لا نقبل أن نكون وحدنا المتنازلين .

النحاس باشا — المفهوم غير ذلك من نص المذكرة لأنها تقول ” قد يكون من المتعذر على بعض الدول أن توافق على نقل كافة قضايا رعاياها الخاصة بالأحوال الشخصية إلى المحاكم المختلطة ففى هذه الأحوال يكون النقل اختياريا وأتوقع الموافقة من جانبنا على أن تختص المحاكم المختلطة بالنظر فى قضايا الأحوال الشخصية التى يكون للرعايا البريطانيين صالح فيها “ .

فبريطانيا فرضت فى هذه المذكرة أن هناك دولا توافق ودولا لا توافق وأن الدول التى توافق يسرى عليها تحويل الاختصاص إلى المحاكم المختلطة والتى لا توافق لا يسرى عليها ذلك فالمسألة اذن اختيارية وليس تنفيذها متوقفا على قبول جميع الدول .

لورد باسفيلد — إن كل ما تعهدت به بريطانيا هو ما نص عنه فى المادة ١١ من المقترحات وترون منه أننا تعهدنا بشىء واحد وهو استعمال كل نفوذنا لنقل الاختصاص ولكن لا تفرضوا أننا نقبل من جهتنا تحويل الاختصاص فى حالة رفض الدول الأخرى . لا يمكننا أن نصل إلى إقرار هذه المماهدة اذا قبلنا ذلك إذ لا يمكننا أن نقول للبرلمان إن رعايانا وحدهم هم الذين سيتنازلون عن هذا الامتياز . انما نحن راغبون فى الوصول إلى تحويل هذا الاختصاص من جانب مجموع الدول ونتعهد بأن نعمل كل ما فى وسعنا لذلك .

النحاس باشا — أريد أن أوجه السؤال الآتى : ماذا يكون الحال اذا قبل بعض الدول نقل الاختصاص ولم يقبل البعض الآخر ؟ هل تكون بريطانيا قابلة للنقل أم لا ؟

لورد باسفيلد — لا يمكن أن نضع نصا فى المعاهدة يقيدنا من الآن لأن الأمر يتوقف على معرفة عدد الدول التى تقبل ومن هى وأقرر أننا لن نكون آخر دولة تقبل .

الأستاذ مكرم — المفهوم فى مصر أن إنجلترا تقبل من الآن نقل اختصاص المحاكم القنصلية أى أنها تقبل ذلك من جهتها بصرف النظر عما نصل إليه مع الدول الأخرى .

النحاس باشا — والنص على هذا القبول من الآن من جانب إنجلترا يساعدنا أمام كل الدول فانه يكون مستندا قويا بيدنا .

لورد باسفيلد — الفقرة الثانية فى صيغتك جديدة . فان ما تعهدنا به هو استعمال نفوذنا . ولكن لا يمكن أن نقيد أنفسنا . افرضوا أن النص الانجليزى تصدق عليه وحصلت مفاوضات مع الدول ومنها بريطانيا فان إنجلترا قد تقبل الشروط التى ينقل بها الاختصاص إلى المحاكم المختلطة ولكن حتى اذا قبلنا فان هذا لا يعمل به قبل أن تقبل كل الدول وأكرر أنه لا يمكن أن نواجه حالة يكون فيها البريطانى فى مركز أدنى من مركز أى أجنبى آخر سواء من وجهة القانون أو الواقع . وعلى الأقل

لا يكون مركزه أدنى من مركز رعايا الدول الكبرى. وأرى من المصلحة إحالة المسألة على لجنة التحرير بما أنكم أدخلتم تعديلا على النص ولكن أرجو أن يكون مفهوما أنه لا يمكن أن يؤدي النص الى وضع رعايانا في مركز أدنى من مركز رعايا الدول الأخرى لأن ذلك يكون سلاحا ضدنا في يد خصومنا في البرلمان .

النحاس باشا — الفكرة كلها هي الاتفاق على المبدأ وأما التفاصيل فتأتى بعد ذلك وآسف أن يعتبر أن قبول انجلترا اختصاص المحاكم المختلطة يجعلها في مركز أدنى من الآخرين لأن قبولها للتشريع المصرى ولاختصاص المحاكم المصرية يرفعها في نظر حليفتها إذ من شأنه توطيد الثقة بينهما . ونحن طامعون في أن انجلترا تقبل إلغاء الامتيازات وتنفذه لأن ذلك يكون أكبر مساعد لنا عند الأجانب ويكون تقديرها لمحاكمنا مما تشكر عليه .

هذا وأرى قبل إحالة المسألة الى لجنة التحرير أن نضع مذكرتنا في هذا الشأن ونقدمها لكم .

لورد باسفيلد — يمكن أن نساعدكم بالقبول ولكن لا يعمل بهذا القبول قبل أن تقبل كل الدول . والعبرة بتوضيح ما تقصدون لأن عبارة نصكم تذهب بنا بعيدا .

النحاس باشا — إن عبارتنا لم تخرج عما فهمناه من مذكرتكم وسنقدم فيما بعد مذكرتنا في هذا الموضوع محتوية على التعديلات التى نرى وجوب إدخالها خصوصا في مسألة الموظفين الأجانب التى لا يمكننا قبولها .

سير برسي لورين — إذا كان المقصود بالفقرة الأخيرة من المادة ١١ التى وضعتها أن يكون نصها عاما ويسرى على جميع الأجانب فإننا نستهدف لاعتراضاتهم باعتبار أننا تنازلنا عن حقوقهم . أما إذا قلتم بأن المقصود من هذا النص أن يسرى على الرعايا البريطانيين وحدهم فإننا نكون قد وضعنا رعايانا في مركز أدنى من مركز غيرهم .

مسترتوم شو — لقد ذكرنا بصريح العبارة أن الامتيازات لا تتفق مع الوقت الحاضر ورتبنا على ذلك أننا نساعدكم لدى الدول فلا يمكن أن تقول أكثر من هذا .

النحاس باشا — الأولى أن نبين ما نريد في المذكرة التى نقدمها ثم نتناقش في المذكرة والمادة معا .

لورد باسفيلد — والآن ننتقل إلى المادة ١٢ وهى الخاصة بتبادل السفراء . إن النص الذى تقترحونه لا يدل على أن للسفير البريطانى امتيازاً وهذا ضد التحالف ، فما هى ملاحظتكم ؟

النحاس باشا — الواقع أن النص على الأسبقية لا يتفق مع القواعد الدبلوماسية المعترف بها لذلك حذف من المادة لأن مركز الحليف فى ذاته لا يعطى لمثله بمقتضى هذه القواعد حق التقدم على غيره وليس فى ذلك ما يتعارض مع التحالف بيننا . وسيكون المثل الحالى هو أول سفير لدى مصر فتكون له الأسبقية بمقتضى القواعد العامة . وفى المستقبل تترك المسألة للأقدمية .

مسترتوم شو — معنى هذا أننا إذا نقلنا سفيرنا بعد شهر فإنه يفقد أقدميته .

لورد باسفيلد — هذه المسألة لا تكون محل بحث لو أن الحكومة المصرية تنوى ألا تقبل سفيرا إلا عن بريطانيا .

النحاس باشا — مصر بطبيعة الحال خاضعة للقواعد الدبلوماسية .

لورد باسفيلد — أخشى أن يحدث ذلك صعوبات عندنا ونحن لا يمكننا أن نوافق على التنازل عن هذا المركز . نعم سيكون سفيرا أقدم السفراء في مبدأ الأمر ولكن الحكومات البريطانية المقبلة . قد تريد تغييره ويلوح لنا أنه في مدة سريان هذه المعاهدة على الأقل يجب ألا يكون الممثل البريطانى في مركز أدنى من مركز الآخرين . نحن لا نريد تعهدا منكم وإنما نريد أن تشير المادة الى الواقع فإذا وضعت بهذا الشكل فإنها لا تثير إشكالا من جانب الدول الأخرى . ونحن نهتم لهذا المعنى كل الاهتمام .

النحاس باشا — إن القواعد الدبلوماسية مقررة في اتفاقية فينا المحررة في ١٩ مارس سنة ١٨١٥ والمؤيدة بقرار هيئة ممثلى الدول في مدريد سنة ١٨٧٥ فالمادة السادسة من الاتفاقية تنص على أن روابط القرابة أو المعاهدة بين البلاطين لا تعطى أى حق في الأسبقية لممثليهما السياسيين وكذلك الحال في المحالفات السياسية . فبناء على هذا لا نستطيع دون أن نخالف هذه الاتفاقية أن نقبل النص على أن تعطى أسبقية خاصة لممثل الدولة الحليفة فأننا اذا فعلنا ذلك يكون مركزنا مركزا شاذا .

لورد باسفيلد — الواقع أن ممثل البابا حتى في الممالك البروتستانتية هو عميد الممثلين السياسيين (Doyen) ونحن لا نريد أن نعطوا مركزا خاصا لممثنا بل كل مانطلبه منكم هو أن تحتفظوا له بلقب سفير ولا يمكن أن تقولوا إن ذلك يشعر بخضوعكم لنا ففى سويسرا وهى دولة مستقلة من نحو ٣٠ سنة يوجد سفير واحد هو سفير فرنسا . وأكثر من ذلك فإن سويسرا ليس لها سفير فى فرنسا . إننا لا نطلب امتيازاً بل نطلب من مصر ألا تقبل من دولة أخرى تعيين ممثل عندها بدرجة سفير . أما القواعد الدبلوماسية فإنها خاضعة للاتفاقات الخاصة بين الدول وأتم لستم ملزمين بمقتضاها بقبول سفير من أى دولة ونحن بصفتنا حلفاء نطلب أن يكون لنا سفير فى مصر وأن يكون لمصر سفير فى بريطانيا وهذا يضعكم فى مركز أحسن من مركز سويسرا .

النحاس باشا — إن كل ما يهمنا هو ألا نخرج عن القواعد الدبلوماسية المعترف بها حتى لا يكون مركزنا مع حليفنا مركزا أدنى من مركز دولة مستقلة ومن أجل ذلك حذفنا النص . أما عن الأمثلة التى ذكرت فإن المركز الخاص لممثل البابا هو مركز مقبول من الدول جميعا فلم يخرج عن القواعد الدبلوماسية وأما عن سويسرا فالواقع أن لفرنسا سفيرا عندها وأنها لم تر تعيين سفير لها فى فرنسا وهذه حالة فعلية . ولا أظن أن هناك اتفاقا خاصا بين سويسرا وفرنسا يخالف القواعد الدبلوماسية أو يمنع الدول الأخرى من تعيين سفراء عندها . أما الاحتفاظ بلقب سفير لـ إنجلترا دون سواها فهو لا يتفق مع القواعد الدولية المعترف بها وهى أن الدولة التى تعين معتمدها هى وحدها صاحبة الحق فى تعيين درجته وهى وحدها صاحبة الحق فى رفع مرتبته إلى درجة أعلى وليس للدول الأخرى أن تعترض على ذلك وكل ما لها هو أن ترفع درجة ممثليها إلى نفس الرتبة التى رفع اليها ممثل تلك الدولة . وبناء على ذلك لا يمكننا مع استقلالنا أن نقبل هذه المادة التى تضعنا فى مركز أدنى .

لورد باسفيلد — الواقع أن الدولة التي يعرض عليها تعيين سفير لديها يمكنها ان ترفض ذلك بل لها أن ترفض التمثيل السياسى أصلا وهذه المسائل مبنها العادة . ان المسألة هي هل ترغبو أولا ترغبون فى قبول سفراء من دول أخرى . إننا نود أن نفهم أنكم فى مدة المعاهدة لا تقبلون سفراء من غيرنا ، فما هي نياتكم ونيات الحكومات المقبلة ؟

النحاس باشا — إننا لا نريد أن نعمل الا ما هو متفق مع القواعد الدبلوماسية .

لورد باسفيلد — إن المسألة متعلقة بمصر وهل هي تقبل سفيرا من دولة أخرى أولا تقبل لأن الدول لا ترسل سفراء إذا رفضت مصر . ونحن لا نريد أن نحرّم مصر من عمل أى شيء حسب القواعد الدبلوماسية إذ أن لكل دولة مستقلة أن تقرر ما إذا كانت تقبل أولا تقبل سفيرا عندها أرجو أن تفكروا فى الأمر وتبدوا لنا رأيكم فيه .

ورفعت الجلسة على أن تعقد فى الساعة الخامسة بعد ظهر اليوم نفسه ما

الرئيس
امضاء : مصطفى النحاس

السكرتير
امضاء : مصطفى الصادق

محضر الجلسة السابعة

(يوم الخميس ١٠ أبريل سنة ١٩٣٠)

مواصلة المناقشة في تبادل
السفراء — مدة المعاهدة

عقد الاجتماع في الساعة الخامسة بعد الظهر بوزارة الخارجية البريطانية بالهيئة السابقة ما عدا الجنرال تشارلس .

مستر هندرسن — المادة الثانية عشرة ، هل ترون الاستمرار في مناقشة هذه المادة ؟

النحاس باشا — نعم . فيما يختص بهذه المادة نريد كما ذكرنا من قبل أن نقف عند حدود القواعد الدبلوماسية في هذا الموضوع حتى لا يكون مظهر المعاهدة مما يجعل مصر في مركز أدنى من دولة مستقلة . ولذلك نرى أن الأوفق بقاء النص كما وضعناه بغير إضافة العبارة التي تفيد ضرورة أسبقية الممثل البريطاني الا أن يكون ذلك في حدود القواعد الدبلوماسية .

مستر هندرسن — لا أستطيع أن أفهم حجتكم القائلة بأن ذلك يجعل مصر في مركز أدنى لأن مصر اذا منحت سفيرنا حق الأسبقية بالنسبة لسائر الممثلين فهي إنما تفعل ذلك لتضع ممثل حليفتها في مركز أحسن وعندما يترك سفيرنا الأول مركزه فان من يخلفه يتمتع بمثل ما كان يتمتع به سلفه أى أنه يقدم على غيره وهذا لا يسىء الى مركز مصر وإن كان قد يمس مركز الدول الأخرى التي يكون لها سفراء لدى مصر والتي لها وحدها أن تشكو .

النحاس باشا — المفهرم أن أسبقية السفراء مقررة بالقواعد الدبلوماسية فالإخلال بها يعتبر عملاً شاذاً ولو كان الأمر بين حليف وحليفه وهذا الشذوذ هو الذى نريد أن نتفاداه لأنه قد يؤول بأن مصر خاضعة لحالة خاصة خارجة عن القواعد الدبلوماسية والتقاليد السياسية التي تنظم علاقات الدول بعضها ببعض .

وأضاف الأستاذ مكرم أن هذا ليس نتيجة مباشرة للتحالف ولا هو متبادل بيننا لأننا لم نطلب لسفيرنا لدى إنجلترا هذه الميزة .

مستر هندرسن — أستغرب أن هذه الحالة التي تسمونها أدنى لم يقل بها أحد عند مناقشتنا في الصيف الماضى .

النحاس باشا — هذا لا يغير من وضع المسألة وانكم لتعرفون أننا نحن الذين نمثل الشعب المصرى ونحرص على حقوقه .

مستر هندرسن — هل أقرأ لكم فقرة أو فقرتين من وثيقة أشير اليها كثيراً وهى تقرير لجنة ملنر الذى جاء فيه أن ممثل إنجلترا يكون له مركز ممتاز .

النحاس باشا — ان مشروع ملنر عرض على الأمة فكانت هذه المسألة من المسائل التي لم توافق عليها بالذات وقد وضعت بشأنها تحفظاً خاصاً .

مستر هندرسن — إن ذلك يجعاني أنساءل لماذا لم تعرضوا مقترحاتنا على الامة المصرية لأنى أعتقد أن هذه المقترحات لو كانت قد عرضت لصادفت قبولا ؟

النحاس باشا — لو أننا عرضنا مقترحاتكم على الأمة أو البرلمان لكنت موضع أخذ ورد قد يؤدى إلى ضياعها فما فعلناه إنما كان لمصلحة هذه المقترحات .

مستر هندرسن — ولكن لا تنسوا أنه يوجد رأى هنا بأن المقترحات لم تعرض لأنكم أردتم ألا تتقيدوا . وعلى كل حال فنحن فى الواقع لم نفعل أكثر من أننا أدخلنا بعض التحوير على ما ورد فى تقرير ملتر . فلنرجع إليه .

النحاس باشا — نحن أدرى بروح بلادنا ورغباتها من غيرنا وقد أخذنا على عاتقنا أن ندافع عن كل ما نعتقد بصلاحيته ونتفق عليه . والمسألة من ناحيتكم مسألة اجراء ولكنها من ناحيتنا تحمل معنى خاصا .

مستر هندرسن — لقد استعملت عبارة وضع مصر فى مركز أدنى مرات عديدة فنحن نصرح أنه ليس لدينا رغبة فى ذلك ولكننا نرى أن لنا الحق فى أن نطلب بعض المراعاة من جانبكم فى علاقاتنا بكم ما دمننا حلفاء . ولذلك لا أفهم لماذا أتم غير مستعدين لأن تجعلوا لسفيرنا أسبقية على سفراء الدول الأخرى ما دام التحالف موجودا . أخبرونى ماذا أعطيت لنا منذ بدء المفاوضات؟ أما من جهتي ففى وسعى أن أخبركم بما تنازلنا عنه .

النحاس باشا — نحن نشكر المستر هندرسن على ما سلم به لنا . وكنت أنتظر أن يشكرنا لأننا تساهلنا فى عدة مسائل لها أهميتها . وأظن أن المستر هندرسن يقدر هذا التساهل من جانبنا رغبة فى الوصول الى الاتفاق . وكل ما نرجوه هو أن يكون الاتفاق خالصا من كل شائبة حتى يمكننا أن ندافع عنه بحق وننفذه باخلاص . ولأجل هذه الغاية نحن ندقق هذا التدقيق .

ومع ذلك فلكى نتلاقى مع المستر هندرسن نقبل من باب التساهل أن السفير البريطانى نظرا لكونه أول سفير عين لدى مصر تكون له الأقدمية فى حدود التقاليد والقواعد الدبلوماسية . على أن يكون ذلك بخطاب منفصل وعلى ألا يفسر بأنه مركز ممتاز بل تكون هذه الأسبقية التى تمنح لسفيركم فى حدود التقاليد الدبلوماسية مجرد رعاية من جانبنا . وسنقدم مذكرة بهذا المعنى .

سير روبرت فانمترت (الوكيل الدائم لوزارة الخارجية) — ما الذى تقصدونه بقولكم "فى حدود القواعد الدبلوماسية" ؟

الأستاذ مكرم — أى أنه يعتبر فقط أقدم السفراء (Doyen) فلا يكون له إلا ما لهم من حقوق ويكون عليه ما عليهم من واجبات .

مستر هندرسن — إننا نرى قبول اقتراحكم ونحن منتظرون مذكرتكم فى ذلك . وما دمتم تريدون الابتعاد عن مناقشات الصيف الماضى فاقربوا إذن من النص الوارد فى تقرير ملتر .

النحاس باشا — لن نرجع إلى تقرير ملتر ولن نقول شيئا عن مركز ممتاز .

مستر هندرسن — لا أطلب مركزاً ممتازاً ولكن أطلب فقط أن تقولوا إن أسبقية السفير البريطاني مبنية على العلاقة المخصوصة التي تترتب على المعاهدة لأنه إذا لم يكن بيننا علاقة مخصوصة تترتب على المعاهدة فلا أدرى أية علاقة تكون . وعلى كل حال فلننتظر مذكركم .

النحاس باشا — ليكن مفهوماً أن الذي قبده هو أن يكون لمثل بريطانيا الأقدمية فقط وهذا هو نص ما سندونه في المذكرة : ” نظراً لأن السفير البريطاني سيكون أول سفير يعين لدى مصر فتكون للسفراء البريطانيين الأقدمية على سواهم مدة هذه المعاهدة “ .

مستر هندرسن — لا مانع والآن المادة الثالثة عشرة .

النحاس باشا — هل يمكن أن نؤجل البحث في هذه المادة الى ما بعد ؟

مستر هندرسن — لا مانع ولننظر في المادة ١٤

إن الذي أفهمه أننا متفقون على المادتين ١٤ و ١٥ فلننتقل الى المادة ١٦ فقد أدخلتم عليها هي أيضاً تعديلاً . ان اقتراحنا يقضى بأنه في أى مدة بعد الـ ٢٥ سنة يمكن ادخال تعديل على المعاهدة بالاتفاق بين الطرفين وقد عدلتم ذلك وقلم أولاً إن مدة المعاهدة عشرون سنة وثانياً أنه يمكن تجديدها أو تعديلها بالاتفاق . أى أنكم وضعتم أجلاً تنتهى بعده المعاهدة ما لم تجدد ، أما اقتراحنا فيقضى بأن تستمر المعاهدة اذا لم نتفق على تعديلها فأرجو أن تفسروا لنا ذلك .

النحاس باشا — فيما يتعلق بالمدة وجدنا أن مدة ٢٠ سنة كافية لأن يفهم بعضنا بعضاً . بل ستكون هذه المدة فوق الكفاية نظراً للثقة المتبادلة بين الفريقين . وعقب هذه المدة يمكن أن يشعر كل من الفريقين بحق أن القيود التي وضعت في المعاهدة لاجابة لها وعندها تكون هذه الثقة أساساً صالحاً للاتفاق على تجديد هذه المعاهدة أو تعديلها .

مستر هندرسن — سأطلب من زملائي أن يقبلوا فقط تعديل المدة الى ٢٠ سنة على أن يبقى النص كما هو .

النحاس باشا — ان النص الذي وضعناه هو الذي يتفق مع الثقة المتبادلة بين الطرفين ولنا الأمل بأن هذه الثقة المتبادلة تؤدي الى اتفاق خال من القيود التي سيدل العمل على أنه لا لزوم لها .

مستر هندرسن — في أى وقت بعد مضي ٢٠ سنة من تاريخ التصديق على المعاهدة يمكن عمل التعديل الذي تقتضيه الظروف . وانى واثق أن صداقتنا وقتئذ تساعد على ادخال تسميلات جديدة في المعاهدة باتفاق جديد .

النحاس باشا — إن مقتضى اقتراحكم هو أن تظل المعاهدة مستمرة حتى نتفق على التعديل ولكن حسن الاستعداد يكون أكثر توافراً إذا ترك للطرفين حرية تجديد الاتفاق . ونحن نريد أن يترك للطرفين تقدير الحالة في ذلك الوقت فان ذلك أدعى للاتفاق مما لو استمرت المعاهدة الى حين الاتفاق الجديد إذ أنه في هذه الحالة الأخيرة تكون النتيجة أن كلا ما لا يهتم بشعور الآخر مادام أنه حائز على أكثر مما تستلزمه الظروف القائمة .

مستر هندرسن — هناك علاج لهذه الحالة : يمكنكم أن تأخذونا إلى عصبة الأمم وتقولوا إن هناك تعديلا مقترحا لا يقبله أحد الطرفين .

الأستاذ مكرم — نريد أن نسوى مسائلنا معا فلا نذهب إلى العصبة الا اضطرارا ولذلك لانرى داعيا لتغيير النص الذى وضعناه .

مستر هدرس — ولماذا لا تتقون فينا فتقبلون أن تستمر المعاهدة إلى أن تعُدل . فان المسألة هى أن الشعب البريطانى لا يستطيع أن يتصور أن يبقى بغير معاهدة معكم بعد عشرين سنة .

لورد باسفيلد — أحب أن ألفت النظر إلى أن النص يسوى بين الفريقين فى المعاملة فلا يضعكم فى مركز أدنى .

مستر توم شو — لا أفهم فكرة المركز الأدنى التى تكررونها . ولا أفهم أنكم تتصورون أننا نأبى مفاوضاتكم فى إدخال تعديلات على المعاهدة .

مستر هندرسن — ستكونون أعضاء فى عصبة الأمم ويكون قد مضى لكم فيها عشرون سنة ولكم الحق فى أن تعرضوا وتشرحوا مسألتكم فى المجلس وللجلس أن يشير بإجراء تحكيم . ولانى من جهتى أؤكد أنى لا أستطيع أن أواجه البرلمان بمثل نصكم خصوصا وقد خفضنا خمس سنوات من المدة التى قلنا للمجلس العموم عنها .

النحاس باشا — القاعدة فى جميع المعاهدات أن تكون محدودة بمدة معينة تنتهى بانتهائها ويمكنكم أن تتقدموا للبرلمان فى حدود هذه القاعدة العامة وفوق هذا فالتنا وضعنا نصا يميز تجديد المعاهدة أو تعديلها وهذا وحده يكفى . والمصلحة تقضى بأن نكون فى حدود المعاهدات على العموم مع ترك الباب مفتوحا للطرفين لتجديد المعاهدة أو تعديلها وبعد ٢٠ سنة ستكون الصداقة هى التى تحملنا على التجديد أو التعديل فى ضوء الخبرة طوال المدة المذكورة .

مستر هندرسن — بحسب نصكم تنتهى المعاهدة فى نهاية المدة . ونحن لا يمكننا أن قبل ذلك ، وإذا أردتم فلنكم أن تضعوا عبارات أخرى تدل على أنكم تعطون أجلا لتعديل المعاهدة وأن طلب التعديل لا يرفض بغير مبرر . إننا نرجو أن نتبادل التساهل وكما قبلنا تخفيض المدة كما اقترحتم فقابلونا بإلغاء الشك فى أن هذه المعاهدة ستنتهى انتهاء مطلقا . وأريد أن أكرر لكم أن هذا مركز لا يمكن أن أقبله ، نحن نقبل تنقيص المدة وأن تنص المعاهدة على أنه عندما يطلب أحد الطرفين تعديلا فان الطرف الثانى لا يرفض بغير سبب معقول أن يدخل معه فى المفاوضات وإذا وافقتم يمكننا أن ننص على أنه قبل انتهاء مدة المعاهدة باثنى عشر شهرا ينعقد حتما بين الطرفين ، اذا ما طلب أحدهما ذلك ، مؤتمر للنظر فى التعديلات المطلوبة .

النحاس باشا — ان الذى نخشاه ونحب أن نبتعد عنه كل الابتعاد أن تكون المعاهدة أبدية ، نريد أن نكون أحرارا فى التعديل والتجديد، وهذا لا يمنع أن ننظر فى الطريقة التى تتبع لاجراء التعديل أو التجديد .

مستر هندرسن — لم تردوا على مسألة الإخطار بطلب التعديل وانعقاد المؤتمر حتما بناء على طلب أحد الطرفين .

النحاس باشا — نريد أن نكون أحرارا من كل قيد في التعديل والتجديد ، والصيغة التي نقبلها يجب ألا يكون فيها ما يدل على تأييد المعاهدة مع ضمان حرية الطرفين .

مستر هندرسن — أظن أننا إذا جمعنا بين ما اقترحه وما ردّ به النحاس باشا يمكن وضع نص قد نتفق عليه ، وكما قلت يكفي أن يخطر أحد الطرفين الآخر قبل الميعاد بسنة وعندها ينعقد المؤتمر حتما ، وإلا فيمكنكم رفع الأمر الى عصبة الأمم . وبذلك نكون قد أنقصنا خمس سنوات من المدة وقررنا لكل من الطرفين الحق في الدعوة الى عقد مؤتمر للنظر في تعديل المعاهدة قبل انتهاء المدة بسنة والتزما بعقد المؤتمر في غضون هذه السنة ، وبطبيعة الحال يمكننا أن نتفق بعد صداقة دامت سبع عشرة سنة . لقد أعطيناكم ما لم نعطه من قبل ولا أتصور أن أية حكومة للعمال تعاملكم وقتئذ بسخاء أكثر مما عاملناكم به الآن . أرجو أن نوفق الى الاتفاق على نص . وإذا رأيتم فالتنا نؤجل الجلسة وننظر في النص الجديد غدا الساعة العاشرة .

النحاس باشا — الساعة العاشرة ونصف .

مستر هندرسن — هل تعدون بتقديم مشروع للادة التاسعة باكر ؟

النحاس باشا — أرجو ذلك .

مستر هندرسن — حسن وبعدها نرجع الى المادة ١٣

وانتهت الجلسة حيث كانت الساعة السادسة والنصف مساء ما

الرئيس

امضاء : مصطفى النحاس

السكرتير

امضاء : مصطفى الصادق

محضر الجلسة الثامنة (يوم الجمعة ١١ أبريل سنة ١٩٣٠)

مواصلة المناقشة
في النقطة العسكرية البريطانية

فتحت الجلسة في الساعة العاشرة والنصف صباحا بوزارة الخارجية البريطانية بالهيئة السابقة .
مستر هندرسن — أظن أننا اتفقنا أمس على تبادل الصيغ الجديدة فتقدمون إلينا ما وضعتموه
عن المادة ٩ ونقدم لكم ما وضعناه عن المادة ١٦
النحاس باشا — نعم وهامى صيغتنا حاضرة (وقدم دولته الصيغة المذكورة بشأن النقطة العسكرية
البريطانية) (١) .

مستر هندرسن — أظن أنه يحسن أن نبدأ بمناقشة الصيغة التي تفضلتكم بوضعها للمادة ٩.
فقد يكون على هذه الصيغة بعض الاعتراضات الشكلية ولكن لى اعتراضا كبيرا على جوهرها لأنكم ذكرتم
أن الدفاع عن القنال يقع على مصر دون سواها . واللجنة في الظروف الحالية لا يمكن أن توافق على
ذلك . أما اذا كانت المسألة مسألة صيغة فاننا نحيلها على لجنة التحرير . ولكن اذا كنتم تعتبرون
ذلك مبدأ فاني أكرر القول بأننا لا يمكننا قبوله .

ثم إنكم في الفقرة الثالثة لم تخطوا بنا أى خطوة عن الموقف الذي كنا فيه . فمشروعنا مثلا يشير
الى أن مواضع الجنود تكون محل اتفاق بيننا فيما بعد ومشروعكم ينص على موضع معين وهو منطقة
القنطرة لذلك أرى أننا بعد كل هذا الوقت قد عدنا الى الوراء بدلا من أن نتقدم الى الأمام .

النحاس باشا — فيما يتعلق بملاحظة مستر هندرسن عن النقطة الأولى وهي أن الدفاع عن
قنال السويس يقع على عاتق مصر دون سواها فاني أرى أنه لاشبهة في ذلك لأن مصر مسئولة
وحدها عن الدفاع عن كل أراضيها وما القنال الا جزء من هذه الأراضي فهي مسئولة وحدها وبالذات
عن الدفاع عن هذا الجزء كذلك . ولكن يأتي الى جانب هذا شيء آخر وهو مساعدة الحليفة

(١) وهذا هو نصها :

WHEREAS the Suez Canal is a universal means of communication as also an essential means of communication between the different parts of the British Empire,

And WHEREAS the defence of the Suez Canal which is an integral part of Egypt devolves exclusively upon Egypt,

Accordingly, until such time as the Egyptian Army shall be in a position to hold off, by its own resources, an attack on the Canal pending the arrival of allied reinforcements, His Majesty the King of Egypt authorises His Britannic Majesty to station at the Kantara Zone East of the Canal a British military force to assist the Egyptian Forces entrusted with the defence of the Canal. The presence of these forces shall not constitute in any manner an occupation and will in no way prejudice the sovereign rights of Egypt.

”بما أن قنال السويس هو طريق عالمي للواصلات كما هو أيضا طريق أساسي للواصلات بين الأجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية .

وبما أن الدفاع عن قنال السويس الذي هو جزء لا يتجزأ من مصر يقع على عاتق مصر دون سواها .

فالى أن يحين الوقت الذي يصبح فيه الجيش المصرى في حالة يستطيع معها أن يصد بمفرده أى اعتداء على القنال ريثما يصل مدد الحليف يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع في منطقة القنطرة شرق القنال قوة حربية بريطانية لمساعدة القوات المصرية المؤكول اليها الدفاع عن القنال . ولا يكون لوجود هذه القوة صفة الاحتلال مطلقا ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية“ .

بمقتضى المحالفة . فبريطانيا العظمى تساعدنا في الدفاع عن الأراضي المصرية وعن هذا الجزء من هذه الأراضي بصفة خاصة ولقد رخصنا لها بنقطة عسكرية لتساعدنا على ذلك إلى أن تصير الجيوش المصرية قادرة بمفردها على هذا الدفاع حتى يصل اليها المدد من جانب الحليفة . فكل الضمانات متوافرة في صيغتنا . لذلك لا أرى محلا للاعتراض عليها . ومما يدل على أننا أصحاب الحق في الدفاع عن القنال أنكم تتفقون معنا على أننا نحن الذين نرخص لكم بأن تعسكروا في منطقة منه ولولم نكن أصحاب الحق لما رخصنا . لكل هذا أرى أن الصيغة الجديدة تؤدي جميع الأغراض المطلوبة . ولا أفهم لماذا لا تقبلونها .

أما فيما يتعلق بالاعتراض الثاني الخاص بمواقع الجنود الانجليزية الذي نرخص به للمساعدة إلى أن يصل المدد فإننا تقدمنا عن الجلسة السابقة ولم نتأخر . ووجهة التقدم هي أننا قلنا في الجلسة السابقة إنما نرخص بأن تكون تلك النقطة في بورفؤاد أو شرق القنطرة في الضفة الشرقية من القنال . والآن نعرض جعل النقطة في منطقة القنطرة التي هي منطقة واسعة يؤخذ منها كل المدى الذي يكفي عن سعة لجميع وحدات القوة العسكرية البريطانية من بيادة وسوارى وطوبجية وطيران . والقول بأن تحديد النقطة يترك للاتفاق فيما بعد لا نقره لما سبق أن أبدينا من الملاحظات إذ أقل ما يترتب عليه تعطيل تنفيذ المعاهدة وعدم امكان الدفاع عنها . والذي يهمننا هو كما قلنا أن نعود بشيء معين محدود يمكننا أن ندافع عنه .

ولاحظوا أيضا أننا نصصنا في المادة على أن قنال السويس هو في نفس الوقت طريق أساسى للمواصلات البريطانية .

من هذا ترون أوجه التقدم العظيم عما جرى في الجلسات السابقة وذلك رغبة منا في تسهيل الوصول إلى الاتفاق .

مسترتوم شو — أسفت جدا لتقديم هذا الاقتراح اليها لأننا أوضحنا فيما مضى عند عرض مقترحاتنا أننا وضعنا جميع أوراقنا على المائدة فلم يعد شيء خافيا ولا مدخرا لدينا . واني لأسألك هل هذه محالفة صداقة أم مجرد محالفة . إننا بينا أن احتلال مصر قد انتهى وقلنا إننا نساعد مصر على التخلص من الامتيازات الأجنبية كما قلنا إننا نساعدنا في استكمال سيادتها ولكننا طلبنا إلى جانب هذا طلبات محدودة للدفاع عن القنال فإذا أردتم أن تقابلوا طلباتنا بروح الصداقة الحقيقية وجب علينا أن نبحث عن أحسن الطرق للدفاع عن القنال . فهل المعروض علينا الآن ينطبق عليه ذلك ؟ كلا ليست هذه التسوية تسوية صداقة ولا هي تؤدي إلى الدفاع عن القنال على أحسن وجه إذ لا يمكن الدفاع عنه إلا بملاحظة ثلاث مسائل : (الأولى) حماية مدخل القنال من الناحيتين ، (الثانية) حمايته من الوسط ، (الثالثة) العناية التامة بصحة الجنود ومقدرتهم على التدريب والمناورات وأنا آسف لأن أقول إن اقتراحكم لا يحقق هذه الاعتبارات مطلقا فهل تريدون أن نكون أصدقاء وحلفاء أم لا .

لنذكر جميعا أن الجنود يجب أن يكونوا قريبين جدا من أحسن طرق المواصلات ونحن لا نطلب أن تذهب جنودنا إلى مدنكم وصرحنا أن وجودهم ليس احتلالا فأى ضرر في أن تكون بورفؤاد والإسماعيلية في أيدينا . إننا لم نقل إن جنودنا يقيمون في السويس ولكننا نطلب أن يكونوا بالقرب

منها على حدود الصحراء . لست أدري لماذا تريدون أن تقذفوا بنا إلى الضفة الشرقية من القنال إذا كان ما بيننا قائماً على الصداقة الحقيقية والمخالفة الخالصة .

هل نحن نتناقش الآن ليأخذ كل منا أكثر مما يجب أم نتناقش كأصدقاء . إذا كانت روح الصداقة هي التي تقوم عليها المناقشات فلا يمكن محاجتنا لا على أساس المبادئ الحربية ولا الاعتبارات الصحية ولا أى شيء آخر .

مستر هندرسن — أحب أن أسأل سؤالاً واحداً أرى له أهمية . هل الوفد المصرى يقصد أن الجيوش البريطانية تكون فى القنطرة فى مدة السلم ؟

النحاس باشا — نعم ذلك ما تقصده وما هذا الاحتياط إلا لمدة السلم وأما فى زمن الحرب فالمساعدة تكون عامة .

مستر هندرسن — لو وضعنا هذه الصيغة فى يد رجل قانونى لفهم منها غير ما ذهبتم اليه (ثم تلا الفقرة الثالثة) وقال ان عبارة ”إلى أن يحين الوقت الذى يصبح فيه الجيش المصرى فى حالة يستطيع معها أن يصد بمفرده أى اعتداء على القنال“ ليس معناها أن يحدث ذلك فى وقت السلم إذ لا هجوم ولا غارة فى وقت السلم ولا أشك فى أن رجال القانون فى البرلمان لا يعطونها التفسير الذى يينتموه الآن .

النحاس باشا — يخيل إلى أن هناك سوء تفاهم فى فهم العبارة التى يشير اليها المستر هندرسن والمسألة بصراحة هى أن النقطة العسكرية التى رخصنا بها إنما هى لوقت السلم لأننا نحتاج فى زمن السلم لدرء الطوارئ التى قد تفاجئ القنال حتى نتمكن من دفعها فى الوقت المناسب وذلك إلى أن يأتى المدد اللازم لحالة الحرب ولذلك قلنا إن الجيوش المصرية مسئولة بالذات عن الدفاع عن القنال وستكون إلى جانب القنال أيضاً فى زمن السلم لدفع ما عساه يطرأ عليه ونحن فى الوقت الحاضر نحتاج إلى مساعدة من جانب بريطانيا العظمى للدفاع عن القنال . ولذلك رخصنا لها بوضع تلك القوة العسكرية .

هذا وأحب أن يتأكد مستر شو من حسن استعدادنا لوضع قواعد المخالفة بروح الصداقة الحقيقية والاخلاص الكامل الذى نتوخى من ورائه الوصول إلى أحسن الوسائل للدفاع عن قنال السويس . ولهذا اقترحنا أن تكون القوة العسكرية فى منطقة القنطرة لأن وجودها هناك مدة السلم كاف كل الكفاية لمساعدة الجنود المصرية لصد أية غارة أجنبية مبدئياً حتى يصل المدد المقرر بمقتضى المخالفة . أما مسألة الدفاع عن القنال من طرفيه فليست ضرورية ولا حاجة لابقاء قوات بريطانية فيها لأن ناحيتى القنال مفتوحتان لبوارج بريطانيا العظمى وبوارج الدول ولأن الجيوش المصرية المكلفة أصلياً بالدفاع عن القنال كافية مع المساعدة التى تقدمها القوة البريطانية للغرض المقصود . وأحب أن الفت النظر إلى أن منطقة القنطرة ليست منطقة غير متوافر فيها الدواعى الصحية بل هى من أحسن مناطق القنال صحياً وهى كما قلت من قبل يمكن إعدادها بكل معدات الراحة التى تلزم للقوة التى تعسكر فيها . وأرجو ألا تشكوا فى أنه يهمنى جداً مراعاة راحة حليفنا الذى يأتى لمساعدتنا ولا يمكن أن نفكر فى أن نعرضه لأى ضرر صحى .

ليست المسألة مسألة جدل بيننا لياخذ كل منا أكثر من الآخر ولو كان الأمر كذلك لما جئنا من أول الأمر مشبعين بالروح العملية لأجل الوصول إلى اتفاق صريح قائم على الإخلاص والصدقة .

يقول جناب المسترشو إنهم وضعوا جميع أوراقهم على المائدة عند عرض هذه المقترحات فليعلم أننا فعلا مثاهم ولم نأت لتشاد بالباطل ونأخذ أكثر مما ينبغي . لأننا أبدينا ما يعتبر تساهلا كبيرا في نظرنا ونظر شعبنا حتى نقابل مقترحات المستر هدرس في روحها — ومنطقة القنطرة ستكون على اتصال بكل سبل المواصلات بين البحرين الأبيض والأحمر بطريق القنطرة — بور سعيد ، والقنطرة — السويس ويمكننا أن نشير إلى ذلك في مذكرة خاصة . وهي فوق ذلك على اتصال بفلسطين بالسكة الحديدية . أليست كل هذه الوسائل كافية للدفاع عن القنال . الواقع أن الدفاع عن القنال يجب أن يكون من الجهة الشرقية لا الغربية لأن الجهة الشرقية هي التي يخشى على القنال من غاراتها واقتراحنا أوفى بالغرض لإعداد أحسن الوسائل مدة السلم للدفاع عن سلامة القنال . هذا فضلا عن أن هذه المنطقة — ونحن أدرى بها — أعلى من كل مناطق الجهة الغربية للقنال ووسائل الدفاع فيها تكون أحسن كثيرا من الوسائل التي توضع جهة الغرب . ولا يسعني إلا أن أرجو أن يفهم الغرض من مناقشتنا هذه وهو أننا نرمي إلى ما فيه المصاحبة الحقيقية للبلدين . ونحن مشبعون بالروح الطيبة كما أننا سنأخذ على عاتقنا الدفاع عما تساهلنا فيه أمام أمتنا باعتبار أنه أحسن الوسائل للدفاع عن القنال مع حفظ الحقوق المقدسة التي هي مقررة بطبيعتها لصاحب الأرض . ولقد نصت اتفاقية القسطنطينية نفسها سنة ١٨٨٨ على أن مصر هي المسئولة عن الدفاع عن القنال (مع العلم بأن مصر في ذلك الوقت كانت تابعة في السيادة لتركيا) فإذا كانت قواتها غير كافية فإنها تطلب المساعدة من تركيا . فكيف ومصر الآن مستقلة لا يراد النص على أنها مسئولة عن الدفاع عن القنال وأن بريطانيا تساعدها في هذا الدفاع بحكم المحالفة .

لورد طومسون — يظهر لي أننا وصلنا إلى نقطة أساسية . من الواضح أن بريطانيا وحدها مسئولة عن الدفاع عن القنال في الوقت الحاضر . وأن الجيش المصري غير مستعد للقيام بهذه المهمة الآن ، فإذا كانت علينا هذه المسئولية الخطيرة وجب أن نكون في مركز يساعدنا على هذا الدفاع . وأنكم تعلمون أن طول القنال نحو مائة ميل وهو معرض للهجوم من الشمال (البحر الأبيض المتوسط) والجنوب (البحر الأحمر) والشرق (غرب الصحراء) ويجب علينا أيضا حماية المراكب الآتية من الشمال أو الجنوب مارة بالقنال فكل ما نطلبه والحالة هذه أن نمكّن من القيام بهذه المهمة . نحن في حاجة إلى مطارات عند مدخل القنال من الجنوب والشمال وفي حاجة كذلك إلى مطارات بحرية . ومن العيب أن نتكلم في الدفاع عن القنال بالطريقة التي تصفونها فإن الهجوم على القنال قد يحصل في أقل من ٢٤ ساعة أو عشر ساعات بواسطة إحدى الطائرات المعادية . فيجب أن تكون وسائل الدفاع لدينا موفورة كاملة . ويجب أن يكون الجنود موجودين فعلا في هذه المنطقة ومدربين على العمل تحت الظروف الجوية التي تسود في هذه البقاع . ونحن لا يمكننا الدفاع عن القنال بوضع الجنود في القنطرة لأنني أعتقد أن هذه أسوأ نقطة يمكن الدفاع منها ولا تستطيع الجنود أن يحاربوا وظهورهم إلى الحائط إذ القنال خلف ظهورهم فالانسحاب عسير وأحب

فوق هذا أن أذكر الوفد بالمصروفات الهائلة التي صرفناها على المنشآت الحالية فهناك قشلاقات في الاسماعيلية . ولنا في أبي صوير مدرسة للتمرين على مسافة عشرة أميال من ضفة القنال . ولنا في السويس مطار كبير . فكيف يمكننا أن نضحى بكل ذلك لنذهب إلى مكان واحد نقولون إن في امكانكم إحالته إلى جنة . إن آخر ما عندي من الأخبار الرسمية هو أن هذه النقطة غير صحيحة وموبوءة بكثير من البعوض . هذا فضلا عن أن الأرض هناك ناعمة ولا تصلح مطلقا للأغراض العسكرية . فهل هذه هي المعاملة التي تعاملون بها حليفكم ؟ ينحيل إلى أننا لا يمكن أن نتخلى عن مسؤولياتنا بالشروط التي تقترحونها ولا أرى أى فائدة من إحالة صيغتك إلى لجنة التحرير للنظر فيها . بل لا فائدة من ذكر شيء بالذكريات عن هذا الخصوص . لأننا نختلفون اختلافا أساسيا . إذ يجب أن نكون في أماكن نتمكن فيها من أداء واجباتنا في الدفاع عن مصر والقنال وفق الطرق الحربية الحديثة وبما نراه ملائما لا في الوقت الحاضر فقط بل في غضون العشر أو العشرين سنة القادمة .

إنى أرى أنكم تريدون معاملتنا معاملة سيئة لا تليق بحليف عاش في هذه الجهات ولا يريد أن يتدخل في شؤون سكانها . إن هذا الاقتراح لا يمكن أن يقبل بحال من الأحوال .

النحاس باشا — ينحيل إلى أن اللورد طومسون ينظر إلى المسألة من وجهة لا تتفق مع الحقيقة المستفادة من قواعد المحالفة لأنه يعتبر أن بريطانيا وحدها هي المسئولة عن القنال في الوقت الحاضر بحجة أن الجيش المصرى غير مستعد للقيام بهذه المهمة ويترتب على ذلك أن بريطانيا وحدها هي التي تتخذ كل ما تراه ملائما للقيام بهذه المسئولية . هذه هي النقطة الأساسية التي نختلف عندها ولا يمكننا أن نوافق عليها لأننا لا نستطيع أن نتخلى عن أول واجب علينا . وهو الدفاع عن بلادنا وعن القنال الذى هو جزء من أرضنا . وستكون حليفتنا بريطانيا العظمى إلى جانبنا لتساعدنا على هذا الدفاع . إذن يجب أن يكون مفهوما هذا الأساس وبغيره لا يمكن فهم المحالفة .

يبنى لورد طومسون حجته على أساس أن جيشنا غير مستعد لهذه المهمة وينسى أن لنا جيشا تحت إدارة رجال مسئولين منكم . ولا يمكن مطلقا تجريده من كل مقدرة على الدفاع وكل ما نقوله هو أنه في الوقت الحاضر غير مستعد وحده لأن يقوم بهذا الدفاع . ولذلك نرخص لبريطانيا العظمى أن تكون معنا .

عندما يكون هذا الأساس مفهوما تزول كل أسباب الخلاف لا سيما وقد قلنا إن بعثة عسكرية انجليزية ستنظم جيشنا ، ولسنا بروح كهذه نغمت فضل حليفتنا ولا يمكن بحال أن نعمل على إساءة حالة جنودها أو تفكر في ذلك . وكل ما نطلبه هو أن نتوخى أحسن الوسائل للدفاع عن القنال على الأساس الذى بيناه فتكون جنودنا على القنال والقوات الانجليزية موجودة لمساعدتها الى حين المنصوص عنه .

ولقد شرحنا فيما مضى أن القنطرة تفى بهذه الأغراض وقلنا إن هذا إنما يكون في زمن السلم فقط استعدادا للطوارئ . فاذا نشبت الحرب أصبحت منطقتة القنال كلها تحت تصرف الجنود المهيئكة .

وأما القول بأن مبالغ طائلة صرفت على المنشآت في السويس وأبى صوير وغيرها فأننا مستعدون لأن تقدم التعويض الكافى عنها . ويمكنكم أن تنشئوا في منطقة القنطرة ما يقوم مقامها .

وأما ما يقال عن القنطرة من حيث البعوض والرمال الناعمة فوزير الأشغال الى جانبى يقول إنها أحسن من الاسماعيلية ومناخ الجهة الشرقية والقبلىة فيها من أحسن ما يمكن أن يكون نظرا لعلوها عن سطح البحر . هذا فضلا عما قلته عن استعدادنا لعمل كل ما يلزم هناك لتوفير أسباب الراحة .

وأما مسألة وجود مطار عند كل مدخل من القنال فلا أرى حاجة اليه إذ ليس شىء من ذلك موجودا الآن . والمطارات البحرية يمكن عملها في جهة القنطرة .

لورد طومسون — ولماذا لا تضعون أتم الجيوش المصرية في جهة القنطرة . ان لدينا الآن مطارات في أبى قير والاسكندرية ومصر الجديدة سنتركها لكم ولدينا محلات لتزول الطيارات في السويس وبور فؤاد .

مستر هندرسن — لقد صرفت وقتا طويلا جدا في مناقشة هذه المسألة ولا زلت على رأي من أننا نتأخر بدل أن نتقدم. انى لا أستطيع أن أفهم موقف المفوضين المصريين في هذه المسألة. فأننا عندما تعهدنا بانتهاء الاحتلال وانحراج الجنود الانجليزية من مواقعهم الحالية ونقلهم الى جوار القنال خطونا أكبر خطوة يمكن لأية حكومة في هذه البلاد أن تخطوها. ولكنا عند ما فعلنا ذلك كنا واثقين من أنه لا تعطى لنا فقط أحسن الوسائل للدفاع عن القنال بل تمنح لنا بكل كرم وسخاء حتى نفتتح تماما بأن جنودنا في مدة المعاهدة ستكون في خير الظروف الممكنة والآن أصرار حكم بأن جميع الحربيين عندنا مجمعون على أن ما اقترحنموه لا يمكن أن يفى بالمرام .

لا أريد أن أبحث المسألة من الوجهة العسكرية لأن تجاربي لا تسمح بذلك ولكنى أريد أن أنظر اليها من الوجهة العملية . فلا شك أن أقل ما يجب أن يعمل هو أنه إذا كانت لدينا جيوش في منطقة القنال يجب ألا ننقلهم من الأماكن التي هم فيها الآن الى بقعة أقل ملائمة لهم من جميع الوجوه . والآن ماذا يطلب ما ؟ تطلبون أن نعترف لكم بأن الدفاع عن القنال واقع على عاتق مصر وحدها . فهل معنى هذا أننا سنكون هناك بصفة ثانوية ولمدة محدودة . كنت أظن — خصوصا ونحن في أول الأمر والبرلمان والرأى العام أمامنا — أن تقولوا إننا نتخذ تدبيرا مشتركا ونفعليا وأن تطلبوا أن تتعاون جيوشكم مع جيوشنا في الدفاع عما تعترفون بأنه طريق مهم للواصلات الامبراطورية ولكنكم بدل أن تقولوا ذلك تركتم في نفوسنا أثرا هو أنكم لا تريدون أن تعاملونا إلا بكل شح وبخل . ولا شك أن هذا الأثر سيكون عاما في الرأى العام في هذه البلاد إذا انتشر خبره . إننا إذا كنا سنصبح حلفاء يجب أن تعطى لنا كل الوسائل المرضية للدفاع عن القنال . ولا يمكننا أن نقبل تغيير المادة ٩ الى الحد الذى يترك هناك أقل شك في أن جنودنا الذين سيقومون هناك للدفاع عن هذا الشريان يعاملون معاملة جيدة .

وأخيرا فان تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ (وإن قلتم إنكم لم تقبلوه) قد جعل الدفاع عن قنال السويس على عاتق إنجلترا وحدها . وها نحن أولاء لا نتمسك بذلك وإنما نقول بالتعاون معكم ولكنكم تطالبون أن يكون الدفاع لكم وحدهم وما وجودنا إلا لنساعدكم فقط . إنكم إذا تصورت أن الشعب البريطانى يقبل ذلك فأنتم مخطئون كل الخطأ .

النحاس باشا — من الأسف الشديد ألا تفهم نياتنا الحسنة على حقيقتها وأن ما نتقدم به لمقابلة مستر هندرسن فى روح مقترحاته لا يقدر التقدير المناسب له على الرغم من هذا التساهل العظيم الذى جئنا به ووضعناه أمامكم من أول محادثتنا وهو أننا نرخص بوضع نقطة عسكرية بريطانية على القنال . ومن الأسف كذلك أن تكون هذه التقدمة التى قدمناها بصرف النظر عن المبدأ الذى قامت عليه محل سوء التقدير لما قام بيننا من الخلاف على التفاصيل .

ليس من أغراضنا مطلقا أن نسيء إلى حالة الجنود البريطانية فى النقطة العسكرية كما يشعر بذلك كلام مستر هندرسن . بل على العكس من ذلك نريد أن يكونوا من الوجهة العملية متمتعين بكل دوائى الصحة والراحة . وأن يكون فى وجودهم الفائدة المرجوة . فما الذى يؤاخذنا عليه المستر هندرسن . ألا أننا نقول إن الدفاع عن القنال يقع على عاتق مصر وأن القوة الانجليزية تساعدنا على ذلك . وهل يريد أن نقلب الحقيقة ونقول إن مسئولية الدفاع ليست واقعة علينا . تلك المسئولية الأصلية الطبيعية التى لا يمكن أن تتخلى عنها بحال من الأحوال . لقد قلنا إن بريطانيا تساعدنا فى الدفاع . وهذا هو الوضع الصحيح . ولم نقل أننا نضع الجنود البريطانية فى مركز غير ملائم بل اخترنا لها بقعة لا ثقة بها .

تنص المحالفة على أنه فى حالة الحرب أو الاعتداء يبادر الحليف إلى انجاء حليفه . أليس فى هذا تشريف للإنجد . ماذا قلنا أكثر من أننا ندافع عن أرض بلادنا وبريطانيا تساعدنا على ذلك لاشتراك مصالحنا فى تلك البقعة التى فيها القنال وهذه المساعدة مستمرة طول مدة المحالفة . وما وجود تلك القوات فى زمن السلم إلا للتعاون على صمد الغارة الأولى التى قد تقع على القنال حتى يصل مددنا ومدد الحليف . يخيل إلينا أن هذه المسألة غير مفهومة على حقيقتها . ولذلك أكرر القول بأن الغرض الذى نرمى إليه هو ما شرحناه آنفا بكل وضوح .

أما عن الإشارة الى تصريح ٢٨ فبراير فقد أغنانى مستر هندرسن عن الرد عليها اذ كلنا نعرف أنه تصريح من جانب واحد ولم تقبله مصر فلا حاجة إلى الاطالة من غير طائل . لذلك أرجو ألا ينسى ما أبديناه من التساهل العظيم من جانبنا بالسماح بوجود قوة انجليزية بجانب القنال .

مستر توم شو — إننا نشعر أنكم تريدون وضعنا فى مركز وضع مهيمن وأنا لسنا فى منطقة القنال إلا كبادق الشطرنج فى أيديكم .

لورد باسفيلد — يخيل إلى أنكم تريدون ألا يقر البرلمان هذه المعاهدة .

النحاس باشا — لست أدري كيف يمكن أن يتسرب هذا الشعور إليكم وما بدا منا لا يستوعب ذلك . ومع هذا فنحن مستعدون اظهار الحسن نيتنا أن نحذف كلمة "دون سواها" من هذه الفقرة .

مستر هندرسن — هلا تعيدون النظر في مواضع الجنود البريطانية في منطقة القنال ؟ إننا لم نتعهد إلا بسحب جنودنا من القاهرة والاسكندرية إلى منطقة القنال . فلماذا تطلبون أمورا أخرى ، وقد اطلعتم على كل مناقشاتنا في البرلمان ؟

مستر توم شو — جنودنا في الاسماعيلية والسويس . فما معنى إخراجهم منها ؟

النحاس باشا — لقد تساهلنا لكم تساهلات مهمة جدا فلماذا لا تقابلونا في منتصف الطريق ؟

لورد باسفيلد — يجب أن يكون مفهوما أن المندوبين البريطانيين لا يمكنهم أن يعدلوا عن الشروط التي قدموها للدفاع عن القنال . وذلك لا يكون إلا بإبقاء الجيوش في أماكنها الحالية في منطقة القنال أي في ثلاثة محلات على الأقل .

النحاس باشا — نحن لا يمكننا أن نواجه بلادنا بأن نترك طول القنال لكم تحتلونه بجيوشكم .

مستر هندرسن — انكم تريدون أن تعاملونا بكل بخل . تطلبون منا أن نساعدكم في الدفاع عن القنال وتشترطون أن يكون ذلك من نقطة معينة . اننا لا يمكننا أن نقبل ذلك . لقد اقترحت ترك هذه المسألة للجنة فنية عسكرية تذهب الى تلك المنطقة وتدل برأيها ولكنكم رفضتم هذا الاقتراح وتلحون في ابقاء الجنود في بقعة واحدة .

لورد باسفيلد — ومع ذلك فهذه البقعة غير صالحة ولو كانت صالحة لما كانت كافية لأن الدفاع غير ممكن من نقطة واحدة .

النحاس باشا — آسف جدا اذ لا يمكننا أن نقبل ذلك .

مستر هندرسن — ان هذا لا يتفق مع ما عرض عليكم وعلى شعبنا من أكثر من سبعة أشهر . فان كنتم غير راضين عنه كان ينبغي أن تصرحوا بذلك من قبل . ان مقترحاتنا كانت معروضة كل هذا الزمن الطويل ولم يعترض عليها أحد . وحاولنا أن نعرف رأيكم فرفضتم اجابتنا وقلتم إنكم لم تعرضوا مقترحاتي على الشعب المصري في الانتخابات محافظة عليها . والآن أراكم ترفضون جزءاً منها فن حق كذلك أن أرفض ما تقترحون .

ولأجل أن أبين أهمية هذه المسألة أتلو عليكم مقالته مستر مكدونالد سنة ١٩٢٤ بالنسبة لضمان الدفاع عن قنال السويس : ” ان ضمان بقاء قنال السويس مفتوحا في السلم وفي الحرب لتمر منه السفن البريطانية مرورا حرا هو الأساس الذي تقوم عليه خطة الامبراطورية البريطانية الدفاعية . وكانت اتفاقية سنة ١٨٨٨ المتعلقة بحرية الملاحة في قنال السويس هي الأداة التي أعدت للوصول الى تلك الغاية ولكن ظهر في سنة ١٩١٤ أنها لا تنفي بهذا الغرض فاتخذت الحكومة البريطانية نفسها التدابير اللازمة لتضمن بها بقاء القنال مفتوحا فليس في وسع أية حكومة بريطانية بعد ذلك الاختبار أن تجرد نفسها تجريدا تاما من مصلحتها في حراسة هذه الحلقة الحيوية في مواصلات الامبراطورية ولو كان ذلك من أجل حليفة . ويجب أن تكون هذه السلامة بارزة في أي اتفاق يعقد بين حكومتينا ”

الى أن قال عن وجود جنودنا في منطقة القنال ” لا يخطر ببال الحكومة البريطانية أن تتدخل هذه القوة أى تدخل في أعمال الحكومة المصرية أو أن تمس السيادة المصرية ... الخ “ .

وهذا لا يزال مركزنا الآن . فأرجو أن تقدروا صعوبة المركز حتى اذا تقابلنا في الجلسة المقبلة تكونون قد تدبرتم الموقف .

النحاس باشا — وهذا ما أطلبه منكم أيضا وأن تذكروا أن مسألة وجود جنود انجليزية على الأرض المصرية من المسائل الحساسة جدا في مصر. لذلك أرجو أن تعملوا أيضا كل ما في وسعكم لتقابلونا في منتصف الطريق إذ لا يمكننا أن نواجه الرأي العام المصرى بغير ذلك .

مستر هندرسن — أرجو أن تذكروا أننا وضعنا كل أوراقنا على المائدة ولم يتحدها أحد في السبعة الأشهر الأخيرة . وهي قد فاقت كل ما تقدمها .

النحاس باشا — نحن الذين حينها فلم يتحدها أحد ، وقد عملنا ذلك عمدا لتفادى صعوبات كثيرة ولولا ذلك لرفضها الرأي العام المصرى .

مستر هندرسن — ندرك ذلك ولكن لو أن الرأي العام المصرى رفض مقترحاتى فان المسئولية ما كانت تقع الا عليه . ومع ذلك متى نتقابل ؟

وتقرر أن تكون الجلسة القادمة يوم الاثنين الساعة الخامسة مساء .

ورفعت الجلسة حيث كانت الساعة الواحدة والربع بعد الظهر ما

الرئيس

امضاء : مصطفى النحاس

السكرتير

امضاء : مصطفى الصادق

ملاحظة

أرسل الفريق المصرى الى الفريق البريطانى فى ١٤ أبريل سنة ١٩٣٠ اقتراحا للواد ٩ و ١٣ و ١٦ هذا نصه :

ART. 9

المادة ٩

In view of the fact that the Suez Canal, while being an integral part of Egypt, is a universal means of communications as also an essential means of communications between the different parts of the British Empire, His Majesty the King of Egypt, until such time as the Egyptian Army shall be in a position to hold off by its own resources an attack on the Canal pending the arrival of Allied reinforcements, authorises His British Majesty to station in the neighbourhood of the Canal a British military force to co-operate with Egyptian forces entrusted with the defence of the Canal.

The presence of this British force shall not constitute in any manner an occupation and will in no way prejudice the Sovereign rights of Egypt.

بما أن قنال السويس الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر هو فى نفس الوقت طريق عالمى للواصلات كما هو أيضا طريق أساسى للواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية - فالى أن يحين الوقت الذى يصبح فيه الجيش المصرى فى حالة يستطيع معها أن يصد بمفرده أى اعتداء على القنال ريثما يصل مدد الحليف يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع بالقرب من القنال قوة حربية بريطانية لتتعاون مع القوات المصرية الموكول اليها الدفاع عن القنال .

ولا يكون لوجود تلك القوة صفة الاحتلال .
مطلقا ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

ART. 13

المادة ١٣

While reserving liberty to conclude by future negotiations an agreement modifying the 1899 Conventions and settling the Sudan question, and without prejudice to Egypt's right of sovereignty over the Sudan, the High Contracting Parties agree that the status of the Sudan shall be that resulting from the said Conventions.

Accordingly, the administration of the Sudan shall be exercised by the High Contracting Parties in a joint and effective manner, and the Governor General shall exercise, on the joint behalf of the High Contracting Parties the powers conferred upon him by the said Conventions.

مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاق فى مفاوضات مقبلة لتعديل اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ وحل مسألة السودان ، وبدون اخلال بحق سيادة مصر على السودان ، يتفق الطرفان المتعاقدان على أن يكون مركز السودان هو المركز الناشئ من اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ المذكورتين .

وبناء على ذلك يباشر الطرفان المتعاقدان ادارة السودان بالاشتراك بينهما اشتراكا فعليا ويباشر الحاكم العام بالنيابة عنهما السلطات التى خولتها إياه الاتفاقيتان المشار اليهما .

ART. 16

المادة ١٦

The present treaty is concluded for a period of twenty five years from the date of the exchange of ratifications. Periodically, every eight years, negotiations shall take place at the request of either of the High Contracting Parties with a view to reconsidering the treaty and introducing such modifications as are appropriate in the circumstances then existing.

تعقد هذه المعاهدة لمدة ٢٥ سنة من تاريخ تبادل التصديق عليها وتجرى مفاوضات دورية كل ثمان سنين بناء على طلب أحد الطرفين المتعاقدين بقصد إعادة النظر فيها وادخال التعديلات التي تتناسب مع الظروف التي تكون سائدة حينذاك .

ملاحظة — فيما يتعلق بالمادة ١٣ وهي الخاصة بمسألة السودان قبل الفريق المصرى أن يشير الى اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ بعد أن طلب المستر هندرسن من دولة النحاس باشا فى حديث خاص أن يقبل ذكر اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ فى المادة الخاصة بالسودان تسهيلا لمهمته أمام مجلس العموم حتى يستطيع أن يدافع عن طلب الاشتراك الفعلى فى الادارة بأنه يعتبر تطبيقا لأحكام هاتين الاتفاقيتين فقبل دولة النحاس باشا منه ذلك على شرط النص أيضا على حق السيادة المصرية الكاملة على السودان فلم يعارض المستر هندرسن فى ذلك وطلب تقديم نص به ما

الرئيس
امضاء : مصطفى النحاس

محضر الجلسة التاسعة

(يوم الاثنين ١٤ أبريل سنة ١٩٣٠ الساعة الخامسة مساء)

مواصلة المناقشة

في مدة المعاهدة

مستر هندرسن — أقترح عقد جلسة طويلة هذه الليلة ولو اضطررنا للعودة بعد العشاء إذ من المهم أن نتفاهم على المسائل الباقية لأن غدا آخر جلسة لمجلس الوزراء قبل قيامه بالاجازة لمدة أسبوعين وأنا أحب أن أستشيريه فمن الضروري اتخاذ ما يمكن اتخاذه من القرارات قبل ذلك واني أرى أن نحصر المسائل التي حصل خلاف عليها وأقترح أن نبدأ بمناقشة المادة ١٦ فقد اطلعنا على النص الذي اقترحنموه لها وأرسلتموه إلينا اليوم ويمكنني الآن أن أعرض عليكم صيغة أخرى أرجو دراستها (١) وإذا وجدت ضرورة فانكم تستطيعون الانسحاب الى الغرفة المجاورة للداولة فيها .

النحاس باشا — نحن نوافق على العودة إلى الاجتماع بعد العشاء وكذلك أرجو أن يسمح لنا بالانسحاب قليلا للتداول في الصيغة التي قدمتموها الآن .

(وهنا انسحب الفريق المصري إلى غرفة أخرى للداولة وفي الساعة السادسة عاد إلى غرفة الاجتماع) .

النحاس باشا — لقد راجعنا صيغتك وقابلنا بينها وبين صيغتنا كما رجعنا إلى صيغة المادة ١٦ في المشروع حرف (أ) ونحن للتوفيق بين جميع الأغراض وتسهيلا للاتفاق نقترح الصيغة الآتية (٢) :

(١) وهذا هو نص الصيغة التي قدمها المستر هندرسن :

”في أي وقت بعد انقضاء مدة ٢٥ سنة على تنفيذ هذه المعاهدة يدخل الطرفان المتعاقدان بناء على طلب أي منهما في مفاوضات بقصد إعادة النظر بالاتفاق بينهما في نصوص المعاهدة بما يكون معقولا في الظروف السائدة حينذاك .

ومع ذلك ففي أي وقت بعد انقضاء مدة عشر سنوات على تنفيذ هذه المعاهدة وفي فترات أخرى بعد ذلك لا تقل كل منها عن عشر سنوات يمكن الدخول في مفاوضات برضا الطرفين المتعاقدين بقصد إعادة النظر كما سبق البيان“ .

(٢) وهذا هو نصها :

”تعقد هذه المعاهدة لمدة ٢٥ سنة من تاريخ تبادل التصديق عليها وفي أي وقت بعد انقضاء هذه المدة يدخل الطرفان المتعاقدان بناء على طلب أي منهما في مفاوضات بقصد إعادة النظر في نصوص المعاهدة بما يكون مناسباً في الظروف السائدة حينذاك .

ومع ذلك ففي أي وقت بعد انقضاء مدة ثمان سنوات على تنفيذ هذه المعاهدة وفي فترات أخرى بعد ذلك لا تقل كل منها عن ثمان سنوات يدخل الطرفان المتعاقدان في مفاوضات بناء على طلب أي منهما بقصد إعادة النظر كما سبق بيانه .

وفي حالة عدم الاتفاق يحال الخلاف إلى عصبة الأمم“ .

(١) At any time after the expiration of a period of 25 years from the coming into force of the Treaty, the High Contracting Parties will, at the request of either of them, enter into negotiations with a view to such revision by agreement between them of its terms as may be reasonable in the circumstances as they then exist.

Nevertheless, at any time after the expiration of a period of 10 years from the coming into force of the Treaty and at intervals thereafter of not less than 10 years negotiations may be entered into with the consent of both the High Contracting Parties with a view to such revision as aforesaid

(٢) The present treaty is concluded for a period of twenty five years from the date of the exchange of ratifications. At any time after the expiration of the said period the High Contracting Parties will, at the request of either of them, enter into negotiations with a view to such revision of its terms as may be appropriate in the circumstances as they then exist.

Nevertheless, at any time after the expiration of a period of 8 years from the coming into force of the treaty and at intervals thereafter of not less than 8 years negotiations will be entered into at the request of either of the High Contracting Parties with a view to such revision as aforesaid

In case of disagreement the difference will be submitted to the League of Nations.

(وهنا تلا الأستاذ مكرم هذه الصيغة قائلا إن القسم الأول منها مأخوذ من المادة ١٥ من المشروع حرف (١) لمقترحات المستر هندرسن الذى جاء فيه إن المعاهدة معقودة لمدة ٢٥ سنة من تاريخ التصديق عليها) .

مستر هندرسن — ابتدأتم باقتراض أن المشروع حرف (١) هو من اقتراحى وهذا غير صحيح .

(وهنا قرأ الأستاذ مكرم من الكتاب الاخضر الذى أصدره دولة محمد محمود باشا الفقرة الآتية :
” تعقد هذه المعاهدة لمدة ٢٥ سنة من تاريخ تبادل التصديق عليها الخ “) .

المستر هندرسن — أنا لم أرمطقا المشروع حرف (١) وكل ما فى الأمر أى طلبت من دولة محمد محمود باشا أن يضع ما يطلبه كتابة وقد كنت أنحادث معه بمساعدة موظفى وزارة الخارجية فاذا كان موظفو الخارجية هم الذين صاغوا المشروع حرف (١) فانى لم أطلع عليه وعلى كل حال فقد اتفقنا مع دولة محمد محمود باشا على المشروع النهائى .

الأستاذ مكرم — لقد قابلناكم فى منتصف الطريق .

مستر هندرسن — لقد بينا مرارا أننا لانقبل مطلقا أن تنتهى المعاهدة فى أى وقت مهما كان بعيدا .

النحاس باشا — إذا أمعنت النظر فى اقتراحنا فانكم تجدونه اقتراحا معقولا ؟

مستر هندرسن — لقد عدلت عدد السنين من عشر سنوات الى ثمان وأضفتم فى آخر المادة فقرة لاحاجة اليها وهى الخاصة بالرجوع الى عصبة الأمم مع أن فى المعاهدة نصا عاما عن ذلك فلماذا هذا التكرار ؟

النحاس باشا — نحن لم نكرر شيئا وقد قابلناكم على أساس ما تطلبون فقلنا إن المعاهدة تكون لمدة ٢٥ سنة ونصصنا فى نفس الوقت على أنه فى أى وقت بعد انقضاء هذه المدة يمكن للطرفين بناء على طلب أحدهما أن يدخلها عليها التعديلات المطلوبة وهذا كاف فى الدلالة على أنها تبقى الى حين تعديلها قائمة بالنصوص التى تحتوى عليها اذ ذاك وقد نصصنا على أنه يحسن إعادة النظر فى المعاهدة كل ثمان سنوات تسهيلا لفكرة تعديلها بعد خمس وعشرين سنة .

ثم ذكرنا أنه فى حالة الخلاف على التعديلات يرجع الأمر الى عصبة الأمم وهذا لا يخرج عما قاله المستر هندرسن فى الجلسات السابقة وقد رأينا ضرورة النص عليه حتى يكون واضحا أن ادخال تعديلات على المعاهدة ليس خاضعا فقط لاتفاق الطرفين والا جاز أن تبقى المعاهدة قائمة بنصوصها الى الأبد وانما تنظر العصبة أيضا فى هذه التعديلات عند الخلاف ولما كان الأمر خاصا بادخال تعديلات على المعاهدة احتاج الأمر الى نص خاص لأن المادة ١٥ تجعل عصبة الأمم مختصة بالتطبيق والتفسير ، أما هذه الحالة فحالة تعديل .

مستر هندرسن — ان المادة الخاصة بعصبة الامم تنص على أن أى نزاع يتعلق بالنصوص يماج في العصبة فلا لزوم لنص جديد .

ومن جهة أخرى فقد حذفتم عبارات نعلق عليها أهمية كبيرة كعبارة ” برضا الطرفين “ اذ من المهم أن نتفق وأن لا نلجأ الى العصبة قبل محاولة الاتفاق ، كما غيرتم كلمة ” معقولة “ بكلمة ” مناسبة “ .

ونحن نفضل مدة عشر سنوات على مدة ثمان سنوات لأن المدة الأولى مستعملة كثيرا في المعاهدات .

وأرجو أن يلاحظ أن الفقرة الثانية قد وضعت من باب التساهل فقد كان المنصوص عليه في المقترحات أن المعاهدة لا يمكن النظر في تعديلها قبل مضي ٢٥ سنة ويراد الآن أن يكون فتح باب المفاوضات كل ثمان سنوات بناء على طلب فريق واحد .

النحاس باشا — لا بد من النص على الرجوع الى عصبة الأمم لأننا بازاء حالة تعديل لاحالة تطبيق أو تفسير ، أما عن عبارة ” برضا الطرفين “ فاننا نخشى أن يكون ذكرها في المادة مانعا بتاتا من تدخل عصبة الأمم في حالة الخلاف ولذلك رأينا حذفها ومفهوم من النص أننا ندخل أولا في مفاوضات بقصد الاتفاق على التعديل فاذا حصل خلاف كان المرجع الى عصبة الأمم .
ونحن نقبل أن تكون المدة عشر سنوات .

أما اشتراط الاتفاق بين الطرفين لإمكان فتح باب المفاوضات كل عشر سنوات فاننا لا نقبله اذ يكفي ألا يوافق أحدهما فلا يستطيع فتح الباب للمفاوضة .

المستر هندرسن — نحن نقصد أننا نحاول أولا الاتفاق وإلا انطبق النص العام الخاص بالرجوع الى عصبة الأمم وما دتم تقولون انكم تقابلوننا في ما نطلبه ، فلماذا تغيرون ألفاظنا ؟ اذا كان المعنى واحدا فتركوا نصوصنا أو خذوا نصنا وأدخلوا عليه ما تشاءون من التعديلات ، والآن لنبت أولا في هذه الفقرة .

النحاس باشا — العصبة غير مختصة طبقا للمادة ١٥ إلا بالتطبيق والتفسير ونحن نريد أن تكون المسألة أكثر وضوحا اذ نخشى أن يفهم أننا لا نستطيع اللجوء الى العصبة إلا باتفاق الطرفين فلا يمكن عرض الأمر عليها إذا رفض أحدهما .

المستر هندرسن — نشعر بأننا اذا قبلنا اقتراحكم نكون قد حددنا للمعاهدة مدة ثمان سنوات فقط وليس هذا هو المقصود لأننا انما قصدنا أنه في حالة قبولكم أن تكون المدة ٢٥ سنة نعطيكم فرصة أخرى لفتح باب المفاوضات باتفاق الطرفين كل عشر سنوات . اننا لا نستطيع أن نقترح على مجلس العموم قبول نصكم فاذا لم توافقوا على نصنا الأخير فلنعد الى النص الأصلي الذي نشر على العالم في يولييه الماضي .

مسترتوم شو — كان غرضنا أن المعاهدة تسرى مدة ٢٥ سنة ثم تناقش بين الطرفين ولكن اقترحنا
معناه أن مدة المعاهدة ثمان سنوات ما دام يجوز لأحد الطرفين أن يناقشها بعد انقضاء ثمان سنوات
وأرجو أن تلاحظوا أن المعاهدة قد تكون بعد ثمان سنوات عبثا علينا بمقدار ما تتصورون أنها الآن
عبء عليكم . نحن نريد أن تستمر المعاهدة ٢٥ سنة إذا لم يقبل أحد الطرفين مناقشتها قبل ذلك
كل عشر سنوات أما أتم فقد استبدلتم في الواقع مدة الخمس والعشرين سنة بمدة ثمان سنوات .

النحاس باشا — أحب أن تذكروا أنكم قلتم إن هذه الاضافة الخاصة باعادة النظر في المعاهدة
كل عشر سنوات إنما أضيفت للتسهيل وتخفيف الحالة ، إذ كان النص يقتضى استمرار المعاهدة
قائمة حتى يحصل الاتفاق على تعديلها بعد مضي ٢٥ سنة الأمر الذى لم نقبله وقلنا إن معناه أن
المعاهدة تكون في الواقع غير مقيدة بمدة ما ولا توجد في العالم معاهدة بهذا التأييد فلكي تسهلوا علينا
أن نقبل استمرار المعاهدة حتى يتفق الطرفان على تعديلها بعد ٢٥ سنة قلتم إنه يمكن النظر في التعديلات
التي تستدعيها الظروف كل عشر سنوات ولكن يخيل لى أنكم تريدون أن تأخذوا باليسار ما أعطيتكم
باليمن فترجع الحالة الى أن المعاهدة تستمر حتى يتفق الطرفان على تعديلها بعد مرور ٢٥ سنة .

مسترتوم شو — نحن نرى استمرار المعاهدة بنصوصها ٢٥ سنة ثم تناقش بعد ذلك وإذا اتفق
الطرفان يمكن المناقشة كل عشر سنوات وأتم تريدون أن تناقش المعاهدة بعد ٢٥ سنة وأن تناقش
في نفس الوقت على كل حال كل ثمان سنوات . في رأي أن هذا تناقض .

مستر هندرسن — بما أننا لم نستطع الاتفاق على التعديل فلنعد إلى النص الأصلي .

النحاس باشا — اعطونا مهلة لدرس المسألة بمخاضها .

مستر هندرسن — نعود إذن الى المادة ١٣ ولكن هل لى أن أطلب منكم أن تفكروا
في المادة ١٦ في فترة العشاء ؟

النحاس باشا — هذه مسألة كبيرة وليس لدينا الوقت الكافي للتفكير فيها .

مستر هندرسن — أريد أن أعرض على مجلس الوزراء غدا شيئا يكون قد تم التفاهم عليه وأنا
مستعد أن أجلس الى الصباح حتى لا تتأجل الأمور أسبوعين .

إننا نستطيع أن نقوم الآن للعشاء ثم نعود في الساعة التاسعة ليكون لديكم الوقت الكافي للمناقشة .

النحاس باشا — وهو كذلك فلتكن عودتنا في الساعة التاسعة .

وانتهت الجلسة ٢٠

الرئيس

امضاء : مصطفى النحاس

السكرتير

امضاء : مصطفى الصادق

محضر الجلسة العاشرة (١٤ و ١٥ أبريل سنة ١٩٣٠)

مواصلة المناقشة في مسائل السودان
ومدة المعاهدة والنقطة العسكرية البريطانية

في الساعة التاسعة والدقيقة العاشرة مساء وصل الفريق المصرى الى وزارة الخارجية البريطانية فقابل صاحب الدولة النحاس باشا والأستاذ مكرم عبيد المستر هندرسن في غرفته بناء على طلبه وأخذوا يتناقشون في المواد ٩ و ١٣ و ١٦ وقد طالت المناقشة وتخللتها اشارة من الجانب البريطانى الى أنه اذا لم يحصل الاتفاق فانهم يعتبرون المؤتمر قد فشل في مهمته . وبعد ذلك عاد دولة الرئيس والأستاذ مكرم الى زملائهما للداولة ثم استأنفا المناقشة مع المستر هندرسن ويتلخص ما دار من المناقشات حول المادة ١٣ وهى الخاصة بمسألة السودان في أن الفريق البريطانى قبل أن يضاف الى النص الوارد في مقترحاته الجملة الآتية : ” بدون اخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية ” على أن تأنى بعد عبارة ” يتفق الطرفان المتعاقدان ” بحيث يصبح نص المادة كما يأتى :

While reserving liberty to conclude new conventions in future modifying the conventions of 1899, the High Contracting Parties agree that without prejudice to Egypt's rights and material interests the status of the Sudan shall be that resulting from the said conventions. Accordingly, the Governor General shall continue to exercise on the joint behalf of the High Contracting Parties the powers conferred upon him by the said conventions.

فقبل الفريق المصرى هذه الاضافة على أن يقبل الفريق البريطانى في نفس الوقت المذكرة الآتية نصها :

By application of Art. 13, it is understood that Egypt's right of sovereignty over the Sudan remains intact and that administration of the Sudan will be exercised by the High Contracting Parties in a joint and effective manner.

Accordingly, an Egyptian Deputy Governor will be appointed, as also Egyptian officials, to co-operate with the British officials in the administration of the Sudan. Egyptian troops will return to the Sudan after the ratification of the Treaty. There must be no restrictions upon Egyptians as to emigration, property and commerce.

” مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ يتفق الطرفان المتعاقدان على أنه بغير إخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية يكون مركز السودان هو المركز الناشئ من اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ المذكورتين .

وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين السلطات التي خولتها إياه الاتفاقيتان المشار إليهما ” .

” المفهوم بتطبيق المادة ١٣ أن حقوق سيادة مصر على السودان تظل سليمة من غير نقص وأن الفريقين المتعاقدين يباشران إدارة السودان بالاشتراك بينهما اشتراكا فعليا .

وبناء عليه يعين وكيل مصرى للحاكم العام وموظفون مصريون للتعاون مع الموظفين البريطانيين في إدارة السودان وتعود الجنود المصرية إلى السودان بعد التصديق على المعاهدة ولا يوضع أى قيد على المصريين فيما يتعلق بالهجرة والتملك والمتاجرة ” .

اما فيما يختص بالمادة ١٦ فقد تمسك الفريق المصرى. وجوب النص على أنه اذا حصل خلاف على ما يجب إدخاله على المعاهدة من التعديلات يرفع الأمر الى عصبة الأمم للفصل فيه وبعد اقتراحات مختلفة انتهى الأمر الى الاتفاق على النص الآتى :

At any time after the expiration of a period of 20 years from the coming into force of the Treaty, the High Contracting Parties will, at the request of either of them, enter into negotiations with a view to such revision by agreement between them of its terms as may be appropriate in the circumstances as they then exist. In case of disagreement, the difference will be submitted to the League of Nations.

Nevertheless, at any time after the expiration of a period of 10 years from the coming into force of the Treaty, negotiations may be entered into with the consent of both the High Contracting Parties with a view to such revision as aforesaid.

ثم اجتمع الفريقان بكامل هيئتهما فى قاعة الجلسة وكانت الساعة الواحدة والدقيقة العشرين من صباح يوم الثلاثاء ١٥ أبريل وقدم الفريق البريطانى اقتراحا بالمادة التاسعة الخاصة بالنقطة العسكرية هذا نصه :

In view of the fact that the Suez Canal, while being an integral part of Egypt, is a universal means of communication as also an essential means of communication between the different parts of the British Empire, His Majesty the King of Egypt, until such time as the High Contracting Parties agree that the Egyptian forces are in a position to ensure by their own resources the liberty and entire security of navigation of the Canal, authorises His Britannic Majesty to station in the neighbourhood of Ismailia and in an area north of Suez such forces as His Britannic Majesty considers necessary to ensure in co-operation with the Egyptian forces the defence of the Canal ; for the same purpose the Royal Air Force depot will be transferred from Abukir to Port Fuad. The British Forces will

” فى أى وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنة على تنفيذ هذه المعاهدة يدخل الطرفان المتعاقدان بناء على طلب أى منهما فى مفاوضات بقصد اعادة النظر بالاتفاق بينهما فى نصوص المعاهدة بما يكون مناسباً فى الظروف السائدة حينذاك .

وفى حالة عدم الاتفاق يحال الخلاف الى عصبة الأمم .

ومع ذلك فى أى وقت بعد انقضاء مدة عشر سنوات على تنفيذ هذه المعاهدة يمكن الدخول فى مفاوضات برضا الطرفين المتعاقدين بقصد اعادة النظر كما سبق بيانه “ .

” بما أن قنال السويس الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر هو فى نفس الوقت طريق عالمى للمواصلات كما هو أيضا طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للامبراطورية البريطانية .

فالى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن القوات المصرية أصبحت فى حالة تستطيع معها أن تكفل بمفردها حرية الملاحة على القنل وسلامتها التامة .

يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع بجوار الاسماعيلية وفى منطقة بشمال السويس القوات التى يراها صاحب الجلالة البريطانية لازمة لضمان الدفاع عن القنال للتعاون مع القوات المصرية ولهذا الغرض نفسه ينقل مستودع

enjoy facilities for communications and will have access to the desert areas on either side of the Canal for purposes of training and manoeuvre. The presence of these forces shall not constitute in any manner an occupation and will in no way prejudice the sovereign rights of Egypt.

قوة الطيران الملكية من أبي قير الى بور فؤاد وتمتع القوات البريطانية بتسهيلات الانتقال ويكون لها حق الدخول الى مناطق الصحراء على كلا جانبي القنال بقصد التدريب والمناورات .

ولا يكون لوجود هذه القوات صفة الاحتلال مطلقا ولا تخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية“ .

مستر هندرسن — لقد وزعنا عليكم صيغة جديدة للمادة التاسعة وتستطيعون أن تنسحبوا لدراستها اذا أردتم . أما مذكرتكم عن السودان فقد وجدناها غير مقبولة أصلا ومع ذلك سنعرضها على مجلس الوزراء .

النحاس باشا — نريد أن ننسحب الآن لدراسة الصيغة الجديدة التي قدمتموها لنا .

وهنا انسحب الفريق المصرى الى غرفة أخرى وأخذ في دراسة النص المقترح .

وفي الساعة الثانية والدقيقة العاشرة كان قد أتم دراسته وأبدى الملاحظات التي رآها وذهب الأستاذ مكرم الى الفريق البريطانى لعرضها عليه .

وفي الساعة الثانية والدقيقة العشرين اجتمع الفريقان .

النحاس باشا — قبلنا في محادثتنا معكم هذا المساء أن يكون جوار الاسماعيلية مكانا للنقطة العسكرية في مقابل التسليم بمطالبنا الأخرى في هذه المادة ، ووعدتم بأن تضعوا نصا يحقق ذلك ، ولكنكم أشرتكم في هذا النص الى شمال السويس وهو ما لا نقبله لأنه زائد عن حاجتكم فنحن محتاجون اليه للجيش المصرى ولا نقبل أن يكون الحكم على مقدرة الجيش المصرى على الدفاع خاضعا لاتفاق الطرفين لأن هذه مسألة مادية يفصل فيها الواقع ، أما تسهيلات الانتقال فترى تحديدها في مذكرة ولسنا نفهم ما تقصدونه من كلمة مستودع (Dépôt) ولكنا نقبل أن يكون لكم في بور فؤاد مكان لتزول الطائرات (Landing ground) وكل ذلك تسهيلات للاتفاق .

مستر توم شو — آسف لأننى لا أستطيع أن أوافقكم لأننا اذا صرنا حلفاء يجب أن يكون جيشنا في أماكن تحقق أغراض المحالفة وفي شمال السويس يوجد متسع للجيش المصرى والبريطانية دون أن يكون هناك اتصال بين الجيشين ولست أظن أن المستشارين العسكريين يجدون صعوبة في تدير ذلك .

مستر هندرسن — كم يلزمنا من الجنود في هذه المنطقة ؟

مستر توم شو — عدد الجيش الآن عشرة آلاف ونستطيع أن نستغنى عن ألفين فيبقى ثمانية آلاف وهو أقل عدد ممكن لتنفيذ واجباتنا في هذه المعاهدة . وهى واجبات ثقيلة . أما بور فؤاد فلن يكون فيها أكثر من خمسين جنديا . انى لا أريد أن أناقش أو أساوم ولكنى أذكر الحد الأدنى لتنفيذ تعهداتنا فاذا شاء المصريون أن يعسكروا في السويس فلا مانع من أن نتحرك صوب الشمال عند الرمل الصلب .

النحاس باشا — يذكر المستر شو أنه سبق أن قال إن الدفاع عن القنال يستدعى أن يكون الجيش في وسطه وكل ما كان يطلبه فوق ذلك هو نقطة لتزول الطائرات في بور فؤاد ومكان لتزولها في السويس . وقد قبلنا نقطة الاسماعيلية وكنا قبل ذلك نرى أن نحفظ بها كما قبلنا نقطة نزول الطائرات في بور فؤاد . أما السويس فيجب تركها لطياراتنا . والخلاصة أنه لم تكن هناك فكرة في مناقشاتنا الماضية عن منطقة غير الوسط فلا داعي لمنطقة أخرى في السويس . نرجو أن تقدرُوا حسن نيتنا وعملنا على تسهيل الاتفاق حتى نصل الى الغاية المقصودة . لقد ذهبنا الى حدود بعيدة فيجب أن نكتفى بالاسماعيلية ونحن من جهة أخرى نرى أن العدد فوق ما يلزم ولكننا اترك هذه المسألة مؤقتا . ان من المستطاع اعداد الاسماعيلية لتسع كل ما يكون ضروريا من القوات الانجليزية فنرى ألا متمسكوا بنقطة شمالى السويس التي تطلبونها اليوم ولم تكن في حسابنا قبل الآن .

مستر توم شو — أنا لم أقل إن الجيش يجب أن تكون في الوسط فقط بل قلت أكثر من مرة إن الدفاع عن القنال يقتضى وجود الجيش في مدخل القنال ووسطه . ونحن نكتفى بخمسين أو بمائة جندي في بور فؤاد لأغراض ادارية لا عسكرية . ولكن يجب أن تكون جنودنا في الاسماعيلية وعند السويس . ولاحظوا أنى أتجاوز بذلك نصيحة مستشارى العسكريين .

لورد طومسون — فهمت أنه لا توجد في مصر قوة طيران ولا منشآت لإصلاح الطائرات فيكون وجود مستودع قوات الطيران البريطانية مفيدا لمصر لأن هذه القوات مستحكمة المعدات وسينقل هذا المستودع من أبى قير إلى بور فؤاد وستنتقل قوات الطيران الموجودة في حلوان ومصر الجديدة إلى ” المعسكر ” بجوار الاسماعيلية وعددهم ١٨٠٠ بما في ذلك ٣٠٠ طيار . ويلاحظ أن معظم قوة الطيران من الميكانيكيين بنسبة ٦ ميكانيكيين إلى كل طيار واحد . وستكون مدرسة الطيران في أبى صوير كبيرة الفائدة لمصر إذ يتعلم فيها المصريون الطيران في بلادهم وبنفقات أقل . أما في السويس فنطلب أرضا لتزول الطائرات وسنرسل إليها ٥٠ رجلا لصيانة المطار . ولن يزيد المجموع كله عن ٣٠٠٠ واني أكرر أن مدرسة أبى صوير مهمة للغاية حتى من الوجهة المصرية .

النحاس باشا — لا أريد أن أكرر ماقلته بخصوص السويس . أما مسألة مدرسة أبى صوير فهي جديدة ومع ذلك فنحن نسلم بها تسهيلات لاتفاق .

مستر توم شو — آسف لأنى لا أقدر بناء على المشورة الفنية أن أقبل المسؤولية التي تقع على عاتقنا بمقتضى المعاهدة مع العلم بأن العدد الذى يمكن وضعه في الاسماعيلية هو ٥٠٠٠ فاذا أردتم الاحتفاظ بالسويس فاني أقبل اثباتا لحسن نيتنا وضع جنودنا في جهة البحيرات المرة ” شلوفه ” في شمال السويس على بعد ١٥ ميلا وهي منطقة لا يقطنها أحد وبعيدة عن السويس وعن الجيش المصرى . وهذا أقل ما يمكن لتوفير الدفاع والسلامة ، فأرجو أن تقابلونا في هذه النقطة وأن تفهموا الفرق بين جيش محتل وجيش حليف .

النحاس باشا — يمكن توسيع الأماكن بمعسكر الاسماعيلية حتى يسع العدد الذى يتفق عليه .

مستر توم شو — لا يمكن التوسع لأن الأرض رملية ناعمة هناك. انكم اذا قارتم طلباتنا الأصلية بما نطلبه الآن لوجدتم أننا تازلنا كثيرا جدا فاذا كنا نتساهل كل هذا التساهل فأرجو أن تتساهلوا من جانبكم محافظة على صحة الجنود وتمكيننا لهم من التمرين .

النحاس باشا — ونحن نرجو ألا تصعبوا مركزنا مع التسهيلات التي قبلناها .

مستر توم شو — هل تطلبون مني أن أدافع عن رأي لا أعتقد بصحته ؟ انني استقيت معلوماتي من جنرال أقام في الاسماعيلية طويلا وكل ما يمكن أن أقبله هو منطقة البحيرات المرة .

مستر هندرسن — فهمت أنكم تقبلون وضع الجنود خلف الاسماعيلية فلماذا لا نضعهم جنوب الاسماعيلية قرب القنال بما أنهم يدافعون عن القنال؟ لقد قبل مستر شو الاستغناء عن ٢٠٠٠ عسكري.

لورد طومسون — ونحن نترك لكم أيضا مطارين بديعين في حلوان ومصر الجديدة .

النحاس باشا — مما يسهل مهمتي أن نتفق على نقطة لكم فيها جنود . أما خلق نقطة جديدة فهذا ما لا يمكن الدفاع عنه .

مستر هندرسن — قبلتم أن تتجاوز الاسماعيلية فالى أى حد ترون أن نذهب ؟

النحاس باشا — إلى المحسمة وأبى صوير حيث توجد محطة السكة الحديدية وفي الشمال إلى الحد الضروري .

مستر توم شو — هذه الأراضي غير مناسبة والنقطة التي اقترحتها في منتصف الطريق بين السويس والاسماعيلية ولا يمكن أن تسموها السويس بل هي امتداد لأبى صوير ولا زلت أقول إن ما تقترحونه غير مناسب .

النحاس باشا — يمكن أن نتفق على امتداد معسكر الاسماعيلية حتى يسع العدد المطلوب فاذا وجدت الأرض غير مناسبة نظرنا في حل آخر محتفظين دائما بأن تكون جنودكم كلها في منطقة واحدة .

مستر توم شو — اعطونا أرضا صلبة كافية لايواء جيوشنا . نحن لا نطلب شيئا غير ذلك .

مستر هندرسن — نريد مكانا يسع ٨٠٠٠ جندي فاذا لم يسع المكان غير ٥٠٠٠ تعطينا أرضا أخرى للعدد الباقي .

النحاس باشا — وهو كذلك بشرط أن تكون جنودكم في منطقة واحدة .

مستر هندرسن — إذا لم نجد أرضا كافية نضع باقي الجنود في منطقة البحيرات المرة .

النحاس باشا — أعتقد أنكم ستجدون الأرض الكافية .

مستر هندرسن — لقد قبلتم الامتداد إلى المحسمة ومستشارونا يقولون ان الأرض هناك غير مناسبة فإذا وجدت مناسبة قبلناها أما إذا وجدت غير مناسبة فاعطونا نقطة البحيرات المرة .

النحاس باشا — لا تجعل مركزى صعبا . إذا لم تجدوا أرضا صالحة أعطيكُم شرق الاسماعيلية .
مستر هندرسن — أقبل عرضكم إذا وجدت الأرض صالحة . والآن من هو الذى يقرر أن
الجيش المصرى أصبح مستعدا لتولى الدفاع وحده . هل تريدون أخذنا إلى عصبة الأمم .
النحاس باشا — هذه مسألة واقع .

مستر هندرسن — ومن هو الذى يقرر هذا الواقع ؟ هب أننا اختلفنا فيه .
النحاس باشا — المادة ١٥ تنص على الالتجاء الى العصبة عند كل خلاف فى التطبيق .
مستر هندرسن — ان هذه المسألة التى تقولون إنها مسألة واقع ستكون مثارا لمناعب كثيرة
فقد تقولون بعد سنتين فقط وقبل إنشاء الشكاات إنكم أصبحتم على أهبة الاستعداد .
مستر توم شو — إن كل النصوص التى تعدلونها تدل على أنكم لا تثقون بنا وبحسن نيتنا .
مستر هندرسن — لا أظن أن هذه مسألة يابق عرضها على عصبة الأمم . لماذا لا تريدون
أن تأخذوا رأينا فى أمر استعدادكم ؟ ألا تثقون بنا ؟
لورد طومسون — وعصبة الأمم لا يمكن أن تفصل فى شىء كهذا .
الأستاذ مكرم — أنا لا أرى صعوبة فى ذلك .

مستر هندرسن — إنى وزميلي نخالقكم فى هذا الشأن وسنعرض الأمر على مجلس الوزراء كما
سنعرض عليه مسألة السودان .

أما مسألة إقامة الشكاات للجنود فسنسلمكم كل منشآتنا فى مصر والاسكندرية فهل تنشئون لنا
الشكاات الجديدة أم نبنيها نحن ونتفق على الدفع . لقد وعد محمد محمود باشا بأن يقدم لنا الأبنية اللازمة
فأرجو أن تفكروا فى ذلك لإعطاء رأيكم فى الجلسة المقبلة .
النحاس باشا — وهو كذلك . سنفكر فى الأمر .

مستر هندرسن — ومسألة الموظفين الأجانب فى خدمة الحكومة المصرية لم نتفق أيضا عليها
ولعلكم تذكرون ماقلناه عن الغزو السلمى . نريد أن ينص على أننا إذا أخرجنا موظفينا لا يدخل غيرنا
ولا يضيركم ذلك مادامنا حلفاء ولا أرى مانعا من أن تقولوا إنكم إذا احتجتم الى أجنبي تأخذونه
من حليفكم .

النحاس باشا — قد أوضحنا من قبل أنه لا يوجد الآن أى التزام أو الزام بهذا .
مستر هندرسن — أذكر أنى اقترحت أن يكون الأمر موضوع مذكرات وعلى كل حال
فسنعود لهذا الموضوع .

وانتهت الجلسة فى الساعة الخامسة صباحا ما

الرئيس
إمضاء : مصطفى النحاس

السكرتير
إمضاء : مصطفى الصادق

محضر الجلسة الحادية عشرة

(يوم الثلاثاء ١٥ أبريل سنة ١٩٣٠ الساعة الخامسة والثلاث بعد الظهر)

مذكرتان مصريتان عن المستشارين المالي والقضائي والادارة الأوروبية للأمن العام والبوليس وعن الجيش المصرى - ومواصلة البحث فى النقطة العسكرية البريطانية

قبل انعقاد الجلسة قدم الفريق المصرى كنتيجة لمحادثات خاصة مع المستر هندرسن مذكرة عن المستشارين المالي والقضائي وادارة الأمن العام الأوروبية والبوليس (١) وأخرى عن الجيش المصرى (٢).

(١) وهذا هو نصها :

The Egyptian Government intend to dispense with the services of the Financial and Judicial Advisers as also to abolish the European Bureau of the Public Security Department. But the Egyptian Government will retain, for five years from the coming into force of this treaty, a certain European element in their city police, which will remain for the same period under the command of British officers.

With a view to facilitating the gradual substitution of Egyptian officials to the said European element and thereby securing the harmonious working of the Police organisation, the Egyptian Government will annually dispense with the services of one-fifth of European police officials. The Egyptian Government intends however to employ for the whole period British Police commandants at the head of such European element.

1.—Existing arrangements, under which the Inspector General and his staff exercise certain functions, shall terminate.

British personnel shall be withdrawn from the Egyptian forces.

2.—As the Egyptian Government desire to avail themselves of the advice of a British military mission, His Britannic Majesty's Government in the United Kingdom and Northern Ireland undertake to furnish such a mission. After dispensing with the services of such mission, the Egyptian Government, should they deem it necessary to have recourse to foreign military instructors, will choose them from amongst British subjects.

3.—In the interests of the close co-operation between the two allied armies, the armament of the Egyptian forces shall not as much as possible differ in type from those of the British forces.

His Majesty's Government undertake to use their good offices to facilitate the supply of such armament from Great Britain whenever the Egyptian Government so desire.

تنوى الحكومة المصرية الاستغناء عن خدمات المستشارين المالي والقضائي وأن تلقى ادارة الأمن العام الأوروبية .

ولكنها ستحتفظ فى بوليس المدن لمدة خمس سنين من تاريخ تنفيذ هذه المعاهدة بعنصر أوروبى يبق طول تلك المدة تحت قيادة ضباط بريطانيين .

وتسهيلا لإحلال موظفين مصريين بالتدريج محل العنصر الأوروبى المذكور كما يضمن تجانس العمل فى نظام البوليس ستستغنى الحكومة المصرية كل سنة عن خدمة خمس مستخدمى البوليس الأوروبى ، على أنها تنوى أن تستخدم على رأس هذا العنصر الأوروبى حكامدارين بريطانيين طول المدة المذكورة كلها .

(٢) وهذا هو نصها :

١ — ينتهى النظام الحالى الذى يباشر المفتش العام والموظفون التابعون له بمقتضاه بعض الوظائف وينسحب الموظفون البريطانيون من الجيش المصرى .

٢ — بما أن الحكومة المصرية ترغب فى الانتفاع بمشورة بعثة حربية بريطانية تتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية فى المملكة المتحدة وشمال ايرلندا بتقديم هذه البعثة . وبعد الاستغناء عن خدماتها اذا رأت الحكومة المصرية ضرورة اللاتجاء الى مدربين عسكريين أجانب فانها تختارهم من الرعايا البريطانيين .

٣ — لمصاحبة التعاون الوثيق بين الجيشين المتحالفين يجب بقدر الامكان ألا تختلف أسلحة الجيش المصرى فى نوعها عن أسلحة الجيش البريطانى وتتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية باستعمال وساطتها لتسهيل تقديم هذه الأسلحة من بريطانيا العظمى كلما رغبت الحكومة المصرية فى ذلك .

مستر هندرسن — اللورد باسفيلد واللورد طومسون سيحضرون حالا إذ اضطروا لحضور مناقشات مجلس اللوردات ويحسن ألا تنتظر .

إن هناك نقطا تحتاج إلى المناقشة وهناك أيضا مسألة المذكرات فقد سلمتم لنا مذكرتين ونحن نرى أن الفرق قليل بين مذكراتنا ومذكراتكم ويمكننا أن نعطيكم الآن مذكرة تشمل عدة مسائل لدراستها عند اختلاكم^(١) .

والآن لنبحث في النقط الباقية خصوصا النقط التي أخذنا رأي مجلس الوزراء فيها .

تذكرون أننا في هذا الصباح تناقشنا في المادة ٩ الخاصة بالنقطة العسكرية فرأيناكم قد حذفتم في نصكم عبارة ” باتفاق الطرفين “ . وقد قلنا لكم أن اللجنة لا تتحمل مسؤولية حذف هذه العبارة . واني أخبركم أن مجلس الوزراء قد أجمع على هذا الرأي وأخبركم أيضا أن مذكرتكم الخاصة بالمادة ١٣ وهي المادة الخاصة بالسودان غير مقبولة لدى مجلس الوزراء وهم يقولون إننا ذهبنا بعيدا لارضائكم بأن أضفنا الى المادة ١٣ عبارة : ” مع عدم الاخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية “ .

على أننا فوق ذلك مستعدون لأن نواصل بحث الموضوع معكم وتقديم لكم اقتراحا من جهتنا .

أما في مسألة الامتيازات فقد عملنا جهدنا وتنازلنا عن أشياء فيها ونحن على استعداد لأن نترك كل اشارة الى الامتيازات .

أما في النقطة الباقية وهي الخاصة بالموظفين الأجانب فقد رأى مجلس الوزراء أن يدمج في المذكرة العامة اشارة طفيفة ومعتدلة بالمعنى المقصود .

النحاس باشا — فيما يختص بالمادة التاسعة الخاصة بالنقطة العسكرية لا نستطيع بأي حال قبول عبارة ” باتفاق الطرفين “ ولقد ذهبنا إلى آخر المدى الذي نستطيع معه أن نقبل نقطة عسكرية وبغير ذلك لا نستطيع مطلقا أن نقبلها ، أما الأسباب فقد ذكرناها من قبل ولا حاجة للرجوع اليها .

وفما يتعلق بالمادة ١٣ الخاصة بالسودان فاننا نستغرب كيف أن المذكرة التي قدمناها غير مقبولة مع أنها لا تخرج عن كونها تطبيقا لاتفاقيتي سنة ١٨٩٩ اللتين قيل انهما تكونان أساسا مؤقتا لنظام الادارة في السودان . وفيما يختص بالامتيازات أرجو الايضاح لاني لم أدرك المراد .

أما الاشارة ” الطفيفة المعتدلة “ في مسألة الموظفين الأجانب فقد سبق أن بينا أن كل اشارة في هذا الشأن انما هي قيد جديد . لقد ذهبنا الى أقصى ما يمكن أن نذهب اليه وبذلنا جهدنا لملاقاة المستر هندرسن فنرجو أن يقدر المركز قدره فينتهي الأمر بما وصلنا اليه لأن ذلك يبين القصد الحسن من جانب الفريقين في العهد الجديد الذي نريد أن نجعله عهد صداقة ومحافة مثمرة لصالح البلدين .

(١) وضع الفريق البريطاني هذه المذكرة تبعا لما فهمه من أراء الفريق المصري في المسائل الواردة بها وذلك بقصد الحاقها بمشروع المعاهدة ، وهي ملحقة بآثر هذا المحضر .

مستر هندرسن — إنى لفى غاية الأسف لسماع القرار الذى وصل اليه المفاوضون المصريون بخصوص المادة ٩ لأننا إذا قارنا ما انتهت إليه هذه المادة بالنص الأصيل الموجود فى المقترحات لوجدنا أننا تنازلنا تنازلا كبيرا فى كثير مما كنا نطلبه فيستحيل علينا الآن أن نقبل تنازلا آخر بالموافقة على حذف عبارة ”باتفاق الطرفين“ خصوصا بعد قرار مجلس الوزراء الإجماعى فاذا لم يعد الطرف المصرى النظر فى قراراته لا يسعنى إلا أن أعلن انتهاء المفاوضات .

النحاس باشا — هل يمكن أن ننسحب ونعود فنعطيكم قرارنا النهائى .

وهنا انسحب الفريق المصرى وتداول مدة عشر دقائق ثم عاد فى الساعة السادسة والدقيقة الخامسة .

النحاس باشا — نظرا لأننا وصلنا الى هذه المرحلة الحاسمة نرى أن نتصل بزملائنا فى مصر ويهمنى أيضا أن نتمكن من ابلاغهم مذكرتكم الخاصة بالسودان .

مستر هندرسن — نعم يمكننا تحضيرها وتسليمها لكم، فما هو الزمن الذى يكفيكم للحصول على رأى زملائكم ؟

النحاس باشا — نأمل أن يصل ردهم فى وقت قريب وعند استلامه يمكن الاجتماع ثانية .

مستر هندرسن — لا أظن أن من الضرورى الاستمرار فى الجلسات الطويلة ، فهلا ترون التأجيل الى غد حتى نحضر لكم المذكرة الخاصة بالسودان ونسلمها اليكم ؟

النحاس باشا — حسن .

ورفعت الجلسة على أن يكون الاجتماع المقبل فى الساعة العاشرة والنصف من صباح اليوم التالى ١٤

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

السكرتير

إمضاء : مصطفى الصادق

ملحق لمحضر الجلسة الحادية عشرة

DRAFT EGYPTIAN NOTE

مشروع مذكرة مصرية

SIR,

سيدى

I wish to place on record the understandings which have been reached between us in regard to various important matters arising out of or in connection with the Treaty which we have signed today

In regard to matters of a military character we are agreed as follows :—

1.—British personnel shall be withdrawn from the Egyptian Army and the functions of the Inspector-General and his staff shall terminate.

2.—The Egyptian Government, desiring to perfect the training of the Egyptian Army and intending, as a natural consequence of the alliance which has been established, that such foreign instructors as they may deem necessary shall be chosen from amongst British subjects only, will avail themselves of the advice of a British military mission. His Majesty's Government in the United Kingdom will furnish the military mission which the Egyptian Government desire and will also undertake to receive, and provide training in the United Kingdom for, any personnel of the Egyptian forces which the Egyptian government may desire to send for the purpose of being trained. In the circumstances created by this Treaty the Egyptian Government will naturally not desire to send any personnel of their armed forces to be trained abroad elsewhere than in the United Kingdom.

أود أن أسجل الاتفاق الذى وصلنا اليه فى كثير من النقط الهامة التى تنشأ عن المعاهدة التى وقعناها اليوم أو ترتبط بها .

ففيما يختص بالمسائل العسكرية قد اتفقنا على ما يأتى :

(١) يسحب الموظفون البريطانيون من الجيش المصرى وتلغى وظائف المفتش العام والموظفين التابعين له .

(٢) نظرا لأن الحكومة المصرية ترغب فى استكمال تدريب الجيش المصرى ، وتنوى — كنتيجة طبيعية للتحالف الذى تم عقده — أن تختار المدرسين الأجانب الذين قد ترى حاجة اليهم من بين الرعايا البريطانيين وحدهم ، فانها قد اعترمت أن تنتفع بمشورة بعثة عسكرية بريطانية . وتتولى حكومة صاحب الجلالة البريطانية تقديم البعثة العسكرية التى ترغبها الحكومة المصرية ، كما تتعهد بأن تقبل من ترى الحكومة المصرية إيفادهم من أفراد جيشها للتعلم وتكفل لهم التدريب فى المملكة المتحدة . ونظرا للظروف التى خلقتها هذه المعاهدة فان الحكومة المصرية ان ترغب بطبيعة الحال فى إرسال أحد من موظفى قواتها الحربية ليتدرب بالخارج فى غير المملكة المتحدة .

3.—In the interests of the alliance and in view of the possible necessity of active co-operation between the British and Egyptian forces, the armament and equipment of the Egyptian forces shall not differ in type from those of the British forces. His Majesty's Government in the United Kingdom undertake to use their good offices to facilitate the supply of such armament and equipment from the United Kingdom whenever the Egyptian Government so desire.

4.—With reference to article 9 of the Treaty, it is understood that, if after a survey of the ground in the neighbourhood of Ismailia, the two Governments are not agreed that there is a sufficient area of hard desert, west of the Canal and in the immediate vicinity of Ismailia or westwards between Ismailia and Mahsma railway station, to provide adequate accommodation and training grounds for 8,000 men of the land forces, the Egyptian Government will provide at some place to be agreed upon situated south of Ismailia and west of the Canal a further area of land adequate and suitable for the accommodation and training of 2,500 men of the land forces.

5.—The Egyptian Government will accord, and provide where necessary, all reasonable means of communication and access to and from the localities where the British Troops are situated and will also accord facilities at Port Said and Suez for the landing and storage of British military material and supplies.

6.—The Egyptian Government will provide for the British troops, 8,000 of the land forces and 3,000 of the Air Force, free of cost to the Government of the United Kingdom, in the localities agreed upon in accordance with article 9 of the Treaty and paragraph (4) above, the lands and

(٣) كما أنه لمصلحة التحالف وتلقاء احتمال ضرورة التعاون الفعلي بين القوات البريطانية والمصرية، يجب ألا تختلف أسلحة القوات المصرية ومعدات في الطراز عن نظائرها من أسلحة ومعدات القوات البريطانية. وتتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن تبذل وساطتها لتسهيل توريد تلك الأسلحة والمعدات من المملكة المتحدة كلما طلبت الحكومة المصرية ذلك.

(٤) فيما يختص بالمادة التاسعة من المعاهدة، فإن من المتفق عليه أنه، بعد معاينة الأراضي الواقعة بجوار الاسماعيلية، إذا لم تتفق الحكومتان على وجود مساحة كافية من الصحراء الصلبة غرب القنال بجوار الاسماعيلية مباشرة أو غرباً بين الاسماعيلية ومحطة سكة حديد المحسمة بحيث تفي براحة وتدريب ٨٠٠٠ رجل من القوات البرية، فعلى الحكومة المصرية أن تقدم، في مكان آخر يتفق عليه ويقع جنوب الاسماعيلية وغرب القنال، مساحة أخرى من الأرض مناسبة وصالحة لراحة وتدريب ٢٥٠٠ رجل من القوات البرية.

(٥) تقدم الحكومة المصرية، كلما دعت الحاجة، كل وسائل المواصلات المعقولة للوصول من وإلى الجهات التي ترابط فيها القوات البريطانية، كما أنها تقدم ببورسعيد والسويس التسهيلات اللازمة لتفريغ المهمات الحربية والمؤن البريطانية وخرنها.

(٦) تقدم الحكومة المصرية للجيش البريطانية وعددها ٨٠٠٠ من القوات البرية و٣٠٠٠ من القوات الجوية، دون أن تتحمل الحكومة البريطانية أى نفقة وفي الأماكن المتفق عليها بمقتضى المادة التاسعة من هذه المعاهدة والفقرة الرابعة أعلاه، الأراضي

permanent accommodation, including an emergency water supply, suitable according to modern generally recognised standards and satisfactory to His Majesty's Government. In addition to providing the accommodation above-mentioned the Egyptian Government will take steps, having regard to the character of the localities where British troops will be stationed, to furnish reasonable amenities by planting tree gardens, etc., for the troops. They will also provide a convalescent camp on the Mediterranean coast.

When such accommodation is fully completed the British forces then present in other parts of Egypt will withdraw therefrom and will hand over to the Egyptian Government all land and buildings so vacated, other than those in private ownership.

7.—Subject to any modifications which the two Governments may agree to introduce in the future, the immunities and privileges in jurisdictional and fiscal matters, including freedom from taxation, at present enjoyed by the British forces in Egypt will continue to be extended to all the armed forces of His Britannic Majesty in that country. The Egyptian Government will take the necessary steps to ensure that the altered conditions after the transfer of the British troops to the localities mentioned above will not render their position as regards immunities and privileges in any way less favourable than that which they at present enjoy in Egypt.

8.—Unless the two Governments agree to the contrary, the Egyptian Government will prohibit the passage of aircraft over the territories situated on either side of the Suez Canal and within 20 kilometres of it. This prohibition will not, however, apply to the forces of the two Governments or to services maintained by genuinely British or Egyptian organisations, operating under the authority of the Egyptian Government.

والمستلزمات الدائمة بما فيها توفير الماء الذى قد تستلزمه الطوارئ على أن يكون ذلك مطابقا لأحدث النظم المقررة ومرضيا للحكومة صاحب الجلالة .

وفوق ذلك فإن الحكومة المصرية نظرا لطبيعة الجهات التى ستعسكر فيها الجيوش البريطانية ، ستتخذ الإجراءات اللازمة لتوفير أسباب الترفيه للجيوش بغرس حدائق الأشجار وغيرها كما أنها ستعد معسكرا للتقاهة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط .

وعند ما تتم هذه المعدات تنسحب إليها القوات البريطانية التى توجد حينئذ فى أنحاء مصر الأخرى ، وتسلم إلى الحكومة المصرية كل الأراضى والمباني التى أخلتها عدا ما يكون منها ملكا خاصا .

(٧) يستمر ما تتمتع به القوات البريطانية الآن فى مصر من الحصانة والامتيازات فى المسائل القضائية والمالية بما فى ذلك الاعفاء من الضرائب ساريا بالنسبة لجميع القوات المسلحة لصاحب الجلالة البريطانية فى تلك المملكة على أن يكون ذلك خاضعا لما قد تتفق عليه الحكومتان فى المستقبل من التعديلات . وتتخذ الحكومة المصرية الإجراءات اللازمة التى تضمن ألا يكون مركز الجيوش البريطانية فى الأحوال الجديدة بعد انتقالها الى الأماكن المذكورة آنفا أقل بأى شكل من الأشكال فيما يتعلق بالحصانة والامتيازات من المركز الذى تتمتع به الآن فى مصر .

(٨) تمنع الحكومة المصرية الطيران فوق الأراضى الواقعة على جانبي قنال السويس وعلى مسافة ٢٠ ك . م . منها ما لم تتفق الحكومتان على غير ذلك . على أن هذا المنع لا يسرى على قوات الحكومتين ولا على خطوط الطيران التى تديرها هيئات بريطانية أو مصرية صميعة تعمل تحت سيطرة الحكومة المصرية .

9.—Tb Egyptian Government will give all necessary facilities to British aircraft, personnel and stores on passage to and from the aerodromes placed at the disposal of the British forces in accordance with Article 9 of the Treaty and for the purpose of such passage will secure the maintenance and availability at all times of such aerodromes and landing grounds in Egyptian territory as are required. Visits by representatives of the British Air Force for the purpose of ascertaining the condition of such aerodromes and laying the necessary fuel dumps shall be permitted. His Majesty's Government will give reciprocal facilities in their aerodromes in the Canal zone to Egyptian Military Aircraft, personnel and stores on passage to and from Egyptian Aerodromes.

In regard to other matters :

10.—The Egyptian Government, though they intend to abolish the European Bureau of the Public Security Department, are resolved nevertheless to retain for at least five years from the coming into force of the Treaty a certain European element in their city police which will remain for the same period under the command of British officers.

II.—The Egyptian Government are anxious to have expert assistance for the extensive programme of internal reforms which they contemplate. They intend to maintain for at least five years from the date of the coming into force of the Treaty, the employment of British subjects in the posts of Financial Adviser to the Egyptian Government and Judicial Adviser to the Ministry of Justice. The occupants of these posts hold their appointments as Egyptian officials from the Egyptian Government.

12.—The Egyptian Government, in view of the treaty of friendship and alliance signed today, will

(٩) تمنح الحكومة المصرية جميع التسهيلات اللازمة للطائرات البريطانية وللموظفين البريطانيين والمهمات في طريقهما من المطارات الموضوعة تحت تصرف القوات البريطانية أو إليها وفقاً للمادة التاسعة من المعاهدة . ولهذا الغرض تضمن الحكومة اعداد المطارات وأراضى النزول في الأراضى المصرية وتيسير الوصول إليها في جميع الأوقات وتسمح بالزيارات التي يقوم بها ممثلو القوات الجوية البريطانية لتمتد حالة هذه المطارات ووضع مستودعات الوقود اللازمة . وتمنح حكومة صاحب الجلالة البريطانية تسهيلات مقابلة في مطاراتها بمنطقة القنال للطائرات الحربية المصرية والموظفين المصريين والمهمات في طريقها من المطارات المصرية وإليها .

أما فيما يتعلق بالمسائل الأخرى :

(١٠) فان الحكومة المصرية ولو أنها تنوى إلغاء الادارة الأوربية التابعة لادارة الأمن العام إلا أنها تعتزم مع ذلك استبقاء عنصر أوروبي في بوليس مدنها لمدة خمس سنوات على الأقل من تاريخ تنفيذ هذه المعاهدة على أن يبقى هذا العنصر طول المدة المذكورة تحت قيادة ضباط بريطانيين .

(١١) بما أن الحكومة المصرية ترغب في الاستعانة بخبراء في تنفيذ ما تنويه من برنامج اصلاحاتها الداخلية الواسع النطاق. فانها تعتزم استبقاء استخدام رعايا بريطانيين في وظيفة المستشار المالى للحكومة المصرية والمستشار القضائى في وزارة الحقانية لمدة خمس سنوات على الأقل من تاريخ تنفيذ المعاهدة . ويعتبر شاغلا هاتين الوظيفتين موظفين مصريين من قبل الحكومة المصرية .

(١٢) نظرا لمعاهدة الصداقة والتحالف الموقع عليها اليوم، تفضل الحكومة المصرية بطبيعة الحال وكقاعدة عامة الرعايا البريطانيين

naturally, when engaging the services of foreign experts, as a rule give preference to British subjects possessing the necessary qualifications.

13.—The two Governments agree that the question of the indebtedness of the Sudan to Egypt shall now be examined with a view to settlement on fair and equitable lines and that for this purpose a representative of the Treasury of the United Kingdom and of the Egyptian Ministry of Finance should discuss the question as soon as the treaty comes into force.

14.—The two Governments are agreed that there shall be no discrimination in the Sudan between British subjects and Egyptian nationals in matters of commerce and immigration or the possession of property. It has further been agreed that, if the Treaty is worked in the same friendly spirit in which it has been negotiated, His Majesty's Government in the United Kingdom will be prepared to examine sympathetically a proposal for the return to the Sudan of an Egyptian battalion simultaneously with the withdrawal of the British forces from Cairo.

15.—As regards the method by which international conventions are to be made applicable to the Sudan the two Governments are agreed as follows :

The Conventions which it will be desired to apply to the Sudan will naturally be conventions of a technical or humanitarian character.

In cases where such a convention is signed on behalf of both Egypt and the United Kingdom, and it is desired that the convention should be applied to the Sudan, the British and Egyptian delegates will at a convenient moment make a joint declaration, to be duly placed on record, to the effect that their signatures on behalf of Egypt and the

الذين تتوافر فيهم المؤهلات اللازمة عند التعاقد على استخدام الخبراء من الأجانب .

(١٣) اتفقت الحكومتان في شأن الدين الذى على السودان لمصر على وجوب فحصه الآن بقصد الوصول الى تسوية تقوم على أساس من العدل والإنصاف . ولهذا الغرض يجب بمجرد تنفيذ المعاهدة أن يقوم مندوب عن مالية المملكة المتحدة ومندوب عن وزارة المالية المصرية بفحص هذا الموضوع .

(١٤) اتفقت الحكومتان على ألا يكون هناك تمييز في السودان بين الرعايا البريطانيين وبين الأهالى المصريين في شؤون التجارة والمهاجرة أو في حيازة الملكية . كما اتفقتا على أنه إذا طبقت المعاهدة بنفس الروح الودية التى جرت بها المفاوضات فإن حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة تكون مستعدة لأن تبحث بروح العطف اقتراح إعادة أورطة مصرية إلى السودان في نفس الوقت الذى تنسحب فيه القوات البريطانية من القاهرة .

(١٥) وفيما يتعلق بطريقة سريان الاتفاقات الدولية على السودان اتفقت الحكومتان على ما يأتى :

ستكون الاتفاقات التى تتجه الرغبة نحو سريانها على السودان بطبيعة الحال اتفاقات ذات صفة فنية أو إنسانية .

وفي الأحوال التى يجرى التوقيع فيها على اتفاق بهذه الصفة بالنيابة عن كل من مصر والمملكة المتحدة وتتجه الرغبة نحو تطبيقه على السودان ، يجب على المندوبين المصريين والبريطانيين أن يصدروا فى الوقت المناسب تصريحاً مشتركاً يسجل فى حينه ويفيد بأن توقيعهما بالنيابة عن مصر والمملكة المتحدة على

United Kingdom respectively are intended, taken together, to cover the Sudan, and (in cases where the convention requires ratification) that, when the ratifications of both the King of Egypt and His Britannic Majesty have been deposited, the convention will become applicable to the Sudan in accordance with its terms. If no such declaration is made the convention will not become applicable to the Sudan, unless by the method of accession, to which reference is made later.

In cases where such a declaration has been made, no special mention would be made of the Sudan in the instruments of ratification.

In some cases, where the convention provides for subsequent accession, and it may be convenient that the convention should be applied to the Sudan by this method, accession would be effected by a joint instrument signed on behalf of Egypt and the United Kingdom respectively by two persons duly appointed for the purpose. the method of depositing the instrument of accession would be the subject of agreement in each case between the two Governments. In such cases no question of ratification arises.

At international conferences where such conventions are negotiated the Egyptian and British delegates would naturally keep in touch with a view to any action which they may agree to be desirable in the interests of the Sudan.

16.—With regard to Article 12 of the Treaty the Egyptian Government, anxious to mark the satisfaction which the appointment of a British representative as the first Ambassador in Egypt affords them intend that his precedence in relation to the representatives of other Powers shall extend to his successors.

التوالى يراد به في جملة أن يشمل السودان، وأنه (في الأحوال التي يقتضى الاتفاق فيها تصديقا) يسرى هذا الاتفاق على السودان طبقا لنصوصه عند الانتهاء من تصديق كل من ملك مصر وصاحب الجلالة البريطانية فإذا لم يصدر هذا التصريح فلا يسرى الاتفاق على السودان إلا بطريق الانضمام المشار إليه فيما يلي .

وفي الأحوال التي يصدر فيها هذا التصريح لا يقتضى الأمر إشارة خاصة الى السودان في وثائق التصديق .

وفي بعض الحالات التي ينص الاتفاق فيها على انضمام لاحق ، ويكون سريانه على السودان بهذه الطريقة مناسبة ، يجرى هذا الانضمام بوثيقة مشتركة يتولى التوقيع عليها بالنيابة عن مصر والمملكة المتحدة بالتوالى شخصان معينان لهذا الغرض . ويجب أن تكون طريقة إيداع وثيقة الانضمام ، موضوع اتفاق في كل حالة بين الحكومتين . وفي مثل هذه الحالات لا تكون هناك ضرورة للتصديق .

وفي المؤتمرات الدولية التي تجرى فيها المفاوضات على مثل هذه الاتفاقات ، يتصل المندوبان البريطاني والمصري ببعضهما بطبيعة الحال فيما يتعلق بأى إجراء يتفقان على أنه مرغوب فيه لصالح السودان .

(١٦) فيما يختص بأحكام المادة ١٢ من المعاهدة ، تنوى الحكومة المصرية رغبة منها في إظهار رضائها عن تعيين ممثل بريطاني كأول سفير في مصر أن تجعل أسبقيته على سائر ممثلي الدول الأخرى شاملة خلفاءه في مركزه .

ملاحظة

اختلى المستر هندرسن ودولة النحاس باشا والأستاذ مكرم عبيد بعد الجلسة للمناقشة معا وقال دولة النحاس باشا للمستر هندرسن فى أثناء هذه المناقشة اننا ألقينا نظرة عاجلة على المذكرة التى سلمها الينا الفريق البريطانى بجلسة اليوم ولنا عليها ملاحظات كثيرة هامة نحتفظ بأبدائها ونكتفى الآن بأن نذكر منها على سبيل التمثيل ما يلى :

(١) لا نقبل تقييد الحكومة المصرية بارسال بعثاتها الحربية الى المملكة المتحدة دون غيرها .

(٢) جاء فى الفقرة السادسة من المذكرة أن الحكومة المصرية تتعهد بأن تبني للقوات البريطانية ثكثات تسع ثمانية آلاف جندي وثلاثة آلاف من رجال الطيران وفاتكم أن هناك بالاسماعيلية ثكثات تسع خمسة آلاف وخمسمائة جندي فليس على الحكومة المصرية إذن إلا أن تقيم ثكثات للعدد الباقى .

(٣) جاء بالفقرة العاشرة أن الحكومة المصرية تحتفظ بعنصر أوروبى فى بويس المدن لمدة لا تقل عن خمس سنوات ونحن نصر على رأينا فى ضرورة تحديد هذه المدة بخمس سنوات فقط بحيث لا تزيد عنها على أن يستغنى كل عام عن خمس العناصر الأوروبى ويحل محله مصريون .

(٤) فيما يختص بالمستشارين المالى والقضائى لا نوافق على بقاءهما فى منصبيهما مدة خمس سنوات ولكننا اجابة لرغبتكم وبناء على ما أشرتم إليه من قصر المدة الباقية على انتهاء عقديهما نقبل بقاءهما الى نهاية هذين العقدین .

وقد عاد دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم عبيد الى زملائهما بعد نصف ساعة وذكر دولة النحاس باشا أنهما اتفقا مع المستر هندرسن للتقريب بين وجهتى النظر على أن يجتمع بعض رجال القانون البريطانيين بالفريق المصرى لعلهم يوفقون الى نص يرضى الطرفين فى مسألة القنال وعلى ذلك انصرف الجميع .

وفى الساعة التاسعة والنصف مساء حضر المستر بكيت المستشار القانونى لوزارة الخارجية البريطانية الى فندق هايد بارك للتفاهم على صيغة المادة التاسعة ومكث ساعتين مع دولة الرئيس ما

رئيس الوفد

إمضاء : مصطفى النحاس

محضر الجلسة الثانية عشرة

(يوم الأربعاء ١٦ أبريل الساعة ١٠ ونصف صباحاً)

وصل الفريق المصرى الى وزارة الخارجية البريطانية فى الميعاد المحدد فقابله المستر سلبى فى حجرة انتظار السفراء وأبلغ دولة النحاس باشا أن المستر هندرسن يريد مقابلته هو وحضرات المفوضين المصريين، فوافق دولة الرئيس على ذلك، ثم حضر المستر هندرسن وعقدت الجلسة دون أن يحضرها أحد غيره من أعضاء اللجنة البريطانية ودون أن يحضرها أحد من السكرتيرين المصريين أو الانجليز وقد انتهى الاجتماع فى الساعة الواحدة والدقيقة الأربعين بعد الظهر

محضر الجلسة الثالثة عشرة

(يوم الأربعاء ١٦ أبريل سنة ١٩٣٠ الساعة الخامسة بعد الظهر)

عقدت الجلسة فى الميعاد المحدد ولم يحضرها من الفريق البريطانى الا المستر هندرسن أما الفريق المصرى فقد حضرها بكامل هيئته ولم يحضر أحد من السكرتيرين المصريين أو الانجليز وقد انتهى الاجتماع فى الساعة الثامنة الا عشر دقائق مساء .

اقترح صيغ مختلفة

لمادة السودان

تعقيب

لم يدون محضر لهاتين الجلستين وقد دارت فيهما المناقشات حول المادة ١٣ وهى الخاصة بمسألة السودان وتتلخص هذه المناقشات فى أن الفريق المصرى اقترح أن ينص فى المذكرة الملحقة بالمعاهدة على أنه :

By application of the 1899 Conventions, as provided for under article 13 of the Treaty, the High Contracting Parties agree that, once the Treaty is ratified, they will begin by restoring the *de facto* position before 1924. The said Conventions necessarily entail that there shall be no restrictions upon Egyptians as to emigration, property and commerce.

”تطبيقاً لاتفاقيتى سنة ١٨٩٩ كما هو نص المادة ١٣ من هذه المعاهدة اتفق الطرفان المتعاقدان على أنهما بمجرد التصديق على المعاهدة يبدأان باعادة الحالة الفعلية الى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ وهاتان الاتفاقيتان تستبعدان حتماً ألا يكون هناك أى قيد على المصريين فيما يتعلق بالهجرة والتملك والمتاجرة“ .

وقد أجاب المستر هندرسن بأنهم لا يستطيعون قبول ما جاء بهذه المذكرة بخصوص البدء بإعادة الحالة الى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ كما لا يستطيعون فيما يختص بعودة الجيش أن يعرضوا شيئاً أكثر مما ورد في المقترحات .

أما عن مسألة الهجرة والملكية والتجارة فقد قال المستر هندرسن إنه اذا لم يمانع حاكم السودان فانهم يقبلون أن ينص في المذكرة الملحقة بالمعاهدة على أنه :

There shall be no discrimination in the Sudan between British subjects and Egyptian Nationals in matters of commerce and emigration or the possession of property.

” لا يكون هناك أى تفريق بين الرعايا البريطانيين والأهالى المصريين فى السودان فى مسائل المتاجرة والهجرة أو حيازة الملك (١) “

وأخيراً اقترح الفريق المصرى أن ينص فى المذكرة الملحقة بالمعاهدة على ما يأتى :

In view of the present difficulty of obtaining the necessary data for applying and carrying into effect the provisions of the 1899 Conventions, the High Contracting Parties agree to enter into pourparlers in the course of the year following the ratification of the Treaty with a view to agreeing upon such application. In the meantime there shall be no restrictions upon the subjects of either of the High Contracting Parties as to matters of commerce, emigration and property.

” بالنسبة للصعاب الحالية فى الحصول على المعلومات اللازمة لتطبيق وتنفيذ نصوص اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخلوا فى مفاوضات فى سنة التالى للتصديق على المعاهدة فى محادثات بقصد الاتفاق على هذا التطبيق وفى نفس الوقت لا يكون هناك أى قيد على رعايا أى فريق من الفريقين المتعاقدين فى مسائل المتاجرة والهجرة والملكية “.

ولكن المستر هندرسن رفض قبول هذا النص واقترح أن يضاف الى مواد المعاهدة النص الآتى :

The High Contracting Parties agree, if either of them should so request, to enter into friendly discussions within one year from the coming into force of the Treaty with regard to any question arising out of the application of the present Treaty with respect to which any difficulty may have arisen.

” اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخلوا اذا طلب أحدهما ذلك فى مناقشات ودية فى بحر سنة من تاريخ نفاذ المعاهدة وذلك بالنسبة لأى مسألة تنجم من تطبيق المعاهدة الحالية وتكون قد نشأت عنها صعوبة ما “.

”وقد قال المستر هندرسن إن هذا النص يشمل كل ما يتعلق بتطبيق مواد المعاهدة ومنها المادة الخاصة بالسودان فرفض الفريق المصرى ذلك اذ لا جديد فيه بل هو تكرار لما جاء فى المادة ١٥ من المقترحات كما أنه ليس فيه أية اشارة الى تطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ وتنفيذهما وهو ما طالب الفريق

(١) أبلغ المستر هندرسن بعد ذلك دولة النحاس باشا بأنه أرسل تلغرافاً الى حاكم السودان لأخذ رأيه فى ذلك بغية الرد بالقبول .

المصرى حفظ الحق في المناقشة فيه في غضون السنة التالية للمصادقة على المعاهدة ومن جهة أخرى فانه يخشى أن يفهم من هذا النص أن الالتجاء الى عصبة الأمم عند الخلاف في تطبيق المعاهدة مقصور على مدة سنة وفي ذلك ما فيه من الاخلال بحكم المادة ١٥ فاقترح المستر هندرسن أن تضاف الى هذه المادة العبارة الآتية : "مع عدم الاخلال بأحكام المادة ١٥" . وعبارة "أى مادة من مواد" . بحيث يصبح النص كما يأتى :

Without prejudice to the provisions of article 15, the high Contracting Parties agree, if either of them should so request, to enter into friendly discussions within one year from the coming into force of the Treaty with regard to any question arising out of the application of any article of the present treaty with respect to which any difficulty may have arisen.

"مع عدم الاخلال بأحكام المادة ١٥ اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخلأ اذا طلب أحدهما ذلك فى مناقشات ودية فى بحر سنة من تاريخ نفاذ المعاهدة وذلك بالنسبة لآى مسألة تتجى من تطبيق أى مادة من مواد المعاهدة الحالية وتكون قد نشأت عنها صعوبة ما" .

فرفض الفريق المصرى ذلك أيضا لعدم النص على حالة الخلاف فى تطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ بالذات واقترح تذليلا للصعوبات أن ينص فى المذكرة الملحقة على ما يأتى :

If any difficulty arises between the two High Contracting Parties as to the application and carrying into effect of the 1899 Conventions, the two parties agree to enter into pourparlers in the course of the year following the ratification of the Treaty with a view to agreeing upon such application. Meanwhile, there shall be no restrictions upon the subjects of either of the High Contracting Powers as to property, commerce and emigration.

"إذا نشأت أية صعوبة بين الطرفين المتعاقدين بالنسبة لتطبيق وتنفيذ اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ يوافق الطرفان على الدخول فى محادثات فى غضون سنة من تاريخ التصديق على المعاهد؛ بقصد الاتفاق على هذا التطبيق . وفى نفس الوقت لا يكون هناك أى قيد على رعايا أى فريق من الفريقين المتعاقدين فى الملكية أو المناجرة أو الهجرة" .

فرفض المفاوضون البريطانيون هذا النص مصارحين بأنهم لا يريدون أن يتعرضوا لإثارة مناقشة فى مسألة السودان أمام البرلمان ولا أن يتحملوا مسئولية حلها فى الوقت الحالى وأنهم لا يمكنهم تطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ بإشراف مصر فى الإدارة وبالجملة لا يمكنهم تغيير الحالة الراهنة فى السودان

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

محضر الجلسة الرابعة عشرة

(يوم الأربعاء ١٦ أبريل الساعة ١١ والدقيقة ٣٠ مساء)

مسألة السودان

عقدت هذه الجلسة بدار المفوضية المصرية بعد مأدبة عشاء أقامها دولة النحاس باشا للمستر هندرسن واءضاء اللجنة البريطانية وغيرهم من كبار الساسة الانجليز .

وحضر الجلسة المستر بكت المستشار القانونى لوزارة الخارجية البريطانية .

مستر هندرسن — يؤسفى أن أصرح فى هذا الاجتماع بأننا لا نستطيع بحال الموافقة على طلبات الوفد المصرى فيما يختص بالسودان نظرا لمركز الحكومة البريطانية الدقيق فى البرلمان . وأحب أن ألفت النظر إلى أننا فى مقترحاتنا لم نبت فى هذه المسألة نهائيا بل تركنا الباب مفتوحا للمستقبل فلا يجوز والحالة هذه أن تفشل مفاوضاتنا من أجلها . أرجو أن يعير الوفد المصرى هذه المسألة اهتمامه .

النحاس باشا — وأنا أيضا بعد أن خطونا هذه الخطوات الواسعة فى سبيل الاتفاق آسف لأن أرانا نختلف كل هذا الاختلاف من أجل تطبيق مادة اتفقنا على مبدئها نحن متفقون على نظام اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ ومع ذلك ترفضون أن يقال إن تفاصيل تطبيق هاتين الاتفاقيتين تترك لمحادثات تجرى بيننا فيما بعد مع أن كل مادة من مواد المعاهدة إنما توضع لأجل أن تطبق . لا أدرى كيف يمكن أن نعرض للاننيار ذلك البناء العظيم الذى أقناه فى هذه المفاوضات بكل عناية واهتمام وأن نخرج بعد كل هذه المجهودات بنتيجة غير مرضية مع أننا لم نطلب شيئا مخالفا فى روحه لمقترحات المستر هندرسن ومع أن المسألة كلها لا تخرج كما قلت عن كونها مجرد تطبيق لمبدأ أقره الطرفان . يقول المستر هندرسن أن المادة العامة التى يقترح إضافتها إلى المقترحات كافية كل الكفاية لتحقيق ما نريده فاذا كان الأمر كذلك فلماذا لا توضع العبارة التى نطلبها وهى أنه "فى مدى سنة من تاريخ التصديق على المعاهدة تجرى المحادثات بين الطرفين المتعاقدين للاتفاق على طريقة تطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩" .

تلك هى المسألة لا أكثر ولا أقل فهل يصح أن ينهار جميع ما وصلنا إليه من جراء هذه العبارة مع أن تطبيق كل مادة من مواد المعاهدة واجب لذاته من يوم التصديق عليها ومن حق مصر أن تطالب به إذ أن المعاهدة لم توضع لغير التطبيق ، ولا يجب أن يغيب عنكم أننا فى عبارتنا لانطالب بتطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ بمجرد التصديق على المعاهدة بل نطالب بإيجاد فرصة للاتفاق على أمر التطبيق فى غضون سنة من هذا التصديق ومن ذلك ترون مبالغ ما وصلنا إليه من التساهل . إن مسألة السودان حيوية إلى الدرجة القصوى بالنسبة لمصر ولقد تساهلنا كثيرا فى مسألة قنال السويس وهو لبريطانيا العظمى أقل أهمية وحيوية من السودان لمصر ونحن لا نستطيع أن نواجه مواطنينا إذا أغفلنا مسألة السودان كل هذا الاغفال .

مستر هندرسن — ردا على ذلك أذكر أن كثيرا مما قاله دولة الباشا عن متاعبه في مصر ينطبق تماما على مركزنا هنا فإذا كان يستحيل عليكم أن تترشحوا عن موقفكم الحالى فكذلك يستحيل علينا نحن المفاوضين البريطانيين أن تترشح عن موقفنا والأمر يتلخص فيما يلى :

اننا فى الصيف الماضى بدلا من أن نلجأ إلى حل بعض التحفظات على حدة رأينا أن نعالج المسألة الكبرى مرة واحدة بتسوية جميع العلاقات بيننا وبين مصر وقد كانت هذه جرأة عظيمة منا خصوصا إذا تذكرنا ما أصاب المفاوضات السابقة كلها من الفشل ومع ذلك لم يثن لنا عزم بالرغم من أننا حكومة أقلية . واليك ما فعلناه : خلقنا أولا جوا طيبا بين البلدين بأن خطونا خطوة جريئة جدا أظنكم تقدرونها قدرها ثم قدمنا مقترحات فظلت معروضة أمام الشعبين المصرى والانجليزى أكثر من سبعة أشهر ، وقد صرح المستردالتون كما صرحت أنا للأستاذ مكرم بأننا لا نريد مطلقا أن نعقد معاهدة مع محمد محمود باشا ولكن نعطيه مقترحاتنا لعرضها على الشعب المصرى وقد أصررنا على أن يكون الاتفاق مع حكومة نيابية ونتج عن ذلك إعادة الحياة الدستورية الى مصر ومع أن الوفد كان غير محبوب فى انجلترا فقد صرحنا باننا مستعدون للمفاوضة مع الحكومة النيابية التى تسفر عنها انتخابات حرة تجرى فى مصر ثم جرت الانتخابات وحصل الوفد على الأغلبية الكبرى وتولى النحاس باشا وزملاؤه الحكم فحاولنا مرارا بواسطة المندوب السامى أن نتحقق من موقفهم بإزاء المقترحات ولكن حكومة مصر رأت ألا تقول شيئا وفضلت أن تأتى إلى هذه البلاد للمفاوضة فرحبت بفكرة المفاوضة معتقدا أنها ستكون على أساس مقترحاتى . وظننت أنه مهما قام فى المفاوضات من العقبات فإننا لا بد أن نتغلب عليها ولو أنى علمت من أول الأمر خطة الحكومة المصرية بإزاء المقترحات وطلباتها فى مسألة السودان لأفهمتها فى الوقت المناسب حقيقة موقفنا من هذه المسألة فليس على والحالة هذه أية مسئولية فيما وصل الأمر إليه بل المسئولية واقعة على غيرى . وأحب أن أذكركم بأن ثروت باشا حينما وجد أنه لا يستطيع إيجاد حل لمسألة السودان بيننا هو يستطيع حل المسألة الكبرى الخاصة بمصر قرر بالاتفاق مع السير اوستن تشمبرلان ألا يشيرا إلى السودان فى مشروع المعاهدة وأراد بذلك اثبات حسن نية الحكومة المصرية وأن يترك للزمن اظهار روح الصداقة من جانب مصر فتعمل التجارب الطيبة عملها فى اقناع الحكومة البريطانية بأنه لا خطر على مصالح البلدين المشتركة فى السودان اذا أجيبت المطالب المصرية الخاصة بها . وقد أظهر بذلك ثروت باشا حكمة سياسية .

انكم إذا كنتم ترون أنه يصح أن تقطع المفاوضات من أجل هذه المسألة فإنى أقبل هذا الموقف أسفا .

لقد بذلنا كل جهدنا لإجابة رغباتكم فى مسألة السودان فلم نوفق لإرضائكم فلنحصر كل جهودنا فى تسوية المسألة الكبرى أولا . يقول دولة النحاس باشا انه لا يطالب أكثر من إعطائه فرصة للكلام فى تطبيق اتفاقيتى السودان ونحن نرى أننا قد أعطينا هذه الفرصة فبيئنا بوضوح أنه إذا أراد أحد الطرفين أن يدخل فى محادثات ودية فى غضون سنة من تاريخ التصديق على المعاهدة بالنسبة لأى مسألة تتج من تطبيقها فله ذلك . ودعونى أقول وزملائى على ذلك شهود إننا لم نأخذ رأى

مجلس الوزراء في إضافة هذا النص الى المعاهدة ولكنى أعتقد أنه من العدل اعطاء فرصة كهذه إذ لابد من أن تقوم بعض المصاعب عند تطبيق بعض النصوص . والآن ونحن قريبون من الخاتمة أرى أنه يجب أن نجازف قليلا فقد أصبحت التسوية أو كادت تصبح في قبضة يدينا وإذا ضاعت هذه الفرصة فإنى أخشى ألا تعود في وقت قريب بل لا أظن أحدا يستطيع أن يقول إن فرصة طيبة كهذه ستسنع في مستقبل الأيام إذا لم نستطع تسوية المسألتين فلنقنع الآن بتسوية المسألة الكبرى بين مصر وإنجلترا ولنترك المسألة الأخرى كما قلت لفعل الزمن .

تظنون اننا أغلقنا الباب في وجه مسألة السودان مع أننا لم نغلق الباب دون ما يطلبون لذلك أناشدكم أن تقبلوا الفرصة السانحة وأن تذكروا أننا اجتهدنا كثيرا جدا في إجابة رغباتكم . وأرجو أن أتمكن غدا من إلقاء تصريح في البرلمان يبعث على السرور بين البلدين .

إذا ذكركم متاعبكم في مصر فإنى أرجو أن تذكروا أيضا أن أمامى متاعب كبيرة . وسيكون من دواعى الاعتباط أن نتمكن من تسوية العلاقات بين مصر وإنجلترا فإذا نفذت المعاهدة بعد ذلك بروح الاخاء والمحبة أمكن التعاون على تخطى باقى العقبات وحل المشكلات التى نحاول الآن حلها دون نجاح .

هذا هو موقفى وأنا متفاهم فيه مع زملائى الذين يؤيدوننى فى كل ما قلت .

النحاس باشا — أحب أن تتروى فى الأمر لأنه خطير حقا ونحن لا نستطيع أن نطمئن الى النص العام الذى يشير اليه المستر هندرسن .

مستر هندرسن — متى نعود الى الاجتماع؟ سأكون غدا فى البرلمان حوالى الساعة ١١ صباحا لأجيب على سؤال وجه الىّ عن المفاوضات فإذا استطعنا أن نتقابل فى وزارة الخارجية الساعة ٩ ونصف أو ١٠ صباحا أكون شاكرا لأعرف بالضبط كيف أجيب على هذا السؤال .

النحاس باشا — اذن نتقابل غدا فى الساعة العاشرة صباحا .

مستر هندرسن — ولكنى بطبيعة الحال لا أستطيع أن أبقى معكم طويلا فساؤطر الى أن أترككم فى الساعة العاشرة والدقيقة ٥٥ للذهاب الى البرلمان ثم أعود بعد الإجابة .

وانتهت الجلسة فى الساعة ١٢ والدقيقة ٤٥ صباحا ٤

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

السكرتير

إمضاء : مصطفى الصادق

ملاحظة

بقى المستر كامبل بعد انتهاء الجلسة مع الوفد المصرى محاولا إيجاد صيغة يرضاها الطرفان فى مسألة السودان وقد تم الاتفاق معه على النص على إعادة أورطة مصرية الى السودان بمجرد التصديق على المعاهدة ووعد المستر كامبل بأن يدافع عن هذا الحل لدى المستر هندرسن واللجنة البريطانية على أن تبقى المادة بالنص الذى قبل الفريق البريطانى تعديلها اليه ومع إضافة المادة العامة بخصوص التطبيق وقد انتهى هذا الاجتماع الخاص فى الساعة الثانية ونصف صباحا ٤

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

الجلسة الخامسة عشرة

(يوم الخميس ١٧ أبريل الساعة العاشرة صباحا)

الاتفاق على استشارة الوزراء
في مصر — ترتيب العمل

وصل الفريق المصرى فى الميعاد المحدد الى غرفة انتظار السفراء بوزارة الخارجية البريطانية فحضر اليه المستر كامبل وقال إنه آسف لأن يحمل خبرا غير سار فقد حمل الى اللجنة البريطانية آخر ما وصل اليه الوفد المصرى وعليه الآن أن يحمل الى الوفد رد اللجنة البريطانية وهو يتلخص فيما يأتى :
(١) لا تقبل اللجنة إعادة فرقة مصرية الى السودان .

(٢) انهم مستعدون لأن يدرسوا مع الوفد المذكورة الخاصة بالامتيازات الأجنبية .

(٣) إن المستر هندرسن مضطرا لالقاء تصريح فى البرلمان حوالى الساعة ١١ صباحا وسيضمنه أحد أمرين : إن المفاوضات فشلت وانقطعت . أو أن الاتفاق تام على كل شىء الا مسألة أو مسألتين أجل الاتفاق عليهما الى ما بعد عطلة عيد الفصح .

النحاس باشا — نحن فى حالة يستحيل علينا فيها القبول ولكننا مضطرون الى استشارة زملائنا فى مصر فنحن اذن محتاجون الى بعض الوقت لأن المسألة خطيرة جدا .

ثم خرج المستر كامبل وبعد قليل حضر المستر هندرسن .

مستر هندرسن — أخبرنا المستر كامبل بأنكم فى حاجة الى بعض الوقت لاستشارة زملائكم بمصر ولا شك أنه من العدل أن تجابوا الى هذا الطلب ولكن الى أن تتم هذه الاستشارة أحب أن أعرف ما إذا كنتم مستعدين لمواصلة البحث فى مسألة الامتيازات . إن المستر كامبل والمستر مرمى يشتغلان بهذه المسألة فهل توافقون على بحثها معهما أم تفضلون الانتظار الى ما بعد الاستشارة أم ترون تأجيل المفاوضات كلها ؟ إنى مضطر الآن الى الذهاب للبرلمان وقد أعددت له تصريحاً أحب أن أعرضه أولاً عليكم وهذا هو نصه :

” لقد دارت كما يعلم المجلس فى الأسابيع الماضية مناقشات بين المفاوضين المصريين وبين حكومة جلالة الملك التى كانت ترجو أن يتم الاتفاق قبل إجازة عيد الفصح ولكن بعض المسائل الهامة اكتنفها بعض الصعوبات فأجلت المناقشات إلى ما بعد العطلة “ .

النحاس باشا — نحن مستعدون لمواصلة البحث فى مسألة الامتيازات وفى المسائل الأخرى . وإننا ملاحظات هامة على كثير مما ورد فى المذكرة التى سلمت إلينا أول أمس نريد إبداءها بحضورك لأنها متعلقة بالموضوع لا بالشكل .

مستر هندرسن — وما هى المدة التى تظنونها كافية لاستشارة زملائكم فى مصر ؟

النحاس باشا — إن مدة العطلة كافية فيما أظن .

مستر هندرسن — حسنا — سيحضر الآن المستر كامبل والمستر مري ليجثا معكم في مسألة الامتيازات وسأعود إليكم بعد الساعة ١٢ ولكن هل تظنون اننا نستطيع الاجتماع يوم الاثنين من الأسبوع المقبل أى بعد عشرة أيام .

النحاس باشا — يحسن ان نقول إننا أجلنا اجتماعنا إلى ما بعد العطلة .

مستر هندرسن — أتمنى لكم عطلة سعيدة . أما أنا فأرجو أن أقضى عطلة العيد في سكوت وراحة ثم أعود يوم الثلاثاء . لقد وقعت أمس معاهدة مع روسيا وكنت أحب أن يتم أيضا امضاء المعاهدة معكم . أرجو إذا وجدتم في آخر الأسبوع القادم أنكم غير مستعدين أن تخبروني حتى لا أضطر إلى العودة من إجازتي بغير مبرر .

وهنا خرج المستر هندرسن وبعد لحظة قصيرة حضر المستر كامبل والمستر مري لمواصلة البحث في مسألة الامتيازات ولكن بعد مناقشة قصيرة اتفق الجميع على تأجيل البحث إلى ما بعد عودة المستر هندرسن . وقد عاد في منتصف الساعة الواحدة فاستؤنف الاجتماع بحضور جميع المفاوضين المصريين ومن الجانب البريطانى المستر هندرسن ومعه المستر مري والمستر سلبى والمستر كامبل .

مستر هندرسن — لقد أخذنا باقتراحكم وقبلنا تأجيل المفاوضات إلى ما بعد استشارة زملائكم في مصر ولذلك انصرف أعضاء اللجنة المغرقون بالأعمال الكثيرة لتمضية أيام العطلة حيث يريدون ما عدا المستر شو الذى لا يزال فى البرلمان لأعمال خاصة بوزارة الحربية وكنت أظن أن المستر مري والمستر كامبل يستمران معكم فى دراسة مسألة الامتيازات حتى إذا اجتمعنا فيما بعد وجدنا كل شيء معدا فنناقشه ونبت فيه دون إضاعة لوقت كثير .

ولكنى أسمع الآن أن لديكم ملاحظات كثيرة على المذكرات وهو ما يثير دهشتى لأنكم لم تذكروا إلى أول أمس غير نقط أربع عرضتها على زملائى فوافقناكم على ثلاث منها بأن قبلنا مقترحاتكم فى مسألة البوليس وأصلحنا الخطأ المادى الذى وقع فى الفقرة السادسة كما قبلنا أن يبقى المستشاران المالى والقضائى إلى نهاية عقديهما فقط أما مسألة الامتيازات فتركناها كما قلت ليجثا معكم باسم اللجنة المستر مري والمستر كامبل . وانى آسف إذ أن أعضاء اللجنة غير موجودين الآن ومع ذلك فإذا كانت لديكم مسائل أخرى فنحن مستعدون ليجثا بعد العودة من الاجازة .

النحاس باشا — آسف شديد الأسف لأن يفهم أنه ليس لنا غير ملاحظات أربع على المذكرة التى سلمتموها إلينا وايسست دهشتى فى هذا الشأن بأقل من دهشة المستر هندرسن لأنى قلت بكل صراحة أول أمس إن هذه المذكرة طويلة ولم نستطع لضيق الوقت دراستها الدراسة الكافية ولكننا مررنا عليها مرورا سطحيا سريعا فأبدينا بعض الملاحظات مع الاحتفاظ بأبداء رأينا المفصل فيما بعد وكان مفهوما فيما اعتقد أن هذه المذكرة ستكون محل بحث أوفى . وفى صباح اليوم عند ما طلب منا المستر هندرسن أن نستمر فى بحث مسألة الامتيازات قلنا له إن لنا ملاحظات كثيرة هامة على المذكرات نريد إبداءها بحضوره وحضور اللجنة لأنها تتعلق بالموضوع لا بالشكل وقد كنا نحب أن نعرف ما هو مقبول عندكم من هذه الملاحظات وما هو غير مقبول حتى نستطيع ان نحيط زملائنا فى مصر بكامل التفاصيل . أما الآن وأتم تقولون إن أعضاء اللجنة قد انصرفوا

فلا فائدة من استمرار المباحثات لأننا لا نستطيع عمل شيء إلا بعد عودتهم وبناء على ذلك سوف لا نستطيع احاطة زملائنا علما بجميع التفاصيل .

ولاني أكرر مرة أخرى أن هذه المذكرات تحتوي على مسائل كثيرة لا نوافق عليها ولا بد من طرحها للبحث بعد استئناف المناقشات .

مستر هندرسن — لا اعتراض لي على ماتقولون . ولا أنكر أنه يجب إعطاؤكم فرصة لمناقشة هذه الأمور ولكنني أحب أن أذكر لكم أنني لم أكن لأخبر زملائي بأن الملاحظات الأربع هي كل ما أبتدئ به لولا أنني فهمت ذلك خطأ . ولما عرفنا رغبتكم في التأجيل إلى ما بعد استشارة زملائكم في مصر رأى زملائي أن ينصرفوا للراحة من عناء الأعمال ولكننا سنرى عند عودتهم إلى أي حد نستطيع أن نتفق على الأمور التي نوهتم عنها . والآن أريد أن أعرف ماذا ينبغي أن نقول للصحف هل نقول إنكم رأيتم أن تستشيروا زملاءكم في مصر ؟

لاني أرى من المصلحة أن نبين للصحف السبب في تأجيل المفاوضات إلى ما بعد العطلة حتى لا تلجأ إلى الخيال وتجسم الأوهام . فإذاعة خبر الاستشارة من المصلحة على ما أظن .

النحاس باشا — نعم والأفضل أن نقول إن الوفد المصري رأى أن ينتهز فرصة إجازة العيد ليستشير زملاءه في مصر في بعض المسائل الهامة .

مستر هندرسن — حسنا وقد أجبت اليوم على السؤال الذي وجه إلى في البرلمان ولم تلق أسئلة فرعية وكان المستر تشرشل حاضرا ومستعدا للمناقشة لو أنني صرحت بنتيجة المفاوضات وإذن فقد صار كل شيء على ما يرام . وإذا استمر سير الأمور في مجراها الذي نشده فهل ترون تعديل موضع بعض المواد بالنسبة لبعضها الآخر ؟

النحاس باشا — نعم لنا بعض ملاحظات خاصة بذلك ونكون شاكرين لو تفضلتم بإعطائنا الصيغ التي حضرتموها .

مستر هندرسن — حسنا . ولكن يجب أن تبقى هذه الصيغ سرية ولكم أن تقترحوا الترتيب الذي تشاءون . والآن متى ينوي دولة النحاس باشا أن يعرض المعاهدة على البرلمان المصري اذا تم التوقيع عليها كما نرجو ؟

النحاس باشا — اذا تم التوقيع على المعاهدة نعرضها على البرلمان دون تأخير .

المستر هندرسن — هل ترون أن تمنع كل مناقشة في البرلمان الانجليزي حتى ينتهي البرلمان المصري من المصادقة عليها . أم أنكم لا تعبأون بذلك ؟ اني لا أريد أن أجعل مركزكم صعبا بعد مناقشة مواد المعاهدة في برلماننا .

النحاس باشا — كل هذا تفصيل يحسن إرجاؤه إلى حينه والمهم أن نصل إلى الاتفاق أولا .

وانتهت الجلسة في الساعة الواحدة ونصف بعد الظهر ما

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

السكرتير

إمضاء : مصطفى الصادق

استشارة الوزراء في مصر

تنفيذا لما قرره الوفد المصرى من استشارة الوزراء في مصر فيما وصلت المفاوضات إليه أوفد إلى مصر بالطيارة في يوم ١٨ أبريل سنة ١٩٣٠ الأستاذ محمد صلاح الدين سكرتير دولة رئيس الوفد الخاص ومعه الأوراق الآتية :

(أولا) خطاب من صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا إلى زملائه الوزراء بتفصيل الموقف وما وصلت إليه المفاوضات .

(ثانيا) مجموعة للنصوص الخاصة بمسألة السودان مؤثر عليها ببيان تطور هذه النصوص .

(ثالثا) ” مشروع المعاهدة المصرية الإنجليزية “ كما قدمته اللجنة البريطانية إلى الوفد يوم ١٧ أبريل سنة ١٩٣٠ ، وهو يشمل على نصوص المواد الأصلية وعلى ” المذكرة المصرية “ الملحقه بها وهذه المذكرة من وضع الفريق البريطانى تبعا لما فهمه من آراء الفريق المصرى فى المسائل الواردة بها وقد أشر الوفد على هامش كل مادة من مواد المعاهدة بملاحظاته عليها .

(رابعا) ملاحظات الوفد على مشروع ” المذكرة المصرية “ السابق الإشارة إليه .

وهذه هى الأوراق المذكورة بنصها :

١

خطاب دولة رئيس الوفد إلى زملائه الوزراء بمصر

زملائي الأعزاء

أهديكم أطيب التحيات وأبلغكم سلام الإخوان وأرجو أن تكونوا جميعا متمتعين بالصحة موفقين فى أعمالكم . وبعد فقد وصلنا فى مهمتنا إلى حد وجدنا معه أن لا بد من الرجوع إليكم لأخذ رأيكم فيما وقفنا عنده قبل أن نتخذ قرارا نهائيا بشأنه . ذلك لأنه يتعلق بمصير السودان الذى هو حياة مصر .

لقد وصلنا فيما يختص بمصر نفسها بعد مفاوضات طويلة شاقة إلى حل ارتضيناه وتقفون على مداه من مقارنة المقترحات التى عرضت عليكم من قبل بما هو مرسل لكم برفقة هذا . ولكن لا يزال هناك خلاف بيننا وبين الحكومة الإنجليزية فيما يختص ببعض التفاصيل فى المذكرات وسنعود الى النظر فيه إذا ما وصلنا المفاوضات الموقوفة الآن . ولذلك يهمنى أن تمدونا برأيكم عنه أيضا .

أما النقطة الخطيرة فهى مسألة السودان وخلاصة مفاوضاتنا فيها هى أننا بدأنا بتقديم نص خاص بها ضمن الصيغة التى قدمناها أولا بعد أن شرحنا رأينا فى المبادئ العامة لمقترحات المستر

هندرسن واستقر الأمر على أن تقدم صيغة به لتدور المناقشات عليها . ولقد لاقى هذا النص اعتراضا كبيرا من الجانب البريطانى ودافعنا نحن عنه وحصلت محادثات خاصة بشأنه حاول فيها المستر هندرسن أن يقنعنا بقبول نصه الأصيل دون زيادة عليه فكنا نفهمه بأن ما طلبناه " وهو الاشتراك الفعلى فى إدارة السودان " هو بعينه ما تقضى به اتفاقنا سنة ١٨٩٩ الوارد ذكرهما فى مقترحاته من غير حاجة إلى النص عليهما لعدم الارتياح اليهما . فأبدى لنا أن ذكر هاتين الاتفاقيتين يسهل مهمته فى البرلمان الانجليزى إذ يمكنه عندئذ أن يقنع الأعضاء بأن الاشتراك الفعلى المطلوب إنما هو تنفيذ لهاتين الاتفاقيتين اللتين هما أساس مقترحاته بهذا الصدد . فاشتربنا لقبول ذلك أن ينص فى المادة على عدم المساس بحق سيادة مصر على السودان وعلى اشتراكها الفعلى فى إدارته مع الاحتفاظ بتسوية المسألة جميعها فى مفاوضات مقبلة . ووضعنا نصا بذلك قدمناه إلى المستر هندرسن تعديلا لمصادته بأمل التقريب بينها وبين صيغتنا . فاشتربنا لقبول صيغته المعدلة أن ينص فى مذكرة تلحق بالاتفاق على ما لم يرد فى صيغته من شروطنا المتقدمة وعلى أن يرفع عن المصريين كل قيد يحد من حريتهم فى الإقامة والملك والتجارة بالسودان . وسلمناه نصا بذلك لم توافق بلخته عليه وعرضته على مجلس الوزراء فقرر بالإجماع عدم قبوله .

قدمنا للجنة نص مذكرة أخرى مقتضاه أن يبدأ فى تطبيق المادة (١٣) بالعودة إلى ما كانت عليه الحال فى سنة ١٩٢٤ فرفضته أيضا ولكنها قبلت أن يذكر فى المذكرة الملحقة (إذا لم يمانع حاكم السودان) أنه لا يفرق بين المصريين والإنجليز فى حرية الإقامة والملك والتجارة بالسودان ، وأرسلت اللجنة تلغرافا بذلك إلى حاكم السودان لتأخذ رأيه فيه ثم أخبرتنا بأن الرد جاءها بالقبول .

عند ذلك عرضنا على اللجنة أن ينص فى المذكرة على أن يحصل الاتفاق بين الطرفين على التفاصيل الخاصة بتنفيذ اتفاقى سنة ١٨٩٩ المنصوص عليهما فى المادة ١٣ بمفاوضات تجرى بين الطرفين فى غضون سنة من تاريخ سريان المعاهدة وقدمنا مذكرة بذلك لم تقبل أيضا . وقدمت اللجنة إلينا نصا عاما لمادة تضاف فى آخر المعاهدة مقتضاها أن الطرفين يقبلان أن يدخل فى محادثات ودية بخصوص أى مسألة تتعلق بتطبيق المعاهدة تنشأ عنها صعوبة ما إذا طلب أحدهما ذلك فى خلال سنة من سريان المعاهدة . وقال المستر هندرسن إن ذلك يشمل كل مسألة تتعلق بتطبيق المعاهدة ومنها المادة الخاصة بالسودان . فلم نكتف بذلك وطلبنا تخصيص النص على السودان ووضعنا بذلك صيغة مذكرة جديدة قدمناها فلم تقبل أيضا لأن اللجنة لا تريد بحال أن تذكر شيئا جديدا خاصا بالسودان .

عجبنا لذلك كل العجب وفهمنا منه أنهم لا يريدون أن يطبقوا النص الخاص بالسودان على حقيقة مفهومه ، أى أنهم على نية مبيتة بالاشتراك مصر فى إدارته ولا أن ترسل جيشا إليه وأن كل ما يكون لها فيه هو أن ينوب الحاكم العام عنها فى هذه الإدارة .

لم نقبل ذلك . ثم جرت لنا عقب الوليمة التى أقمتها بالمفوضية أمس محادثات خاصة تأكدنا منها هذا المعنى وأنهم يقصدون بتسوية المسألة المصرية أن تكون التسوية فعلية بالنسبة لمصر واسمية بالنسبة للسودان بحجة أن البرلمان والشعب الانجليزى لا يقبلان الآن تغييرا فى حالة السودان الراهنة على أن الباب مفتوح لإعادة النظر فى هذا الأمر فى المستقبل عندما تتحسن الأحوال وتكتفى مصر الآن بما هو

مذكور في المادة ١٣ من أن حقها محتفظ به لمفاوضات مقبلة . وعلى أثر هذه المحادثات الخاصة اجتمعنا مع اللجنة في المفوضية وحاولنا تحويلها عن خططها ولكن بغير جدوى. وأخبرنا المستر هندرسن بأنه هو واللجنة مصريون على رأيهم وأنه سيجيب غدا صباحا (أى اليوم) على سؤال في مجلس العموم خاص بنتيجة مفاوضاته معنا وأن إجابته تتوقف على رأينا في مسألة السودان . ولما كان الوقت متأخرا عرض علينا أن يكون لنا اجتماع في الساعة العاشرة صباحا قبل جلسة البرلمان لنعطيه هذا الرأي حتى يستطيع أن يرتب إجابته عليه . وكان المستر كامبل حاضرا مع لجنة هندرسن في اجتماع المفوضية فعرض علينا بعد انفضاضه باعتبار أنه يسعى مسعى شخصيا للتوفيق أننا إذا قبلنا أن نكتفي بإعادة أورطة مصرية إلى السودان مجرد سريان المعاهدة فإنه يقنع اللجنة بقبول هذا الحل فوافقناه على ذلك. ولكنه أخبرنا قبل اجتماع الصباح بأنه حاضرا من قبل اللجنة ليخبرنا أنه لم ينجح في مسعاه، وأن المستر هندرسن يريد أن يعد إجابته بأحد أمرين فلما أن يعلن فشل المفاوضات إذا لم تقبل وإما أن يعلن أنها لا تزال مستمرة وهو يأمل نجاحها إذا قبلنا أو فهم أننا لا ننوى الرفض فأجبناه بأن يبلغ اللجنة أننا سنستشير زملاءنا في مصر وعلى أثر ذلك حضر إلينا المستر هندرسن وأطلعنا على الرد الذي أعده لمجلس العموم . ثم اتفقنا على أن نجتمع عند ما يأتينا الرد منكم وحددنا لذلك اثني عشر يوما .

هذه هي حقيقة الحال أردنا أن تمدونا برأيكم فيها مع الاحتفاظ بسريتها والله يوفقنا جميعا لما فيه صيانة حقوق البلاد والسلام ما

١٧ أبريل سنة ١٩٣٠

إمضاء : مصطفى النحاس

النصوص الخاصة بالسودان

(١)

مشروع المادة الخاصة بالسودان كما جاء في مشروع المعاهدة المقدم منا للفريق البريطانى
فى ٢ أبريل .

'Pending the settlement of the Sudan question by future negotiations,
and with due reserve of all rights, the administration of the Sudan shall
be exercised in a joint and effective manner, by the High Contracting
Parties.

فرفض الفريق البريطانى هذا النص لأنه لم يشر إلى اتفاقى سنة ١٨٩ فرأينا أن لا مانع من
الإشارة إلى هاتين الاتفاقيتين بشرط الاحتفاظ صراحة بحق سيادة مصر، وعلى ذلك قدمنا النص
الواردة صورته تحت نمرة (١) مكرر .

النصوص الخاصة بالسودان

(١) "مكرر"

ART. 13.

While reserving liberty to conclude by future negotiations an agreement modifying the 1899 Conventions and settling the Sudan question, and without prejudice to Egypt's right of sovereignty over the Sudan, the High Contracting Parties agree that the status of the Sudan shall be that resulting from the said Conventions.

Accordingly, the administration of the Sudan shall be exercised by the High Contracting Parties in a joint and effective manner, and the Governor General shall exercise, on the joint behalf of the High Contracting Parties the powers conferred upon him by the said Conventions.

وبعد تقديم هذا النص قبل الفريق البريطانى أن نضيف إلى المادة الخاصة بالسودان
في مقترحات المستر هندرسن الجملة الآتية :

"Without prejudice to Egypt's rights and material interests"
على أن تأتى بعد عبارة "agree that" وقبلنا نحن هذا التعديل في المادة بشرط قبول
مذكرتنا عن السودان وهي الواردة هنا تحت نمرة (٣) .

(٣)

مذكرتنا الأولى عن السودان (مقدمة فى ليلة ١٥ أبريل فى منتصف الليل)

By application of article 13, it is understood that Egypt's right of sovereignty over the Sudan remains intact, and that administration of the Sudan will be exercised by the High Contracting Parties in a joint and effective manner.

Accordingly, an Egyptian Deputy Governor will be appointed, as also Egyptian officials to co-operate with the British officials in the Administration of the Sudan. Egyptian troops will return to the Sudan after the ratification of the Treaty. There must be no restrictions upon Egyptians as to emigration, property and commerce.

ولما أباغنا المستر هندرسن أن مجلس الوزراء البريطانى رفض مذكرتنا بإجماع الآراء قدّمنا
المذكرة التالية الواردة تحت نمرة (٤) .

(٤)

مذكرتنا الثانية عن السودان

By application of the 1899 Conventions, as provided for under article 13 of the Treaty, the High Contracting Parties agree that, once the Treaty is ratified, they will begin by restoring the *de facto* position before 1924. The said Conventions necessarily entail that there shall be no restrictions upon Egyptians as to emigration, property and commerce.

غير أن المستر هندرسن أخبرنا أنهم لا يستطيعون قبول ما جاء بهذه المذكرة بخصوص البدء بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ ، كما لا يستطيعون فيما يختص بعودة الجيش أن يعرضوا شيئاً أكثر مما ورد في المقترحات ، وأما فيما يختص بمسائل الهجرة والملكية والتجارة فإنه قدم لنا النص التالى وهو وارد تحت نمرة (٥) .

(٥)

نص مذكرة إضافية مقدمة من الفريق البريطانى
(بخصوص الهجرة والملكية والتجارة فى السودان فى ١٦ أبريل)

There shall be no discrimination in the Sudan between British subjects and Egyptian Nationals in matters of commerce and emigration or the possession of property.

وأخيرا قدمنا إلى المستر هندرسن المذكرة التالية الواردة تحت نمرة (٦) .

(٦)

مذكرتنا الثالثة عن السودان

In view of the present difficulty of obtaining the necessary data for applying and carrying into effect the provisions of the 1899 Conventions, the High Contracting Parties agree to enter into pourparlers in the course of the year following the ratification of the Treaty with a view to agreeing upon such application. In the meantime, there shall be no restrictions upon the subjects of either of the High Contracting Parties as to matters of commerce, emigration and property.

ولكن المستر هندرسن رفض قبول هذا النص واقترح أن يضاف الى مواد المعاهدة النص الآتى وهو وارد تحت نمرة (٧) .

(٧)

اقترح المستر هندرسن في شكل مادة جديدة

Without prejudice to the provisions of article 15, the High Contracting Parties agree, if either of them should so request, to enter into friendly discussions within one year from the coming into force of the Treaty with regard to any question arising out of the application of any article of the present Treaty with respect to which any difficulty may have arisen.

فرفضنا قبول هذا النص إذ لا جديد فيه بل هو تكرر لما جاء في المادة ١٥ من المقترحات كما أنه ليس فيه أية إشارة إلى تطبيق اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ وتنفيذهما في السودان وهو ما طلبنا حفظ الحق في المناقشة فيه في غضون السنة التالية للتصديق على المعاهدة ، واقترحنا تذكيرا للصعوبات أن ينص في المذكرة الملحقة على ما يأتي :

If any difficulty arises between the two High Contracting Parties as to the application and carrying into effect of the 1899 Conventions, the two parties agree to enter into pourparlers in the course of the year following the ratification of the Treaty with a view to agreeing upon such application. Meanwhile, there shall be no restrictions upon the subjects of either of the High Contracting Powers as to property, commerce and emigration.

وهذا هو النص الأخير الذي عرضناه ووقفت عنده مناقشاتنا إذ أن المستر هندرسن وبلجته رفضوه رفضا باتا قائلين بصراحة إنهم لا يريدون أن يتعرضوا لإثارة مناقشة في مسألة السودان أمام البرلمان ولا أن يتحملوا مسؤولية حلها في الوقت الحالي وأنهم لا يمكنهم تطبيق اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ بأشراكنا معهم في الإدارة . وأفهمونا صراحة في أحاديثهم أنهم لا يغيرون تغيير الحالة الراهنة في السودان .

وفي الليلة السابقة على وقف المفاوضات عرض المستر كامبل أن ينص على إعادة أورطة مصرية إلى السودان يجتهد التصديق على المعاهدة ووعد بأن يدافع عن هذا الحل لدى المستر هندرسن واللجنة البريطانية، على أن تبقى المادة بالنص الذي قبل الفريق البريطاني تعديلها إليه ومع إضافة المادة العامة بخصوص التطبيق، ولكنه في اليوم التالي أخبرنا هو والمستر هندرسن أن اللجنة لم تقبل عودة الجيش المصرى حسبما اقترح عليها . فلما رأينا ذلك أخطرناهم بوقف المفاوضات حتى نرجع إلى رأى زملائنا الوزراء في مصر ، وفي الوقت نفسه أخطرناهم بأن بعض الفقرات الواردة في المذكرة المطبوعة لا تتفق مع آرائنا ولا نوافق عليها ، فأجاب المستر هندرسن بأنها تكون محل المناقشة بين الطرفين إذا ما أعيدت المفاوضات بعد وصول الرد من مصر .

THIS DOCUMENT IS THE PROPERTY OF HIS BRITANNIC
MAJESTY'S GOVERNMENT

Confidential

سرى جدا و يجب أن يردّ إلينا عند الانتهاء منه

PROPOSED ANGLO-EGYPTIAN TREATY

PROPOSED ANGLO-EGYPTIAN TREATY

His Majesty the King of Great Britain, Ireland and the British Dominions beyond the Seas, Emperor of India, and His Majesty the King of Egypt,

Being anxious to consolidate the friendship and perpetuate the relations of good understanding between them and to co-operate in the execution of their international obligations in preserving the peace of the world,

هذه الفقرة لم تعرض علينا من قبل

And considering that these objects will best be achieved by the conclusion of a treaty of friendship and alliance, which in their common interest will provide for effective co-operation in preserving peace and ensuring the defence of their respective territories, and shall govern their mutual relations in the future,

Have agreed to conclude a treaty for this purpose, and have appointed as their plenipotentiaries :—

His Majesty the King of Great Britain, Ireland, and the British Dominions beyond the Seas, Emperor of India :

for Great Britain and Northern Ireland :

His Majesty the King of Egypt :
who, having communicated their full powers, found in good and due form, have agreed as follows :—

ARTICLE .

The military occupation of Egypt by the forces of His Britannic Majesty is terminated.

ARTICLE .

An alliance is established between the High Contracting Parties with a view to consolidating their friendship, their cordial understanding and their good relations.

ARTICLE .

As Egypt intends to apply for membership of the League of Nations, His Britannic Majesty recognises her right as a sovereign independent State to become a member of the League on complying with the provisions of the Covenant of the League.

ARTICLE .

Each of the High Contracting Parties undertakes not to adopt in foreign countries an attitude which is inconsistent with the alliance, or to conclude political treaties inconsistent with the provisions of the present Treaty.

ARTICLE .

نص الفقرة الأولى كما وضعناه
في مشروعنا

(Should any dispute with a third state produce a situation which involves a risk of a rupture with that state).

Should a dispute with a third State arise which in the terms of article 12 of the Covenant of the League of Nations, is likely to lead to a rupture with that State, the High Contracting Parties will consult each other with a view to the settlement of the said dispute by peaceful means, in accordance with the provisions of the Covenant, and of any other international obligations which may be applicable to the case.

ARTICLE .

His Britannic Majesty recognises that the responsibility for the lives and property of foreigners in Egypt devolves exclusively upon the Egyptian Government, who will ensure the fulfilment of their obligations in this respect.

ARTICLE .

*The aid of His Majesty
The King of Egypt.*

Should, notwithstanding the provisions of article above, either of the High Contracting Parties become engaged in war, the other High Contracting Party will, subject always to the provisions of article below, immediately come to his aid in the capacity of an ally. His Egyptian Majesty's aid, in the event of war, or imminent menace of war, will consist in furnishing to His Britannic Majesty, on Egyptian territory, in accordance with the Egyptian system of administration and legislation, all the facilities and assistance in his power, including the use of his ports, aerodromes and means of communication. It will accordingly be for the Egyptian Government to take all the administrative and legislative measures necessary to render these facilities and assistance effective.

ARTICLE .

In view of the fact that the Suez canal, while being an integral part of Egypt, is a universal means of communication as also an essential means of communication between the different parts of the British Empire, His Majesty the King of Egypt, until such

هذه الفقرة كما اتفقنا عليها

هي كما يأتي :

(In a zone north-west of Ismailia extending from the west to Mahsama not reaching the railway and cultivated land...such forces as are agreed upon to ensure... etc.

يلاحظ أن هذا الموقع يشمل
المعسكر الانجليزي الحالي ومدرسة
أبو صوير والطيران ويمتد إلى
الصحراء شمالاً. والمعسكر البريطاني
الحالي معد لنحو ألف عسكري
كما قالوا لنا ولذلك اتفق أن يبقى
فيه جزء من الجيش البريطاني ولا يبنى
تحتات إلا للعدد الباقي .

time as the High Contracting Parties agree that the Egyptian forces are in a position to ensure by their own resources the liberty and entire security of navigation of the Canal, authorises His Britannic Majesty to station in the neighbourhood of Ismailia and in the area to the West of Ismailia as far as Mahsama railway station such forces as His Britannic Majesty considers necessary to ensure in co-operation with the Egyptian forces the defence of the Canal; for the same purpose the Royal Air Force depot will be transferred from Abukir to Port Fuad. The British forces will have access to the desert areas on either side of the Canal for purposes of training and manœuvre. The presence of these forces shall not constitute in any manner an occupation and will in no way prejudice the sovereign rights of Egypt.

اتفقنا معهم على الصحراء
في الضفة الشرقية فقط أما
الصحراء في الضفة الغربية فلا
يسمح لهم إلا بالصحراء التي
هي في شمال المنطقة المحددة
لهم بجوار الاسماعيلية

To the League of Nations.

It is understood that, at the end of the period of twenty years specified in article... the question whether the presence of British forces is no longer necessary owing to the fact that the Egyptian forces are in a position to ensure by their own resources the liberty and entire security of navigation on the Canal may, if there is any difference between the High Contracting Parties, be submitted for settlement in accordance with the provisions of the Covenant of the League of Nations.

ARTICLE .

His Britannic Majesty recognises that the capitulatory régime now existing in Egypt is no longer in accordance with the spirit of the times and with the present state of Egypt.

His Britannic Majesty accordingly undertakes to use all his influence with the Powers possessing capitulatory rights in Egypt to obtain, in conditions which will safeguard the legitimate interests of foreigners, the transfer to the Mixed Tribunals of the jurisdiction of the existing Consular Courts, and the application of Egyptian legislation to foreigners.

لم نتفق معهم على وضع هذه
الجملة

ARTICLE .

In view of the friendship between the High Contracting Parties and of the alliance contemplated in the present proposals, His Britannic Majesty will be represented at the Court of His Majesty the King of Egypt and His Majesty the King of Egypt at the Court of St. James's by Ambassadors duly accredited.

مادة متفق عليها ما عدا الفقرة
الأولى الموضوع تحتها خط

ARTICLE .

متفق عليها منا بشرط قبول
مذكرتنا عن السودان وسيارة
الكلام عن هذه المذكرة
في صدد السودان

While reserving liberty to conclude new conventions in future modifying the conventions of 1899, the High Contracting Parties agree that without prejudice to Egypt's rights and material interests the status of the Sudan shall be that resulting from the said conventions. Accordingly, the Governor-General shall continue to exercise on the joint behalf of the High Contracting Parties the powers conferred upon him by the said conventions.

ARTICLE .

Nothing in the presesnt proposals is intended to or shall in any way prejudice the rights and obligations which devolve, or may devolve, upon either of the High Contracting Parties under the Covenant of the League of Nations or the Treaty for the Renunciation of War signed at Paris on the 27th August 1928.

ARTICLE .

The High Contracting Parties agree that any difference on the subject of the application or the interpretation of the provisions of the present Treaty which they are unable to settle by direct negotiations shall be dealt with in accordance with the provisions of the Covenant of the League of Nations.

ARTICLE .

At any time after the expiration of a period of twenty years from the coming into force of the Treaty, the High Contracting Parties will, at the request of either of them, enter into negotiations with a view to such revision by agreement between them of its terms as may be appropriate in the circumstances as they then exist. In case of disagreement the difference will be dealt with in accordance with the provisions of the Covenant of the League of Nations.

عبارتنا :
(Submitted to the League)

Nevertheless, at any time after the expiration of a period of ten years from the coming into force of the Treaty, negotiations may be entered into with the consent of both the High Contracting Parties with a view to such revision as aforesaid.

ARTICLE .

† Without prejudice to
the provisions of article
متفق عليها مع ملاحظة أن
الكلمات المكتوبة بالحبر أضيفت
أخيرا بناء على طلبنا .

† The High Contracting Parties agree, if either of them should so request, to enter into friendly discussions within one year from the coming into force of the Treaty with regard to any question arising out of the application of † the present Treaty with respect to which any difficulty may have arisen.

† any article of

ARTICLE .

The present Treaty is subject to ratification. Ratifications shall be exchanged in Cairo as soon as possible. The Treaty shall come into force as soon as possible.

On the date of the exchange of ratifications

In faith whereof, & C.

انظر ما جاء في خطابنا تحت
عنوان (مشروع المذكرة المصرية)

DRAFT EGYPTIAN NOTE

SIR,

I wish to place on record the understandings which have been reached between us in regard to various important matters arising out of or in connexion with the Treaty which we have signed to-day.

In regard to matters of a military character we are agreed as follows :—

1.—British personnel shall be withdrawn from the Egyptian Army and the functions of the Inspector-General and his staff shall terminate.

2.—The Egyptian Government, desiring to perfect the training of the Egyptian Army and intending, as a natural consequence of the alliance which has been established, that such foreign instructors as they may deem necessary shall be chosen from amongst British subjects only, will avail themselves of the advice of a British military mission. His Majesty's Government in the United Kingdom will furnish the military mission which the Egyptian Government desire and will also undertake to receive, and provide training in the United Kingdom for, any personnel of the Egyptian forces which the Egyptian Government may desire to send for the purpose of being trained. In the circumstances created by this Treaty the Egyptian Government will naturally not desire to send any personnel of their armed forces to be trained abroad elsewhere than in the United Kingdom.

3.—In the interests of the alliance and in view of the possible necessity of active co-operation between the British and Egyptian forces, the armament and equipment of the Egyptian forces shall not differ in type from those of the British forces. His Majesty's Government in the United Kingdom undertake to use their good offices to facilitate the supply of such armament and equipment from the United Kingdom whenever the Egyptian Government so desire.

4.—With reference to article 9 of the Treaty, it is understood that, if, after a survey of the ground in the neighbourhood of Ismailia, the two Governments are not agreed that there is a sufficient area of hard desert, west of the Canal and in the immediate vicinity of Ismailia or westwards between Ismailia and Mahsama railway station, to provide adequate accommodation and training grounds for 8,000 men of the land forces, the Egyptian Government will provide at some place to be agreed upon situated south of Ismailia and west of the Canal a further area of land adequate and suitable for the accommodation and training of 2,500 men of the land forces.

5.—The Egyptian Government will accord, and provide where necessary, all reasonable means of communication and access to and from the localities where the British troops are situated and will also accord facilities at Port-Said and Suez for the landing and storage of British military material and supplies.

6.—The Egyptian Government will provide for the British Troops, 8,000 of the land forces and 3,000 of the Air Force, less the number for which accommodation already exists in these localities, free of cost to the Government of the United Kingdom, in the localities agreed upon in accordance with Article 9 of the Treaty and Paragraph 4 above, the lands and permanent accommodation, including an emergency water supply, suitable according to modern generally recognised standards and satisfactory to His Majesty's Government. In addition to providing the accommodation above-mentioned the Egyptian Government will take steps, having regard to the character of the localities where British Troops will be stationed, to furnish reasonable amenities by planting tree gardens, etc., for the troops. They will also provide a convalescent camp on the Mediterranean coast.

When such accommodation is fully completed the British forces then present in other parts of Egypt will withdraw therefrom and will hand over to the Egyptian Government all land and buildings so vacated, other than those in private ownership.

يقصد بها الأملاك الخصوصية لغير
الجيش البريطانى

7.—Subject to any modifications which the two Governments may agree to introduce in the future, the immunities and privileges in jurisdictional and fiscal matters, including freedom from taxation, at present enjoyed by the British forces in Egypt will continue to be extended to all the armed forces of His Britannic Majesty in that country. The Egyptian Government will take the necessary steps to

ensure that the altered conditions after the transfer of the British troops to the localities mentioned above will not render their position as regards immunities and privileges in any way less favourable than that which they at present enjoy in Egypt.

8.—Unless the two Governments agree to the contrary, the Egyptian Government will prohibit the passage of aircraft over the territories situated on either side of the Suez Canal and within twenty kilometres of it. This prohibition will not, however, apply to the forces of the two Governments or to services maintained by genuinely British or Egyptian organisations, operating under the authority of the Egyptian Government.

تحتاج إلى توضيح

9.—The Egyptian Government will give all necessary facilities to British aircraft, personnel and stores on passage to and from the aerodromes placed at the disposal of the British forces in accordance with Article 9 of the Treaty and for the purpose of such passage will secure the maintenance and availability at all times of such aerodromes and landing grounds in Egyptian territory as are required. Visits by representatives of the British Air Force for the purpose of ascertaining the condition of such aerodromes and laying the necessary fuel dumps shall be permitted. His Majesty's Government will give reciprocal facilities in their aerodromes in the Canal zone to Egyptian military aircraft, personnel and stores on passage to and from Egyptian aerodromes.

In regard to other matters :—

10.—The Egyptian Government intend to abolish the European Bureau of the Public Security Department, but will retain for five years from the coming into force of the Treaty a certain European element in their city police which will remain for the same period under the command of British officers.

With a view to facilitating the gradual substitution of Egyptian officials for the said European element and thereby securing the harmonious working of the police organisation, the Egyptian Government propose to dispense annually with the services of one-fifth of the number of European police officials. The Egyptian Government intend, however, to employ for the whole period British Police commanders at the head of such European element.

11.—The Egyptian Government are anxious to have expert assistance for the extensive programme of internal reforms which they contemplate. They intend to maintain for the remaining period of their existing contracts the Financial Adviser to the Egyptian Government and Judicial Adviser to the Ministry of Justice. The occupants of these posts hold their appointments as Egyptian officials from the Egyptian Government.

12.—The Egyptian Government, in view of the Treaty of friendship and alliance signed to-day, will naturally, when engaging the services of foreign experts, as a rule give preference to British subjects possessing the necessary qualifications.

13.—The two Governments agree that the question of the indebtedness of the Sudan to Egypt shall now be examined with a view to settlement on fair and equitable lines and that for this purpose a representative of the Treasury of the United Kingdom and of the Egyptian Ministry of Finance should discuss the question as soon as the Treaty comes into force.

14.—The two Governments are agreed that there shall be no discrimination in the Sudan between British subjects and Egyptian nationals in matters of commerce and immigration or the possession of property. It has further been agreed that, if the Treaty is worked in the same friendly spirit in which it has been negotiated, His Majesty's Government in the United Kingdom will be prepared to examine sympathetically a proposal for the return to the Sudan of an Egyptian battalion simultaneously with the withdrawal of the British forces from Cairo.

15.—As regards the method by which international conventions are to be made applicable to the Sudan, the two Governments are agreed as follows :—

The conventions which it will be desired to apply to the Sudan will naturally be conventions of a technical or humanitarian character.

In cases where such a convention is signed on behalf of both Egypt and the United Kingdom, and it is desired that the convention should be applied to the Sudan, the British and Egyptian delegates will at a convenient moment make a joint declaration, to be duly placed on record, to the effect that their signatures on behalf of Egypt and the United Kingdom respectively are intended, taken together,

to cover the Sudan, and (in cases where the convention requires ratification) that, when the ratifications of both the King of Egypt and His Britannic Majesty have been deposited, the convention will become applicable to the Sudan in accordance with its terms. If no such declaration is made the convention will not become applicable to the Sudan, unless by the method of accession, to which reference is made later.

In cases where such a declaration has been made, no special mention would be made of the Sudan in the instruments of ratification.

In some cases, where the convention provides for subsequent accession, and it may be convenient that the convention should be applied to the Sudan by this method, accession would be effected by a joint instrument signed on behalf of Egypt and the United Kingdom respectively by two persons duly appointed for the purpose. The method of depositing the instrument of accession would be the subject of agreement in each case between the two Governments. In such cases no question of ratification arises.

At international conferences where such conventions are negotiated the Egyptian and British delegates would naturally keep in touch with a view to any action which they may agree to be desirable in the interests of the Sudan.

16.—With regard to Article 12 of the Treaty the Egyptian Government, anxious to mark the satisfaction which the appointment of a British representative as the first Ambassador in Egypt affords them, intend that his precedence in relation to the representatives of other Powers shall extend to his successors.

17.—With regard to Article of the Treaty the two Governments agree that immediately the Treaty comes into force they will determine in consultation the lines on which, in their opinion, the reform of the capitulatory régime should proceed and on which His Majesty's Government in the United Kingdom should support the Egyptian Government in their efforts to conclude appropriate arrangements with the capitulatory Powers.

SIR,

In reply to your note of today's date, I have the honour to confirm the record contained in your note of the understandings which have been reached between us with regard to matters arising out of or in connection with the Treaty which has been signed to-day.

٤

مشروع المذكرة المصرية

يلاحظ أن المذكرة الواردة بالنص الانكليزى تحت هذا العنوان هى من عمل وزارة الخارجية البريطانية التى وضعتها باعتبارها تمثل ما اتفق عليه الطرفان وقد سلمت اليها هذه المذكرة اليوم ملحقة بمشروع المعاهدة والواقع أن المذكرة تشمل بعض مسائل حصل الاتفاق عليها ومساائل أخرى لم يتفق عليها مطلقا كما تشمل بعض مسائل اتفق عليها فى المبدأ ولم تتفق على نصها . وإليك التفصيل بالنسبة لكل فقرة من فقرات هذه المذكرة :

(١) هذه الفقرة متفق عليها .

(٢) هذه الفقرة اتفق على الجزء الأول منها .

وأما الجزء الخاص بعدم إرسال بعثات مصرية إلا إلى إنجلترا فلم تتفق عليه وأما البعثة العسكرية البريطانية فقد نصصنا فى مذكرتنا التى قدمناها إلى وزارة الخارجية على حق مصر فى الاستغناء عنها بحض إرادتها ولكن هذا النص لم يشر إليه فى المذكرة المطبوعة التى ارفقت بمشروع المعاهدة والتى نحن بصدددها .

(٣) اتفق على هذا النص ولكننا حذفنا فى مذكرتنا المقدمة منا كلمة (Equipment) وكذلك أضفنا عبارة (as much as possible) بعد عبارة (shall not differ) .

(٤) اتفق عليها غير أننا لم نحدد جهة فى جنوب الاسماعيلية كما جاء فى هذه المذكرة المطبوعة . بل حفظنا لمصر الحق فى أن تبحث لهم عن جهة أخرى فى منطقة القنال إذا ما تبين أن المنطقة المحددة بالمعاهدة غير صالحة بأكملها بسبب نعومة الرمال فيها .

(٥) متفق عليها .

(٦) لم يتفق على هذه الفقرة بنصها الحالى بل اتفقنا فقط على أن مصر تبني من الشكات ما يقابل ما يسلم إليها من الشكات التى يملكها الجيش البريطانى والمفهوم أن الشكات البريطانية فى معسكر الإسماعيلية الحالى تكفى ٥٥٠٠ عسكرى وأن مصر تبني شكات فقط لإقامة العدد الباقى من الجيش البريطانى أى ٢٥٠٠ عسكرى . وأما المطارات فقد اتفق على نقل مطارات حلوان ومصر الجديدة إلى أبى صوير الحالية وأن عدد رجال الطيران لا يزيد على ثلاثة آلاف رجل ومن هؤلاء حوالى ٥٠٠ من الطيارين والباقيون من العمال والميكانيكيين .

(٧) متفق عليها فى مبدأها لا فى تفصيلها .

- (٨) متفق عليها .
- (٩) هذه الفقرة لم تحصل فيها مناقشة بعد .
- (١٠) متفق عليها .
- (١١) متفق على الاستغناء عن المستشارين المالى والقضائى عند انتهاء عقديهما . أما النص الوارد فى المذكرة لتعليل بقاءهما إلى آخر مدتهما فغير متفق عليه .
- (١٢) هذا النص غير مقبول منا وسبق أن رفضناه .
- (١٣) متفق عليه .
- (١٤) أما الجزء الخاص بحقوق الهجرة والملكية والتجارة فى السودان فمتفق عليه بشرط أن يضاف اليه نص صريح يلغى كل قيد على مهاجرة المصريين وحق الملكية والتجارة . وأما الجزء الخاص بالجيش المصرى فغير مقبول منا إذ أننا طلبنا عودة الجيش المصرى على أثر المصادقة على المعاهدة (كما سيأتى الكلام عنه فى مذكرة خاصة بالسودان) .
- (١٥) متفق عليها فى مبدأها .
- (١٦) اتفق فيما بيننا على أن السفير البريطانى لا يكون له حق "أسبقية" بل أقدمية باعتبار ان بريطانيا هى أول دولة عينت سفيرا فى مصر وأن حق الأقدمية يمتد لكل سفير بريطانى . أما النص الوارد فى المذكرة فلم يعرض علينا من قبل .
- (١٧) لم يتفق على هذه الفقرة بل اتفق مبدئيا على أن تبقى المذكرة الأصلية الواردة فى مقترحات المستر هندرسن عن موضوع الامتيازات وذلك مع بعض تعديل فى فقراتها وفهمنا اليوم أن لا مانع لدى وزارة الخارجية البريطانية من التفاهم على ذلك .

لندن فى ١٧ أبريل سنة ١٩٣٠

الجلسة السادسة عشرة

(يوم الثلاثاء ٢٩ أبريل سنة ١٩٣٠ الساعة العاشرة والنصف صباحا)

في انتظار عودة
الرسول من مصر

مستر هندرسن — لقد قرأنا بعض الأخبار في الصحف ولكننا لا ندرى مبلغها من الصحة
فهل تتفضلون دولتكم باعطائنا أخبار الموقف ؟

النحاس باشا — إن الموقف كما تركناه في جلستنا الأخيرة وهو أننا أرسلنا رسولا إلى مصر لاستطلاع
رأى إخواننا وهو إلى الآن لم يعد. وعندما قرأنا في الجرائد الانجليزية أنه قام إلى لندن بالطيارة التي
غادرها بها ولم يكن لدينا علم بذلك من مصر ذهبنا لنتظره . ولما لم يصل الرسول أخبرناكم حتى
تعرفوا أن الموقف ما زال عند ما كان وأنها ما زلنا في انتظار عودة الرسول فرأيتم أن نجتمع على
كل حال .

مستر هندرسن — هل من الضروري انتظار عودة الرسول لاستئناف المباحثات وإلى أى تاريخ
ترون تأجيل المؤتمر ؟

النحاس باشا — الأفضل أن يكون التأجيل لأسبوع حتى يكون الرسول قد وصل ونكون قد
أتممنا بحث ما يحمله . ويمكننا أن نعود إلى الاجتماع في مثل هذا اليوم من الأسبوع المقبل إلا أن
يكون عندكم مانع من ذلك .

مستر هندرسن — هل يوافقكم يوم الاثنين المقبل ؟

النحاس باشا — لا مانع .

مستر هندرسن — إنى مضطر للسفر الى جنيف يوم الخميس أو يوم الجمعة .

النحاس باشا — إذن فيوم الاثنين يكون مناسباً .

مستر هندرسن — وإذا وصل الرسول قبل ذلك أو أمكنكم الحصول على معلومات، فهل نقدم
ميعاد الاجتماع ؟

النحاس باشا — طبعاً .

مستر هندرسن — إذن نجتمع يوم الاثنين الساعة العاشرة والنصف صباحا ما لم نتفق على
خلاف ذلك .

وانتهت الجلسة في الساعة العاشرة والدقيقة الخمسين ما

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

السكرتير

إمضاء : مصطفى الصادق

الجلسة السابعة عشرة

(يوم الاثنين ٥ مايو سنة ١٩٣٠ الساعة الخامسة مساء)

مواصلة المناقشة في مسألة
السودان — عرض نصين جديدين
من الوفد المصرى

مستر هندرسن — يسرنا أن نسمع ما تريدون أن تقولوه، فقد فهمنا أنه قد وصلتكم المعلومات اللازمة من حكومتكم .

النحاس باشا — نعم وصلت هذه المعلومات بتفصيل رأى زملائنا وقد بذلنا مجهودا كبيرا لإنقاذ المفاوضات من الفشل ولذلك وضعنا نصين لمادة السودان تقدمهما اليكم لاختيار أحدهما حسبما ترون وفى الوقت نفسه نقدم المذكرة المصرية المشتملة على بيان النقاط التى كنا قد حفظنا لأنفسنا حق التكلم فيها كما أننا رتبنا مواد المعاهدة حسب ما نراه ، وكل هذا توفيرا للوقت .
وانى أتشرف بأن أقدم اليكم جميع ما حضرناه .

وهنا قدم دولة الرئيس النصوص التى أشار إليها ^(١) .

المستر هندرسن — وهو كذلك ، ولكن يحسن أن تعطونا فرصة للبحث وإذا أمكننا أن نختلئ الآن قليلا ربما استطعنا أن نعطيكم رأينا بعد ذلك .

وهنا انسحب الفريق المصرى الى غرفة أخرى وبعد نصف ساعة أرسل اليه الفريق البريطانى راجيا عودته فاستؤنف الاجتماع .

مستر هندرسن — لقد راجعنا بعناية ما قدمتموه إلينا الآن وإنى أخبركم أن النصين اللذين تقترحون أن يحل واحد منهما محل المادة الخاصة بالسودان غير مقبولين من اللجنة أصلا ^(٢) كما أن التعديلات التى أدخلتموها على المواد الأخرى كثيرة إلى درجة مدهشة ومن الصعب أن نفهم غرضكم منها مع أننا سبق أن تناقشنا مناقشات طويلة فى مواد المقترحات التى أعلنها فى الصيف الماضى وصرحنا عند إعلانها أنها أفصى ما يمكن أن نذهب اليه . أما المذكرة التى قدمتموها الآن فلم يكن أمامنا الوقت الكافى لدراستها .

(١) وهذه النصوص تشتمل على مشروع المعاهدة ومشروع المذكرة المصرية وهما ملحقان بهذا المحضر .

(٢) وهذه صيغة النصين المشار إليهما :

ARTICLE 11. (Sudan Article)

Without prejudice to Egypt's rights and interests in the Sudan, the High Contracting Parties agree that the question of the Sudan shall be reserved for future negotiations to be conducted between them in the course of a period of one year from the ratification of the present treaty.

ALTERNATIVE TO ARTICLE 11.

Without prejudice to Egypt's rights and interests in the Sudan, the High Contracting Parties agree that the question of the Sudan shall be reserved for future negotiations. Meanwhile the de facto position obtaining in the Sudan before 1924 shall be restored.

المادة الحادية عشرة (مادة السودان)

من غير مساس بحقوق مصر ومصالحها فى السودان
اتفق الطرفان المتعاقدان على تأجيل مسألة السودان
لمفاوضات مقبلة تجرى بينهما فى بحرسة من التصديق على
هذه المعاهدة .

(نص آخر للمادة الحادية عشرة)

من غير مساس بحقوق مصر ومصالحها فى السودان
اتفق الطرفان المتعاقدان على تأجيل مسألة السودان
لمفاوضات مقبلة وفى انتظار ذلك تعاد من الآن الحالة
الفعلية التى كان عليها السودان قبل سنة ١٩٢٤

لقد ذهبنا في التساهل الى حد مخالفة تعليمات الحكومة فاقترحنا مادة جديدة تفتح باب المحادثات في غضون سنة من تنفيذ المعاهدة ولكنكم لم تقبلوها بل حذفتموها من مشروعكم .

ومن قبل ذلك وافقنا على تعديلات كثيرة وتنازلنا تنازلا كبيرا رغم تصريحاتنا المتعددة بأن مقترحات الصيف الماضي هي كلمتنا الأخيرة . ولكننا إذ نقارن الآن بين هذه التعديلات وبين نصوص المشروع الذي قدمتموه الينا اليوم نخيل الينا أننا سنبدأ مفاوضاتنا من جديد . اننى أقول لكم بكل صراحة أن قبول أى صيغة من الصيغتين اللتين قدمتموهما لتحل احدهما محل المادة ١٣ خارج عن توكيلنا ولا يمكننا أن نقترحه على البرلمان الانجليزي .

النحاس باشا — إننى أستغرب كثيرا أن يقال إن الصيغتين الجديديتين اللتين قدمناهما في مسألة السودان غير مقبولتين وكنا نحسب أننا بتقديمهما ننقذ الموقف الذى تعقد لتعذر الاتفاق على تنفيذ المادة الخاصة بالسودان . وقد رأينا من أجل هذه الصعوبة إرجاء البت في مسألة السودان إلى مفاوضات مقبلة .

ولقد تساهلنا من جانبنا تساهلا كبيرا في سبيل الوصول إلى حل كامل للمسألة المصرية بما فيها مسألة السودان . ومع ذلك كله فإننا عند ما رأينا اليوم تعذر الاتفاق على المسألة السودانية قبلنا تأجيلها إلى مفاوضات مقبلة مع بقاءنا عند التسهيلات التى قبلناها في المسائل الأخرى فلا أفهم كيف يكون هذا الحل غير مقبول من بلحتكم خصوصا وأن بقاء الأمر معلقا مدة من الزمن في مسألة السودان هو في مصلحتكم أتم .

أما عن باقى المواد الواردة في مشروعنا فاستغرب أن يقال إنها تختلف كثيرا عما اتفقنا عليه مع أننا حرصنا كل الحرص على ألا نخرج فيها عما تم عليه الاتفاق بيننا .

وفما يختص بالذكر فلا داعى الآن للكلام عنها ما دمتم لم تجدوا الوقت الكافى لدراستها ومع ذلك فقد توخينا أن نذكر فيها كل ما حصل عليه الاتفاق . كما توخينا في المسائل الأخرى التى لم يتناولها البحث أن نتجىء على قدر الامكان متفقة مع آراء الطرفين ولا يمكن أن يقال إن المذكرة التى سلمت الينا قبل العطلة بعنوان ” مشروع المذكرة المصرية ” تمثل ما اتفقنا عليه فان المستر هندرسن يذكر ولا شك أنى قلت له في ذلك الحين إن لنا عليها ملاحظات كثيرة هامة وكنت أحب أن أذكر هذه الملاحظات في آخر جلسة عقدناها قبل العطلة . فقال المستر هندرسن إن أعضاء اللجنة قد سافروا وإن حقنا في إبداء ملاحظتنا محفوظ عند العودة إلى الاجتماع . هذا هو الموقف . وأكرر أننا بذلنا كل ما في استطاعتنا للوصول إلى تسوية مرضية للطرفين فإذا كان ذلك لم يقدر قدره فليس الذنب ذنبنا وإنى لا زلت أومل أن تعيد اللجنة النظر في الموضوع كله لكي نصل إلى التفاهم المنشود .

مستر هندرسن — إنكم قد أضفتم مادة جديدة لم يسبق طرحها وهى المادة ١٥ من المشروع الذى قدمتموه اليوم ، وهذه المادة تنص على أن المعاهدة الحالية تأنى كل اتفاق قائم أو عمل يكون استمراره متعارضا مع أحكامها .

النحاس باشا — هذا أمر سبق لنا أن نكلمنا فيه مع المستر هندرسن بحضور المستر بكت في الغرفة الأخرى عند ما كنا نبحث في مقدمة المعاهدة وقد أخذ المستر بكت مذكرة بذلك . على ان المعاهدة إنما وضعت لتحل محل كل شيء غيرها وتلغى كل ما عداها .

مستر هندرسن — لا أظن أن المستر بكت أعطى وعدا بقبول هذه المادة ولو في المقدمة .

النحاس باشا — المفهوم أن هذه المعاهدة تحدد علاقات البلدين وتلغى كل ما سبقها من اتفاقات أو تصريحات ومن ذلك تصريح ٢٨ فبراير .

مستر هندرسن — لنرجع الآن الى مسألة السودان فانكم لم تبقوا في مادتك الجديدة ، وهي المادة ١١ التي تقترحونها لتحل محل المادة ١٣ من مقترحاتنا ، إلا العبارة التي أضفناها لإرضائكم وهي عبارة ” من غير مساس بحقوق مصر ومصالحها “ .

النحاس باشا — لقد غيرنا المادة كلها لأنها لم تصبح مادة اتفاق راهن بل مادة تأجيل لمفاوضات مقبلة .

مستر هندرسن — أكرر أننا مستعدون لمواصلة المفاوضة لحل المسألة المصرية مع ملاحظة أننا لا نستطيع قبول نصكم عن السودان . وقد أضفنا لكم عبارات تحفظ حقوقكم فيه وأفهمناكم أننا لا نذهب إلى أبعد من ذلك . فاذا قبلتم هذا يمكن مواصلة المفاوضات من جديد في المسائل الأخرى .

النحاس باشا — انى لا زلت أستغرب ما سمعته منكم من أن قبول النص الذى وضعناه لتأجيل مسألة السودان خروج عن توكيل لجتكم ، . لأن اللجنة لا يمكن أن تكون مطالبة بحل جميع المسائل المعهود حلها اليها فلا يعتبر تأجيل مسألة من هذه المسائل خروجاً منها عن توكيلها . لقد عرضنا التأجيل لانقضاء الموقف وكل ما هالك أننا نؤخر الاتفاق في مسألة من المسائل إلى مفاوضات مقبلة .

مستر هندرسن — لقد بينت مرارا وتكرارا أن الذى يحملنا على رفض تعديلاتكم هو أننا حينما وضعنا المقترحات في الصيف الماضى صرحنا بأنها أبعد ما نذهب اليه ، ومع ذلك قبلنا تسهيلات كثيرة حتى وصلنا إلى الحد الذى لا يمكن أن نتعداه . وفي مسألة السودان بالذات بذلنا جهدنا لإرضائكم بإضافة عبارة ” من غير مساس بحقوق مصر ومصالحها “ وهي العبارة التى وافقتم بعدها على المادة ١٣ من مشروعنا ، ولكنى أراكم اليوم ترفضونها مع أنى بينت لكم أنه يجب أن تتركوا للصداقة والتجارب المقبلة تحسين مركزكم في السودان .

النحاس باشا — لقد قبلنا نص المادة ١٣ بعد إضافة العبارة المشار إليها بشرط أن ينص في المذكرة على الاشتراك الفعلى في إدارة السودان وهو ما فهمنا أنه مرمى النص الخاص بالسودان في المقترحات التى نشرت في الصيف الماضى ، فلما رأينا الاتفاق على هذا الشرط متعذرا للصعوبات التى أثارها الفريق البريطانى اقترحنا تأجيل المسألة بحذافيرها إنقازا للموقف .

مستر هندرسن — ولكن المسألة ليست بهذه البساطة . ففي المقترحات مادة تفاوضنا فيها والآن نجد أن الكلمات الوحيدة التي تريدون إبقاءها هي التي وضعناها لمصلحتكم . تقولون إنكم فهمتم ذلك من مقترحاتي ولكن لا يمكن أن يقال إنكم فهمتم ذلك مني لأنني لم أقل شيئاً يحللكم على هذا الفهم . ولقد حاولت أن أعرف موقفكم ولو بصفة خاصة قبل سفركم من مصر ولكنكم وجدتم الحكمة رأيتموها أن تبقوا الأمر حتى تحضروا إلى هنا . وكان يجب أن تخبرونا برأيكم أو تستفسروا عن رأينا .

النحاس باشا — لم تكن في حاجة إلى أن نستعلم قبل حضورنا عن رأيكم في مسألة السودان لأنه وارد في الكتاب الأخضر الذي نشر في مصر وقد قلتم في إجابة لكم في البرلمان أن هذا الكتاب يعبر في جوهره عن حقيقة ما اتفق عليه وكنت أظن أننا سنقابل بالشكر على تساهلنا بقبول تأجيل بحث مسألة السودان .

مستر هندرسن — هل يمكنكم أن تذكروا لنا من الذي قال إن الكتاب الأخضر موافق في جوهره للحقيقة . وهل لكم أن تذكروا لنا نص ما قيل في البرلمان .

النحاس باشا — هذا ما فهمناه مما نشر في الجرائد المصرية .

مستر هندرسن — إن مقترحاتكم جميعها متفقة في جوهرها وهي لا تكاد تختلف إلا في الألفاظ ولقد ذهبتم إلى حد حذف مادة عرضت على البرلمان ولم تبقوا منها إلا العبارة التي أضيفت لإرضائكم وإني أشعر أننا لا نقرب من بعضنا بل نزداد بعدا يوما بعد يوم والأمر تسير من سيء إلى أسوأ .

النحاس باشا — العبارة التي أضيفت طبيعية وما دامت المسألة مؤجلة إلى مفاوضات مقبلة فكل شيء محفوظ بطبيعة الحال بغير مساس بالحقوق والمصالح ولا يصح أن يؤدي ذلك إلى سوء تفاهم فان الحقوق محفوظة والمصالح محفوظة .

مستر هندرسن — قلنا في مادتنا إن الحاكم العام سيستمر كما كان في الماضي وأنتم تريدون حذف ذلك فتتركون الإدارة معلقة .

النحاس باشا — نحن لانسوى الآن مسألة السودان بل نطلب تأجيلها . ولم نتكلم عن الإدارة وكل المسألة تأجيل لمفاوضات مقبلة ، فما هو المأخذ على ذلك ؟

مستر هندرسن — أتم تعلمون كما نعلم أن المسألة ليست سهلة إلى هذا الحد فقد حذفتم مادتنا وأنتم تدركون معنى ذلك فالأولى أن نصارح بعضنا ونقف عند هذا الحد . نحن مستعدون للتفاوضة في المسألة المصرية إلى النهاية .

ونصيحتي إليكم أن تختلوا للنظر في الانتهاء من المسألة المصرية وإبقاء المسألة السودانية .

النحاس باشا — هذه النصيحة هي التي عرضتها أنا بمقتضى النص الذي قدمناه .

مستر هندرسن — هذا تأجيل بطريقتكم لا بالطريقة التي وافقت عليها أغلبية البرلمان الإنجليزي .

النحاس باشا — هل تريدون حل المسألة أو تأجيلها ؟

مستر هندرسن — ما الحكمة من حذف المادة ١٣ بعد أن أضفنا إليها الفقرة التي لمصلحتكم ؟ أنكم كنتم قبلتم هذه المادة ثم عدتم الآن تقترحون حذفها .

النحاس باشا — إن المادة التي قبلناها لم نقبلها إلا بشروط نصصنا عليها في المذكرة التي قدمناها وأهم هذه الشروط الاشتراك الفعلي في الإدارة الذي رفضتموه بعدئذ .

مستر هندرسن — هل تريدون ، توصلا إلى الاتفاق ، أن تعودوا إلى المركز الذي كنا فيه قبل استشارة زملائكم فتقبلون المادة ١٣ ؟

النحاس باشا — نقبل ذلك ولكن بالشروط الواردة في المذكرة .

مستر هندرسن — قلنا إن المذكرة غير مقبولة ولكن دعوني أقرأ المذكرة التي قدمتموها (وقرأ المذكرة المشار إليها) .

لقد أضفنا مادة جديدة تجعل لكم الحق في رفع المسألة إلى العصبة بشأن تطبيق أية مادة والآن تعودون من جديد لمسألة قلنا لكم فيما مضى أنها غير مقبولة .

النحاس باشا — نحن لم نعد إلى الماضي لأن ما قبلناه من قبل هو الاشتراك الفعلي في الإدارة ولذلك عند ما قدمنا نص المادة قدمنا معها المذكرة التي تؤدي إلى ذلك وعند ما قدمنا مذكرة أخرى قلنا ” أن يبدأ في التنفيذ بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ “ . أما الآن فالمسألة غير ذلك بل جئنا بشيء جديد في الصيغتين المقدمتين منا اليوم . فالصيغة الأولى هي أنه ” إلى أن تحصل مفاوضات تعود الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ “ وبعبارة أخرى فقد كان اقتراحنا قبل استشارة زملائنا يحتم الاشتراك الفعلي في الإدارة على أن يبدأ في تنفيذه بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ أما الاقتراح الحالي فنكتفي فيه بمجرد عودة الحالة إلى ما كانت عليه قبل سنة ١٩٢٤ حتى تحصل مفاوضات جديدة في مسألة السودان . فالفارق كبير كما ترون — هذا فيما يختص بإحدى الصيغتين التي قدمناها اليوم . أما الصيغة الأخرى فقد عرضنا فيها حلا آخر بطريق الخيار وهو أن تؤجل مسألة السودان بأكملها إلى مفاوضات مقبلة يجب أن تحصل في مدة معينة . فلا شك أن هذين الحلين جديدان وأرجو أن تقدر اللجنة هذا التساهل الجدي من طرفنا منعا لفشل المفاوضات .

مستر هندرسن — تقولون إنكم تريدون التأجيل ونصنا لا يمنع الاتفاق في المستقبل لتعديل اتفاقيتي سنة ١٨٩٩

النحاس باشا — لقد قدمنا رأيين جديدين فيهما تساهل كبير ، فنرجو أن تقدروا ما ضحينا به .

مستر هندرسن — لا أريد أن أخدعكم فإنه لن تكون معاهدة إذا أصررتم على حذف المادة ١٣ بعد أن عدلناها .

النحاس باشا — إذا قبلنا بقاء هذا النص فهل تقبلون الدخول في مناقشة معنا بشأن تطبيق اتفاقيتي سنة ١٨٩٩

مستر هندرسن — يمكن ترك الباب مفتوحا إذ يلزم أن نأخذ رأي الحاكم العام .

النحاس باشا — نحن على كل حال نعطيكم ردنا غدا .

واتفق على أن يكون الاجتماع التالي غدا الساعة العاشرة والنصف صباحا

الرئيس
مضياء : مصطفى النحاس

السكرتير
مضياء : مصطفى الصادق

ملحق رقم ١

مشروع قدمه الوفد المصرى عند استئناف المفاوضات فى ٥ مايو سنة ١٩٣٠ PROPOSED ANGLO-EGYPTIAN TREATY

His Majesty the King of Great Britain, Ireland and the British Dominions beyond the Seas, Emperor of India, and His Majesty the King of Egypt,

Being anxious to consolidate the friendship and the relations of good understanding between them and to co-operate in the execution of their international obligations in preserving the peace of the world,

And considering that these objects will best be achieved by the conclusion of a treaty of friendship and alliance, which in their common interest will provide for effective co-operation in preserving peace and ensuring the defence of their respective territories, and shall govern their mutual relations in the future,

Have agreed to conclude a treaty for this purpose, and have appointed as their plenipotentiaries :—

His Majesty the King of Great Britain, Ireland, and the British Dominions beyond the Seas, Emperor of India :

for Great Britain and Northern Ireland :—

His Majesty the King of Egypt :—
who, having communicated their full powers, found in good and due form, have agreed as follows :—

ARTICLE 1.

The military occupation of Egypt by the forces of His Britannic Majesty is terminated.

إن حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والأملاك البريطانية وراء البحار وإمبراطور الهند .

وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر .

رغبة منهما فى توطيد الصداقة وعلاقات حسن التفاهم بينهما والتعاون على القيام بالتزامتهما الدولية لحفظ سلام العالم . واعتقادا منهما بأن هذه الأغراض تتحقق على الوجه الأكمل بعقد معاهدة صداقة وتحالف تنص لمصالحتهما المشتركة على التعاون الفعال لحفظ السلام وضمان الدفاع عن أراضيهما وتنظيم علاقاتهما المتبادلة فى المستقبل .

قد اتفقا على عقد معاهدة لهذه الغاية وأنابا عنهما المفوضين الآتين :

حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وأيرلندا والأملاك البريطانية وراء البحار وإمبراطور الهند عن بريطانيا العظمى وشمال أيرلندا .

وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر .

الذين بعد أن تبادلوا وثائق تفويضهما التام التى وجدت صالحة ومستوفاة الشكل قد اتفقا على ما يأتى :

المادة الأولى

انتهى احتلال مصر عسكريا بجيوش صاحب الجلالة البريطانية .

ARTICLE 2.

As Egypt intends to apply for membership of the League of Nations, His Britannic Majesty recognises her right as a sovereign independent State to become a member of the League on complying with the provisions of the Covenant of the League.

ARTICLE 3.

His Britannic Majesty recognises that the responsibility for the lives and property of foreigners in Egypt devolves exclusively upon the Egyptian Government, who will ensure the fulfilment of their obligations in this respect.

ARTICLE 4.

His Britannic Majesty recognises that the capitulatory régime now existing in Egypt is no longer in accordance with the spirit of the times and with the present state of Egypt.

Meanwhile, His Britannic Majesty undertakes to use all his influence with the Powers possessing capitulatory rights with a view to helping Egypt to obtain the transfer to the Mixed Tribunals of the jurisdiction of the existing Consular Courts, and the application of Egyptian legislation to foreigners.

ARTICLE 5.

An alliance is established between the High Contracting Parties with a view to consolidating their friendship, their cordial understanding and their good relations.

ARTICLE 6.

Each of the High Contracting Parties undertakes not to adopt in foreign countries an attitude which is inconsistent with the alliance, or to conclude political treaties inconsistent with the provisions of the present treaty.

المادة الثانية

بما أن مصر تنوى أن تطلب الدخول في عضوية عصبة الأمم فإن صاحب الجلالة البريطانية يعترف بحقها كدولة مستقلة ذات سيادة بأن تصبح عضوا بالعصبة عند قيامها بأحكام عهد العصبة .

المادة الثالثة

يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن المسئولية عن أرواح الأجانب وأموالهم في مصر هي من خصائص الحكومة المصرية دون سواها وهي التي تتولى تنفيذ واجباتها في هذا الصدد .

المادة الرابعة

يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة . ومن الآن الى أن يتم إلغاء هذا النظام يتعهد صاحب الجلالة البريطانية ببذل كل نفوذه لدى الدول ذوات الامتيازات بقصد مساعدة مصر في الحصول على نقل اختصاص المحاكم القنصلية الحالية إلى المحاكم المختلطة وتطبيق التشريع المصرى على الأجانب .

المادة الخامسة

تعقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما .

المادة السادسة

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين ألا يتخذ في البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة وألا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية .

ARTICLE 7.

Should any dispute with a third State produce a situation which involves a risk of a rupture with that State, the High Contracting Parties will consult each other with a view to the settlement of the said dispute by peaceful means in accordance with the provisions of the Covenant of the League of Nations and of any other international obligations which may be applicable to the case.

ARTICLE 8.

Should, notwithstanding the provisions of article 7 above, either of the High Contracting Parties become engaged in war, the other High Contracting Party will, subject always to the provisions of article 12 below, immediately come to his aid in the capacity of an ally. The aid of His Majesty the King of Egypt, in the event of war, or imminent menace of war, will consist in furnishing to His Britannic Majesty, on Egyptian territory, in accordance with the Egyptian system of administration and legislation, all the facilities and assistance in his power, including the use of his ports, aerodromes and means of communication. It will accordingly be for the Egyptian Government to take all the administrative and legislative measures necessary to render these facilities and assistance effective.

ARTICLE 9.

In view of the fact that the Suez Canal, while being an integral part of Egypt, is a universal means of communication as also an essential means of communication between the different parts of the British Empire, His Majesty the King of Egypt, until such time as the High Contracting Parties agree that the Egyptian Army is in a position to ensure by its own resources the

المادة السابعة

إذا أفضى خلاف بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى إلى موقف ينطوى على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة يتبادل الطرفان المتعاقدان الرأي لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقاً لأحكام عهد عصبة الأمم أو لأي تمهيدات دولية أخرى تكون منطبقة على الحالة القائمة .

المادة الثامنة

إذا اشتبك أحد الطرفين المتعاقدين في حرب بالرغم من أحكام المادة السابعة المتقدم ذكرها فإن الطرف الآخر — مع مراعاة أحكام المادة الثانية عشرة الآتى ذكرها على الدوام — يقوم في الحال بإنجاده بصفته حليفاً . وتقتصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر في حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم في أن يقدم إلى صاحب الجلالة البريطانية داخل حدود الأراضي المصرية ومع مراعاة النظام المصرى للإدارة والتشريع جميع التسهيلات والمساعدات التى فى وسعه بما فى ذلك استخدام موانئيه ومطاراته وطرق المواصلات . وبناء على هذا فالحكومة المصرية هى التى تتخذ جميع الاجراءات الادارية والتشريعية اللازمة لجعل هذه التسهيلات والمساعدات فعالة .

المادة التاسعة

بما أن قناة السويس الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر هو فى نفس الوقت طريق عالمى للمواصلات كما هو أيضاً طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية . فإلى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده

liberty and entire security of navigation of the Canal, authorises His Britannic Majesty to station in the specified zone near Ismailia, such forces as do not exceed the number agreed upon, to ensure in co-operation with the Egyptian forces the defence of the Canal; for the same purpose the Royal Air Force depot will be transferred from Abukir to Port Fuad. The presence of these forces shall not constitute in any manner an occupation and will in no way prejudice the sovereign rights of Egypt.

It is understood that, at the end of the period of twenty years specified in article 14 the question whether the presence of British forces is no longer necessary owing to the fact that the Egyptian forces are in a position to ensure by their own resources the liberty and entire security of navigation on the Canal may, if there has been any difference between the High Contracting Parties, be submitted for settlement to the League of Nations.

ARTICLE 10.

His Britannic Majesty will be represented at the Court of His Majesty the King of Egypt and His Majesty the King of Egypt at the Court of St. James's by Ambassadors duly accredited.

ARTICLE 11.

(Sudan article)

Without prejudice to Egypt's rights and interests in the Sudan, the High Contracting Parties agree that the question of the Sudan shall be reserved for future negotiations to be conducted between them in the course of a period of one year from the ratification of the present treaty.

ALTERNATIVE TO ART. 11

Without prejudice to Egypt's rights and interests in the Sudan, the High Contracting Parties agree that the question of the Sudan shall be reserved for future negotiations. Meanwhile, the de facto position obtaining in the Sudan before 1924 shall be restored.

حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة .
يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب
الجلالة البريطانية بأن يضع في المنطقة المحددة
بجوار الاسماعيلية من القوات ما لا يزيد عن
العدد المتفق عليه وذلك لضمان الدفاع عن
القنال بالتعاون مع القوات المصرية . ولهذا
الغرض نفسه ينقل مستودع قوة الطيران
الملكية من أبى قير إلى بور فؤاد . ولا يكون
لوجود تلك القوات صفة الاحتلال مطلقا
ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة
المصرية .

ومن المتفق عليه أنه عند نهاية مدة
العشرين سنة المحددة في المادة الرابعة عشرة
إذا قام خلاف بين الطرفين المتعاقدين على
ما إذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد
ضروريا لأن القوات المصرية أصبحت في حالة
تستطيع معها أن تكفل بفرداها حرية الملاحة على
القنال وسلامتها التامة فإن ذلك الخلاف يجوز
عرضه للتسوية على عصبة الأمم .

المادة العاشرة

يقوم بتمثيل صاحب الجلالة البريطانية
لدى بلاط جلالة ملك مصر و بتمثيل صاحب
الجلالة ملك مصر لدى بلاط سان جيمس
سفراء معتمدون بالطرق المرعية .

المادة الحادية عشرة

(مادة السودان)

من غير مساس بحقوق مصر ومصالحها في
السودان اتفق الطرفان المتعاقدان على تأجيل
مسألة السودان لمفاوضات مقبلة تجرى بينهما
في بحر سنة من التصديق على هذه المعاهدة .

(نص آخر للمادة الحادية عشرة) .

من غير مساس بحقوق مصر ومصالحها
في السودان اتفق الطرفان المتعاقدان على
تأجيل مسألة السودان لمفاوضات مقبلة وفي
انتظار ذلك تعاد من الآن الحالة الفعلية التي
كان عليها السودان قبل سنة ١٩٢٤

ARTICLE 12.

Nothing in the present proposals is intended to or shall in any way prejudice the rights and obligations which devolve, or may devolve, upon either of the High Contracting Parties under the Covenant of the League of Nations, or the Treaty for the Renunciation of war signed at Paris on the 27th August, 1928.

ARTICLE 13

The High Contracting Parties agree that any difference on the subject of the application or the interpretation of the provisions of the present treaty which they are unable to settle by direct negotiations shall be dealt with in accordance with the provisions of the Covenant of the League of Nations.

ARTICLE 14

At any time after the expiration of a period of twenty years from the coming into force of the Treaty, the High Contracting parties will, at the request of either of them, enter into negotiations with a view to such revision by agreement between them of its terms as may be appropriate in the circumstances as they then exist. In case of disagreement the difference will be submitted to the League of Nations.

Nevertheless, at any time after the expiration of a period of ten years from the coming into force of the Treaty, negotiations may be entered into with the consent of both the High Contracting Parties with a view to such revision as aforesaid.

المادة الثانية عشرة

لا يقصد بهذه المقترحات ولا يمكن أن يبنى عليها بحال أى إخلال بالحقوق والالتزامات المترتبة أو التي يمكن أن تترتب لأحد الطرفين المتعاقدين أو عليه بمقتضى عهد عصبة الأمم أو ميثاق نبذ الحرب الموقع عليه بباريس في ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨

المادة الثالثة عشرة

اتفق الطرفان المتعاقدان على أن أى خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق أحكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها ولا يتسنى لهما تسويته بالمفاوضات مباشرة يعالج بمقتضى أحكام عهد عصبة الأمم .

المادة الرابعة عشرة

في أى وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنة على تنفيذ المعاهدة يدخل الطرفان المتعاقدان بناء على طلب أى منهما في مفاوضات بقصد إعادة النظر بالاتفاق بينهما في نصوص المعاهدة بما يكون ملائماً في الظروف السائدة حينذاك وفي حالة عدم الاتفاق يعرض الخلاف على عصبة الأمم .

ومع ذلك ففي أى وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنوات على تنفيذ المعاهدة يمكن الدخول في مفاوضات برضا الطرفين المتعاقدين بقصد إعادة النظر كما سبق بيانه .

ARTICLE 15.

Any agreement or declaration, or other bilateral or unilateral acts, which are in opposition to the provisions of the present Treaty, are null and devoid of effect.

ARTICLE 16.

The present Treaty is subject to ratification. Ratifications shall be exchanged in Cairo as soon as possible. The Treaty shall come into force on the date of the exchange of ratifications and shall be duly registered with the League of Nations.

In faith whereof, and c...,

المادة الخامسة عشرة

جميع الاتفاقات أو التصريحات التي تتنافى مع أحكام هذه المعاهدة وكذلك كل عمل من هذا القبيل صدر من جانب واحد أو من الجانبين تعتبر ملغاة وباطلة المفعول .

المادة السادسة عشرة

يصدق على المعاهدة الحالية ويتبادل التصديق عليها في القاهرة في أقرب وقت ممكن ويبدأ تنفيذها من تاريخ تبادل التصديق عليها وتسجل في عصبة الأمم بالطرق المرسومة .

وإقرارا بما تقدم الخ .

ملحق رقم ٢

نص المذكرة المصرية قدمه الفريق المصرى فى يوم ٥ مايو سنة ١٩٣٠

EGYPTIAN NOTE

SIR,

I wish to place on record the understandings which have been reached between us in regard to various important matters arising out of or in connexion with the Treaty which we have signed to-day.

In regard to matters of a military character we are agreed as follows :—

(1) British personnel shall be withdrawn from the Egyptian Army and the functions of the Inspector-General and his staff shall terminate.

(2) The Egyptian Government desiring to perfect the training of the Egyptian Army and intending, in the interests of the military alliance which has been established, that such foreign instructors as they may deem necessary shall be chosen from amongst British subjects only, will avail themselves of the advice of a British military mission for such time as they may deem necessary. His Majesty's Government in the United Kingdom will furnish the military mission in the conditions desired by the Egyptian Government, and will also undertake to receive and provide proper training in the United Kingdom for any personnel of the Egyptian forces which the Egyptian Government may desire to send for the purpose of being trained.

سيدى

أود أن أسجل الاتفاق الذى وصلنا إليه فى كثير من النقاط الهامة التى تنشأ عن المعاهدة التى وقعناها اليوم أو ترتبط بها .

ففىما يختص بالمسائل العسكرية قد اتفقنا على ما يأتى :

(١) يسحب الموظفون البريطانيون من الجيش المصرى وتلغى وظائف المفتش العام والموظفين التابعين له .

(٢) نظرا لأن الحكومة المصرية ترغب فى استكمال تدريب الجيش المصرى وتنوى لمصلحة المحالفة العسكرية التى تم عقدها أن تختار المدربين الأجانب الذين قد ترى حاجة اليهم من بين الرعايا البريطانيين وخدمهم فانها قد اعترفت أن تنفع بمشورة بعثة عسكرية بريطانية للذة التى تراها .

وتتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن تقدم هذه البعثة العسكرية وفقا للشروط التى تطلبها الحكومة المصرية . كما تعهد بأن تقبل من ترى الحكومة المصرية إيفادهم من موظفى جيشها للتلم بالمملكة المتحدة وأن تكفل لهم التدريب اللازم .

(3) Likewise, in the interests of the alliance, and in view of the possible necessity of active co-operation between the British and Egyptian forces, the armament of the Egyptian forces shall in general be similar to the type of armament used by British forces.

His Majesty's Government in the United Kingdom undertake to use their good offices to facilitate the supply of such armament from Great Britain whenever the Egyptian Government so desire.

(4) With reference to article 9 of the Treaty, it is agreed that the British land forces shall not exceed 8000 men, while the Air Forces shall not exceed 3000 men, of whom 1/7 th are pilots and the rest are mechanics and workmen.

These forces shall be stationed in a zone extending from the present Moaskar in the north west of Ismailia to such area in the north and the west of the said Moaskar as will provide adequate accommodation and training grounds for the forces in question provided the whole zone shall not extend westwards beyond Mahsama Railway Station, and shall not be within reach of cultivated grounds.

(5) As the present British Moaskar provides accommodation and training ground for 5,500 troops and for airmen, the Egyptian Government will, in return for such lands and buildings belonging to the British Army as will be handed over, when vacated, to the Egyptian Government, provide to the British Government the necessary accommodations for the remaining number of troops. Such accommodation shall be provided on the same lines as the existing accommodation at the British Moaskar aforesaid.

(٣) كما أنه لمصلحة المحالفة وتلقاء احتمال ضرورة التعاون الفعلى بين القوات البريطانية والمصرية يجب أن تكون أسلحة القوات المصرية بوجه عام من طراز مشابه للطراز الذى تستعمله القوات البريطانية وتتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن تبذل وساطتها لتسهيل توريد تلك الأسلحة من بريطانيا العظمى كلما طلبت الحكومة المصرية ذلك .

(٤) فيما يخص بالمادة التاسعة من المعاهدة من المتفق عليه أن القوات البريطانية البرية لا يتجاوز عددها ٨٠٠٠ رجل وأن القوات الجوية لا يتجاوز عددها ٣٠٠٠ رجل يكون سبعهم من الطيارين والباقيون من الميكانيكيين والعمال. وتعسكر هذه القوات فى منطقة تمتد من المعسكر الحالى الواقع فى الجهة الشمالية الغربية للإسماعيلية حتى تشمل من الأراضى الواقعة شمال وغرب المعسكر المذكور مساحة كافية لراحة القوات المشار إليها وتدريبها بشرط ألا تمتد المنطقة كلها من الجهة الغربية إلى ما بعد محطة سكة حديد المحسمة وألا تكون قريبة من الأراضى المزروعة .

(٥) بما أن المعسكر البريطانى الحالى يكفى لسكن وتدريب ٥٥٠٠ من القوات البرية و من القوات الجوية فإن الحكومة المصرية تتعهد بأن تشيد للحكومة البريطانية الشكات اللازمة للعدد الباقى من الجنود على أن تجهز هذه الشكات بنفس التجهيزات المتوفرة فى المعسكر البريطانى المذكور وذلك فى مقابل تسليم المباني والأراضى التابعة للجيش البريطانى عند إخلائها إلى الحكومة المصرية .

(6) British forces in excess of the numbers fixed above will evacuate Egypt as soon as the present treaty is ratified.

With regard to the forces authorised to be stationed in the specified zone on the Canal, it is understood that as soon as adequate accommodation is provided for the forces now stationed in either of the two cities of Cairo and Alexandria and their suburbs, such forces will withdraw from that city and its suburbs. Forces in other parts of Egypt will withdraw, each in turn, as soon as accommodation in the specified zone is provided for them respectively.

Likewise, air forces shall be withdrawn as soon as adequate accommodation is provided for them.

(7) The Egyptian Government will accord facilities at Port Said and Suez for the landing and storage of British military material and supplies and will accord reasonable means of communication between these ports and the zone where the British troops are stationed.

(8)

(9) Unless the two Governments agree to the contrary, the Egyptian Government will prohibit the passage of aircraft over the territories situated on either side of the Suez Canal and within 20 kilometres of it. This prohibition will not, however, apply to the forces of the two Governments or to services maintained by genuinely British or Egyptian organisations, operating under the authority of the Egyptian Government.

(٦) تخلى القوات البريطانية الزائدة عن العدد المحدد آنفاً أرض مصر بمجرد توقيع المعاهدة الحالية .

أما فيما يختص بالقوات المرخص بابقائها في المنطقة المعينة على القنال فمن المتفق عليه أنه بمجرد إعداد الشكات الكافية لإقامة القوات الموجودة الآن في أى من مدينتى القاهرة والاسكندرية وضواحيها تنسحب هذه القوات من تلك المدينة وضواحيها. أما القوات المربطة في الجهات الأخرى من مصر فإنها تنسحب كل بدورها بمجرد إعداد الشكات الكافية لها في المنطقة المعينة .

وتنسحب كذلك القوات الهوائية بمجرد إعداد الشكات اللازمة لها .

(٧) تقدم الحكومة المصرية ببورسعيد والسويس التسهيلات اللازمة لتفريغ المهمات والمؤن البريطانية وتخزينها . وتقدم كذلك وسائل المواصلات المعقولة بين هاتين الميناءين والمنطقة التى ترابط فيها القوات البريطانية .

(٨)

(٩) تمنع الحكومة المصرية الطيران فوق الأراضى الواقعة على جانبي قنال السويس وعلى مسافة ٢٠ ك . م . منها ما لم تتفق الحكومتان على غير ذلك . على أن هذا المنع لايسرى على قوات الحكومتين ولا على خطوط الطيران التى تديرها هيئات بريطانية أو مصرية تعمل تحت سيطرة الحكومة المصرية .

(10) The Egyptian and British Governments will give reciprocal facilities in their respective aerodromes in the Canal zone to their military aircraft, personnel and stores on passage to and from the said aerodromes.

In regard to other matters:—

(11) The Egyptian Government intend to abolish forthwith the European Bureau of the Public Security Department, but will retain for five years from the coming into force of the Treaty a certain European element in their city police which will remain for the same period under the command of British officers.

With a view to facilitating the gradual substitution of Egyptian officials for the said European element and thereby securing the harmonious working of the police organisation, the Egyptian Government propose to dispense annually with the service of one-fifth of the number of European police officials. The Egyptian Government intend, however, to employ for the whole period British Police commandants at the head of such European element.

(12) The Egyptian Government intend to dispense with the services of the Financial and Judicial Advisers at the end of the present financial year.

(13) As under Article 10 of the present Treaty, Great Britain will be the first country to be represented by an Ambassador in Egypt, British Ambassadors will, during the period of the present treaty, be considered senior to the diplomatic representatives accredited to the Court of His Majesty the King of Egypt.

(٢٠)

(١٠) تمنح كل من الحكومتين المصرية والبريطانية الحكومة الأخرى في المطارات التابعة لها بمنطقة القنال تسهيلات متبادلة للطائرات الحربية والموظفين والمهمات التي تكون في طريقها من المطارات المذكورة أو إليها .

(١١) تنوى الحكومة المصرية من الآن إلغاء إدارة الأمن العام الأوروبية ولكنها ستستبقى لمدة خمس سنين من تنفيذ المعاهدة عنصرا أوروبيا معيناً في بوليس المدن . ويبقى هذا العنصر طول المدة المذكورة تحت رئاسة ضباط بريطانيين .

وتسهيلات لإحلال موظفين مصريين بالتدريج محل العنصر الأوروبي المذكور مما يضمن بجانس العمل في نظام البوليس تنوى الحكومة المصرية أن تستغنى كل سنة عن خدمة خمس مستخدمى البوليس الأوروبى . على أنها تنوى أن تستخدم على رأس هذا العنصر الأوروبى حكامدارين بريطانيين طول المدة المذكورة كلها .

(١٢) تنوى الحكومة المصرية أن تستغنى عن خدمات المستشارين المالى والقضائى في نهاية السنة المالية الحالية .

(١٣) بما أن بريطانيا العظمى طبقاً لأحكام المادة العاشرة من هذه المعاهدة ستكون أول دولة يمثلها في مصر سفير فلذلك يعتبر السفراء البريطانيون طول مدة المعاهدة الحالية مقدمين على باقى الممثلين السياسيين المعتمدين لدى بلاط صاحب الجلالة ملك مصر .

(14) It is recognised by the High Contracting Parties that there is no ground to provide for the question of minorities in Egypt, considering that, as Egyptians, any question relating to them is the exclusive concern of the Egyptian Government.

(15) As Great Britain recognises that the capitulatory régime now existing in Egypt is no longer in accordance with the spirit of the times and with the present state of Egypt, accordingly the conditions in which the Capitulations are at present applied as regards the power of the Egyptian Government to legislate or to impose taxation on foreigners are no longer consistent with modern conditions.

Great Britain is thus prepared to agree that in future any assent which is necessary before Egyptian legislation, including fiscal legislation, is applied to foreigners shall be given by the General Assembly of the Mixed Tribunals, except in the case of legislation relating to the constitution or jurisdiction of the Mixed Tribunals themselves, which should not come into force until it has been approved by the powers. The competence of the General Assembly of the Mixed Tribunals should consist in satisfying itself that the legislation in question is not inconsistent with the principles generally adopted in modern legislation which is applicable to foreigners, and, with particular relation to legislation of a fiscal character, that it does not unequally discriminate against foreigners, including foreign companies.

(١٤) يسلم الطرفان المتعاقدان بأنه ليس هناك أساس للص على مسألة الأقليات في مصر فانهم كمصريين تكون كل المسائل الخاصة بهم من اختصاص الحكومة المصرية دون سواها .

(١٥) بما أن بريطانيا العظمى تعترف بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة . وبما أنه لذلك تكون الظروف التي يطبق فيها نظام الامتيازات فيما يختص بسلطة الحكومة المصرية في التشريع للأجانب وفرض الضرائب عليهم لم تعد متفقة مع الأحوال الحديثة .

بناء على ذلك فإن بريطانيا العظمى مستعدة للتسليم بأن يجرى العمل في المستقبل على أن تعطى الموافقة الضرورية ليصير التشريع المصرى بما فيه التشريع المالى نافذا على الأجانب من الجمعية العمومية للحاكم المختلطة ولكن يستثنى من ذلك التشريع الخاص بتشكيل المحاكم المختلطة نفسها أو باختصاصاتها فانه لا ينفذ إلا بعد موافقة الدول .

ويجب أن يقتصر اختصاص الجمعية العمومية للحاكم المختلطة على الاستيثاق من أن التشريع المعروض عليها لا يتنافى مع المبادئ المأخوذة بها عموما في التشريع الحديث الذي يطبق على الأجانب . وفيما يتعلق بالتشريع المالى على الخصوص تقتصر مهمة الجمعية العمومية على الاستيثاق من أن التشريع لا يتضمن تمييزا مجحفا بالأجانب بما في ذلك الشركات الأجنبية .

An extension of the Criminal Jurisdiction of the Mixed Tribunals will necessitate the preparation and promulgation of a new Code of Criminal Procedure. It is understood that this new Code should not diverge from the principles generally adopted in modern legislation which is applicable to foreigners.

It may be difficult for some powers to agree to the transfer to Mixed Tribunals of all suits relating to the " Status Personnel " of their nationals. Transfer in the case of these questions would be facultative. Jurisdiction in such matters should remain with the consular authorities unless an agreement is made between the Egyptian Government and the foreign Government concerned, for its transfer to the Mixed Tribunals. The British Government agree that the Mixed Tribunals should exercise jurisdiction in these matters in cases where British subjects are concerned.

وسيستدعى توسيع اختصاص المحاكم المختلطة في المواد الجنائية إصدار قانون جديد لتحقيق الجنايات . ومن المتفق عليه ألا يحيد هذا القانون الجديد عن المبادئ المأخوذ بها عموما في التشريع الحديث الذى يطبق على الأجانب .

وقد يصعب على بعض الدول أن توافق على نقل جميع قضايا رعاياها الخاصة بالأحوال الشخصية إلى المحاكم المختلطة ففي هذه الأحوال يكون النقل اختياريا . ويبقى الاختصاص في مثل هذه القضايا للسلطات القنصلية ما لم يتم الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة الأجنبية صاحبة الشأن على نقله إلى المحاكم المختلطة .

وتوافق الحكومة البريطانية على أن تختص المحاكم المختلطة بالنظر في قضايا الأحوال الشخصية التي تتعلق بالرعايا البريطانيين .

محضر الجلسة الثامنة عشرة

(يوم الثلاثاء ٦ مايو سنة ١٩٣٠ الساعة العاشرة والنصف صباحا)

محاولة أخرى لحل مسألة السودان — نص معدل لمادة
السودان ومذكرة تفسيرية مقدمان من الفريق المصرى

وصل الفريق المصرى الى وزارة الخارجية فى الميعاد المحدد وأخبر الأستاذ مكرم عبيد المسترسلبي أنه يريد مقابلة الدكتور دالتون فعاد المسترسلبي وأخبره أن الدكتور دالتون ينتظره فى حجراته الخاصة . فذهب إليه الأستاذ مكرم وحادثه فى شأن اقتراحه الذى اقترحه بالأمس على لسان بعض الأصدقاء من حزب العمال (ونحوى هذا الاقتراح أن تحذف مادة السودان من المعاهدة بشرط أن يتبادل الطرفان مذكرات يعين فيها كل منهما وجهة نظره)^(١) ، فأجاب الدكتور دالتون أن الاقتراح شخصى محض ولا يعبر عن رأى أحد سواه ويحدر التفاهم مع المستر هندرسن فى الأمر لأنه (أى الدكتور دالتون) لا يعتبر نفسه مفاوضا بالمعنى المفهوم فعاد الأستاذ مكرم وأخبر زملاءه بذلك .

ثم حضر المستر هندرسن وتقابل مع دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم فى غرفته وأخبرهما أن اقتراح الدكتور دالتون شخصى بحت وأنه لا يوافق عليه ، وألح فى قبول المادة الأصلية بعد أن عدلت بعبارة ” من غير اضرار بحقوق مصر ومصالحها المادية “ ، وقال يمكنكم أن تكتبوا مذكرة عما تفهمونه من هذه المادة بشرط أن تعرض علينا هذه المذكرة ونوافق عليها فأجاب النحاس باشا بأن الفريق المصرى يريد أن يحتفظ فى المذكرة بحق السيادة المصرية على السودان وبحق الاشتراك فى إدارته . فینص فيها مثلاً على أن المادة ١٣ الخاصة بالسودان لاتمس سيادة مصر على السودان ولا حقها فى الاشتراك فى إدارته ، وإذا قبل هذا الوضع كان ذلك حلاً للصعوبة القائمة . فقال المستر هندرسن إنه إذا عرضت عليه هذه المذكرة وكانت مقبولة فى صيغتها فإنه يستلمها دون أن يرد عليها ، ثم استطرد إلى القول بأن المذكرة المصرية العامة التى قدمها الفريق المصرى أخيراً قد تناولت تغييرات عديدة ومهمة جداً ، ومع ذلك فإذا قبل الفريق المصرى مادة السودان فإنه يعتقد إمكان الوصول إلى تفاهم واتفاق بشأن المسائل الأخرى التى تناولتها المذكرة .

ثم أبدى النحاس باشا ملاحظاته على نص المادة فقال إننا نرى أن يدخل عليه التعديلات الآتية :
(أولاً) أن ينص على أن قيام الحاكم العام بأعمال وظيفته فى السودان إنما هو إحدى نتائج اتفاقي سنة ١٨٩٩ لا النتيجة الوحيدة لها كما يؤخذ من نص المادة الواردة فى المقترحات البريطانية .
ومن ثم يجب استبدال عبارة :

“Accordingly, the Governor-General shall continue to exercise.....”

بالعبارة الآتية :

“The Governor-General shall, as one of the consequences of the 1899 conventions, continue to exercise.....”

(١) كان جناب المستر مالون عضو مجلس النواب البريطانى والمستر إمبور (المحرر الدبلوماسى بجريدة الديلى هيرالد) والمستر تشارلس روبرتسن من أصدقاء مصر من حزب العمال قد قابلوا جناب الدكتور دالتون وكيل وزارة الخارجية البرلمانى ساعين للوصول إلى حل يوفق بين وجهتى النظر البريطانية والمصرية ، ثم اتصلوا بالمفوضين المصريين وعرضوا عليهم الحل الذى اقترحه الدكتور دالتون فقبلوه .

(ثانيا) استبدال كلمة "Status" بكلمة "Administration"

(ثالثا) لا معنى لتخصيص مصالح مصر في السودان بأنها "مادية" بل تحذف كلمة مادية "material" الواردة قبل كلمة "interests"

(رابعا) إضافة عبارة "حل مسألة السودان Settling the Sudan Question" الى العبارة الأولى الواردة في أول المادة والتي يحتفظ فيها بالحق في المفاوضات المقبلة لتعديل اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ فيكون نص الفقرة الأولى من المادة كما يأتي : "مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ وحل مسألة السودان... .." وبالانجليزية :

"While reserving liberty to conclude new conventions in future modifying the conventions of 1899 and settling the Sudan question....."

وقد دارت مناقشة طويلة بين المستر هندرسن من جهة والنحاس باشا والأستاذ مكرم من جهة أخرى على هذه التعديلات في نص المادة وعلى نص المذكرة المصرية الخاصة بالسودان وكان مما اقترحه الفريق المصرى أن ينص في رأس المعاهدة على أنها معاهدة بين جلالة ملك بريطانيا العظمى وجلالة ملك مصر والسودان فرفض المستر هندرسن هذا الاقتراح وأخيرا قال إنه لا يمكن أن يبدى رأيا قاطعا في التعديلات المقترحة من الفريق المصرى قبل أن يطلع على نص المذكرة . فرجع النحاس باشا والأستاذ مكرم الى زملائهما وأطلعاهم على مادار من مناقشات مع المستر هندرسن . وكان المستر هندرسن والنحاس باشا قد اتفقا على أن كل ما يحصل الاتفاق عليه بينهما خاضع لإقرار الزملاء من الجانبين ، فأقر الفريق المصرى التعديلات التي اقترحتها دولة النحاس باشا وأخذ فوراً في كتابة المذكرة والتعديلات المراد إدخالها على المادة ، وقابل النحاس باشا والأستاذ مكرم المستر هندرسن في غرفته وسلماه نصين محريزين باللغة الانجليزية أحدهما نص مادة السودان كما عدلها الفريق المصرى ، والآخر نص المذكرة المفسرة للمادة المذكورة وفيما يلي هذان النصان :

١ — نص مادة السودان كما عدلها الفريق المصرى :

"While reserving liberty to conclude new conventions in future modifying the Conventions of 1899 and settling the Sudan question, the High Contracting Parties agree that without prejudice to Egypt's rights and material interests, the Status of the Sudan shall be that resulting from the said Conventions. The Governor-General shall, as one of the consequences of the said Conventions, continue to exercise on the joint behalf of the High Contracting Parties the powers conferred upon him by the said Conventions."

"مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ وحل مسألة السودان ، قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أنه بغير إخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية يكون مركز السودان هو المركز الناشئ من هاتين الاتفاقيتين ، وكإحدى نتائج اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ يواصل الحاكم العام بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى الاتفاقيتين المشار إليهما ."

٢ - نص المذكرة المفسرة لمادة السودان :

“ With reference to Art. 11, I would point out that we understand by this Article that it does not in any way affect Egypt's right of sovereignty over the Sudan and the joint Administration thereof by the two High Contracting Parties.”

”بالإحالة إلى المادة ١١ أذكر أننا نفهم من هذه المادة أنها لا تؤثر بأية حال في حق سيادة مصر على السودان ولا فيما ينبئ على هذه السيادة من إدارته المشتركة بواسطة الطرفين المتعاقدين“ .

وبعد أن اطلع المستر هندرسن على هذين النصين قال إنه سيعرضهما على اللجنة البريطانية بعد الظهر وعلى مجلس الوزراء غداً ولو أنه يرى أن النصين لا يقربان كثيراً من الحل ، واتفق على الاجتماع مرة ثانية في الساعة الخامسة مساءً ما

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

محضر الجلسة التاسعة عشرة

(يوم الثلاثاء ٦ مايو سنة ١٩٣٠ الساعة الخامسة مساء)

الوصول إلى حل في مسألة السودان —
موافقة اجماعية من الفريقين — تبادل التهانى

عاد الفريق المصرى الى وزارة الخارجية في الميعاد المحدد لحضر الدكتور دالتون اليهم ورجا من دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم الزهناجى الذهاب معه لمقابلة المستر هندرسن في غرفته فتوجهوا إليه واختلوا به من الساعة الخامسة إلى الساعة السابعة والدقيقة العاشرة مساء، وتحدثا معه طويلا لإيجاد حل لصعوبة السودان واقترحا عليه في آخر الأمر صيغة تجمع بين الحلول المختلفة وتتفق في كثير من الوجوه مع الحل الذى طرح قبل استشارة الوزراء في مصر، فلما عرض هذا الاقتراح وافق عليه المستر هندرسن فورا وطلب الى الأستاذ مكرم أن يكتب صيغته بالإنجليزية فأجاب دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم معا أن الأولى وضع الصيغة بواسطة موظفى وزارة الخارجية البريطانية حتى لا تكون مثارا لأى خلاف فيما بعد ، وفعلا استدعى المستر هندرسن مستشار وزارة الخارجية القضائى إلى غرفته فأمله الأستاذ مكرم بالإنجليزية مجمل الحل المتفق عليه وطلب إليه المستر هندرسن وضع الصيغة واحضارها لهم في الحال وبعد قليل عاد جنابه ومعه صيغة الحل فعرضها على المستر هندرسن وعلى دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم فوافق الجميع عليها دون أى تغيير وعاد المستر هندرسن إلى الفريق الإنجليزى (وكان جميع الوزراء المفوضين حاضرين) كما عاد النحاس باشا والأستاذ مكرم إلى الفريق المصرى (وكان جميع أعضائه حاضرين) وعرضت الصيغة على الفريق المصرى فحازت موافقته الإجماعية ثم عاد المستر هندرسن وأخبر الفريق المصرى أنه عرضها على الفريق البريطانى فحازت موافقته الإجماعية ، وعلى أثر ذلك تبادل الفريقان التهانى الحارة على حل هذه المعضلة .

وفىما يلى النص الذى اتفق عليه الفريقان ليكون حلا لمسألة السودان ، على أن يدمج في المعاهدة بكافة من موادها :

“While reserving liberty to conclude new conventions in future modifying the Conventions of 1899, the High Contracting Parties agree that without prejudice to Egypt's rights and material interests, the status of the Sudan shall be that resulting from the said Conventions.

The Governor-General shall as one of the consequences of the 1899 Conventions, continue to exercise, on the joint behalf of the High Contracting

”مع الاحتفاظ بحرية عقد اتفاقات جديدة في المستقبل لتعديل اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ قد اتفق الطرفان المتعاقدان على أنه بغير اخلال بحقوق مصر ومصالحها المادية يكون مركز السودان هو المركز الناشئ من هاتين الاتفاقيتين وكإحدى نتائج اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ يواصل الحاكم العام بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين مباشرة السلطات المخولة له بمقتضى الاتفاقيتين المشار إليهما .

Parties, the powers conferred upon him by the said Conventions. The High Contracting Parties agree if either of them should so request, to enter into friendly discussions within twelve months from the coming into force of the present Treaty with regard to the application of the said Conventions."

وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخلوا إذا طلب أحدهما ذلك في مباحثات ودية بشأن تطبيق الاتفاقيتين المذكورتين في خلال اثني عشر شهرا من تنفيذ المعاهدة الحالية .

وبعد تبادل التهانى على هذا التوفيق ، طلب المستر هندرسن من النحاس باشا أن يواصل الفريقان اجتماعهما بعد العشاء حتى يتموا من باقى المسائل التفصيلية الواردة فى المذكرة الملحقة بالمعاهدة والتي لم يتم الاتفاق عليها بعد ، وبذلك يتسنى للفريقين توقيع المعاهدة فى صباح الغد (قبل سفر المستر هندرسن إلى جنيف) ، ولكن نظرا لأن الفريق المصرى كان مرتبطا فى تلك الليلة بدعوة سابقة فى المفوضية المصرية قرر الفريقان أن يجتمعا فى ساعة مبكرة من اليوم التالى (الساعة الثامنة صباحا) على أن ينوب عن الفريق المصرى فى مناقشة التفصيلات مع اللجان المختلفة الأستاذ مكرم عبيد والدكتور أحمد ماهر ثم ياحق بهما دولة الرئيس وزملاؤه لاتمام المفاوضات وتوقيع المعاهدة قبل الظهر .

وانصرف الفريقان على أتم تفاهم وموعدهما الغد ٤

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

السكرتير

إمضاء : مصطفى الصادق

الجلسة العشرون

(يوم الأربعاء ٧ مايو سنة ١٩٣٠ الساعة الثامنة صباحا)

حضر الأستاذ مكرم عبيد والدكتور أحمد ماهر في الموعد المتفق عليه (ومعهما مصطفى الصادق بك والأستاذ محمد كامل سليم للقيام بأعمال السكرتيرية) واجتمعا على التوالي مع لجان مختلفة يرأس كل لجنة منها بعض الوزراء المفوضين من الفريق البريطاني وقد كان اللورد باسفيلد وزير المستعمرات على رأس لجنة لبحث مسألة الامتيازات واللورد طومسون وزير الطيران على رأس لجنة عسكرية لبحث مسألة الطيران العسكري، وحضر المستر هندرسن فترة مع هذه اللجان ثم انصرف الوزراء جميعا لحضور جلسة مجلس الوزراء واستمر الأستاذان مكرم وماهر يعملان مع اللجنة العسكرية المكونة من بعض الخبراء العسكريين البريطانيين وكان يرأسها الدكتور دالتون (وكيل الخارجية البرلماني) ، وانهى الفريقان من بحث المواد كلها تقريبا (فيما عدا بعض المسائل) وسارا شوطا كبيرا في تفصيلات المذكرة الملحقة بالمعاهدة .

وقد تناقشا طويلا في مسألة الامتيازات الأجنبية واتفقا فيها على التعديلات الآتية :

(١) لا يكون للاستشار القضائي أى شأن في تعيين الموظفين القضائيين الأجانب أو في مسائل العفو وأحكام الاعدام الخاصة بالأجانب أو في أى مسألة من المسائل المتعلقة بالامتيازات الأجنبية، وأن تحذف من المقترحات البريطانية كل إشارة إلى المستشار القضائي واختصاصاته في هذا الصدد .

(٢) عدم التقييد بنصوص مشروع هرست الذى وضع في سنة ١٩٢٠ مع الاستئناس بالمبادئ العامة التي دارت عليها المناقشات في هذا المشروع .

(٣) النص على أن قبول تعديل نظام الامتيازات لا يعتبر بحال من الأحوال منافيا لرغبة مصر في إلغاء هذا النظام من أساسه .

وعلى أساس هذه التعديلات وضع الفريقان النص النهائي للمذكرة الخاصة بالامتيازات الأجنبية في صورة خطابين يتبادلها الطرفان ^(١) .

وبعد أن تم الاتفاق على مسألة الامتيازات اجتمع الأستاذان مكرم وماهر مع لجنة الطيران (برئاسة اللورد طومسون) ولم يصل الى حل معين بهذا الشأن .

وقبل انتهاء المناقشة حضر المستر هندرسن حوالى الساعة ١٢ ظهرا عائدا من جلسة مجلس الوزراء وطلب إلى الأستاذ مكرم أن يصحبه إلى غرفته ، وهناك أخبره أن مجلس الوزراء البريطاني قد قرر بإجماع الآراء عدم الموافقة على النص الخاص بالسودان كما قبله الفريقان ، وأن معارضة المجلس تنصب على الفقرة الأخيرة من المادة التي نصها :

” وقد اتفق الطرفان المتعاقدان على أن يدخل إذا طلب أحدهما ذلك في مباحثات ودية بشأن تطبيق الاتفاقيتين المذكورتين في خلال اثني عشر شهرا من تنفيذ المعاهدة الحالية “ .

(١) هذه المذكرة ملحقة بهذا المحضر .

واضاف المستر هندرسن أن لا مانع لدى مجلس الوزراء في مقابل حذف هذه الفقرة من أن تضاف إلى أول المادة العبارة التي كان دولة النحاس باشا قد طلبها وهي عبارة "حل مسألة السودان" "Settling the Sudan question" فأجابه الأستاذ مكرم أن العبارة بالفقرة الخاصة بتطبيق اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ التي حذفها مجلس الوزراء وليس بالعبارة الأخرى الخاصة بحل مسألة السودان فهي عبارة شكلية قصد منها دولة الرئيس تحديد الغرض من المفاوضات المقبلة ولم يصر عليها ، فقال المستر هندرسن إن مجلس الوزراء البريطاني مصرّ على حذف الفقرة المتعلقة بتطبيق اتفاقيتي سنة ١٨٩٩ وإنه — أي المستر هندرسن — يريد أن يعرف رأي الفريق المصري في ذلك . فأجابه الأستاذ مكرم أنه سيتصل بدولة النحاس باشا وبقية الزملاء تليفونيا ليحضروا إلى وزارة الخارجية ويتدبروا هذا الموقف الجديد . وفعلا اتصل بهم تليفونيا فحضروا على الأثر إلى وزارة الخارجية .

وقد اجتمع النحاس باشا والأستاذ مكرم بالمستر هندرسن في غرفته وحاولا جهدهما إنقاذ الموقف ، وفي نهاية المناقشة قال المستر هندرسن إنه ليس لديه حل جديد يقترحه بعد قرار مجلس الوزراء وسأل دولة النحاس باشا عما إذا كان لدى الجانب المصري حل آخر يقدمه فأجاب النحاس باشا لبس لدينا حل غير الذي سبق لنا أن اتفقنا عليه معكم بعد جهد جهيد .

ثم انصرف الفريقان على أن يجتمعا في الميعاد السابق تحديده بالاتفاق بينهما وهو الساعة الثالثة بعد ظهر اليوم نفسه ٤

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

السكرتير

إمضاء : مصطفى الصادق

ملحق

Agreed Text of the Proposed
Exchange of Notes in regard to
the Reform of the Capitulations.

النص المتفق عليه في يوم الاربعاء
٧ مايو سنة ١٩٣٠ للمذكرتين المقترح
تبادلها بشأن اصلاح نظام الامتيازات

BRITISH NOTE.

YOUR EXCELLENCY,

With regard to the second paragraph of article 4 of the Treaty signed to-day His Majesty's Government in the United Kingdom recognise that the conditions in which the Capitulations are at present applied as regards the power of the Egyptian Government to legislate for, or to impose taxation on foreigners, are no longer consistent with modern conditions.

They are prepared to agree that in future any assent which is necessary before Egyptian legislation, including fiscal legislation, is applied to foreigners shall be given by the General Assembly of the Mixed Tribunals, except in the case of legislation relating to the constitution or jurisdiction of the Mixed Tribunals themselves, which should not come into force until it has been approved by the Powers. The com-

المذكرة البريطانية

يا صاحب الدولة

فيما يتعلق بالفقرة الثانية من المادة
الرابعة من المعاهدة التي وقعناها اليوم تعترف
حكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة
بأن الأحوال التي يطبق فيها نظام الامتيازات
في الوقت الحاضر من حيث سلطة الحكومة
المصرية في التشريع للأجانب أو فرض
الضرائب عليهم لم تعد ملائمة لروح العصر
الحديث .

ولهذا فإن حكومة صاحب الجلالة
في المملكة المتحدة على استعداد لأن توافق على
أن تكون الموافقة اللازمة لتطبيق أى تشريع
مصرى بما في ذلك التشريع المالى على
الأجانب من اختصاص الجمعية العمومية للحاكم
المختلطة في المستقبل وذلك في غير حالة التشريع
الخاص بتشكيل واختصاص المحاكم المختلطة
نفسها فانه لا ينفذ الا بعد موافقة الدول .

petence of the General Assembly of the Mixed Tribunals should consist in satisfying itself that the legislation in question is not inconsistent with the principles generally adopted in modern legislation, which is applicable to foreigners, and, with particular relation to legislation of a fiscal character, that it does not inequitably discriminate against foreigners including foreign companies.

The transfer to the Mixed Tribunals of the jurisdiction now exercised by the Consular Courts, which will, of course, be subject to the provisions of paragraph 8 of the Egyptian note of to-day's date, will necessitate the revision of the existing laws relating to the organisation and jurisdiction of the Mixed Tribunals, including the preparation and promulgation of a new Code of Criminal Procedure. For these purposes His Majesty's Government in the United Kingdom would be prepared to accept as a basis the principles which resulted from the discussions which took place on this subject in 1920.

It may be difficult for some Powers to agree to the transfer to the Mixed Tribunals of all suits relating to the "status personnel" of their nationals. Transfer in the case of these questions would be facultative. Jurisdiction in such matters should remain with the consular authorities unless an agreement is made between the Egyptian Government and the foreign Government concerned for its transfer to the Mixed Tribunals.

وينحصر اختصاص الجمعية العمومية للمحاكم المختلطة في التحقق من أن التشريع المعروض عليها لا يتنافى مع المبادئ المعمول بها على وجه العموم في التشريع الحديث الذي يسرى على الأجانب والتحقق على وجه الخصوص من أن التشريع المالى لا يحجف بالأجانب بما فيهم الشركات الأجنبية .

أما نقل الاختصاص الذى تباشره المحاكم القنصلية الآن الى المحاكم المختلطة وهو ما سيكون بالطبع خاضعا لأحكام الفقرة الثامنة من المذكرة المصرية المقدمة بتاريخ اليوم، فإنه يستوجب إعادة النظر فى القوانين الحالية الخاصة بنظام المحاكم المختلطة واختصاصها بما فى ذلك إعداد قانون جديد للرافعات الجنائية وإصداره . وحكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة مستعدة لأن تقبل فى تحقيق هذه الأغراض المبادئ التى أدت إليها المباحثات التى دارت فى هذا الصدد عام ١٩٢٠

وقد يصعب على بعض الدول أن توافق على نقل قضايا رعاياها المتعلقة بالأحوال الشخصية إلى المحاكم المختلطة ففى هذه الأحوال يكون النقل اختياريا . ويجب أن يظل الاختصاص فى مثل هذه القضايا للسلطات القنصلية ما لم يتم الاتفاق بين الحكومة المصرية والحكومة الأجنبية صاحبة الشأن على نقل هذا الاختصاص إلى المحاكم المختلطة .

There are certain matters as to which it will be necessary for agreement to be reached between the Egyptian Government and His Majesty's Government in the United Kingdom, but it is unnecessary to do more at the moment than mention these subjects.

The first is the definition of the word "foreigner" for the purposes of the proposed extension of the jurisdiction of the Mixed Tribunals.

The second is the increase in the personnel of the Mixed Tribunals and Mixed Parquet which will be necessitated by the proposed extension of their jurisdiction.

The third is the procedure in the case of pardons or remissions of sentences imposed on foreigners, and also in connexion with the execution of capital sentences imposed on foreigners.

وهناك مسائل معينة يجب الاتفاق عليها بين الحكومة المصرية وحكومة صاحب الجلالة في المملكة المتحدة ولكن لا ضرورة الآن لأكثر من مجرد الإشارة إليها .

وأولى هذه المسائل هي تعريف كلمة "أجنبي" فيما يتعلق بالتوسيع المقترح لاختصاص المحاكم المختلطة .

والمسألة الثانية هي زيادة عدد موظفي المحاكم والنيابات المختلطة تلك الزيادة التي يقتضيها التوسيع المقترح لاختصاصها .

والمسألة الثالثة هي الاجراءات المتعلقة بمسائل العفو أو تخفيف عقوبة الأحكام الصادرة على الأجانب والجراءات المتعلقة بتنفيذ عقوبة الإعدام الصادرة عليهم .

Egyptian Note

SIR,

I have the honour to acknowledge the receipt of your note of to-day's date in which you informed me of the general lines upon which His Majesty's Government in the United Kingdom would be prepared to support the efforts of the Egyptian Government to conclude arrangements with the Powers for the reform of the capitulatory régime.

I am happy to state that the Egyptian Government are in general agreement with His Majesty's Government in the United Kingdom as to the lines on which the reform of the capitulatory system should proceed.

I wish, however, to make it clear that the willingness of the Egyptian Government to conclude arrangements on these lines for the reform of the Capitulatory régime is entirely without prejudice to their desire to secure the eventual abolition of that régime.

As regards the revision of the existing laws relating to the organisation and jurisdiction of the Mixed Tribunals and the preparation of a new Code of Criminal Procedure the Egyptian Government recognise that they shall not diverge from the principles generally adopted by modern legislation which is applicable to foreigners.

المذكرة المصرية

يا صاحب السعادة

أتشرف بإبلاغكم أنى تلقيت مذكرتكم بتاريخ اليوم وهى التى أبلغتمونى فيها القواعد العامة التى تكون حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة مستعدة لأن تؤيد طبقا لها مساعى الحكومة المصرية فى سبيل الوصول إلى الاتفاق مع الدول على إصلاح نظام الامتيازات .

وإنى لسعيد أن أقرر أن الحكومة المصرية متفقة بوجه عام مع حكومة صاحب الجلالة فى المملكة المتحدة على القواعد التى ينبغى أن يسير عليها إصلاح نظام الامتيازات .

على أنى أود ، مع ذلك ، أن يكون واضحا أن رغبة الحكومة المصرية فى عقد اتفاقات على هذه القواعد لإصلاح نظام الامتيازات لاتمس بتاتا رغبتهما فى تحقيق ماترمى إليه من إلغاء هذا النظام .

أما فيما يتعلق بإعادة النظر فى القوانين الحالية الخاصة بنظام المحاكم المختلطة واختصاصها وإعداد قانون جديد للرافعات الجنائية فإن الحكومة المصرية تسلم بأنها لن تنحيد عن المبادئ المعمول بها على وجه العموم فى التشريع الحديث الذى يسرى على الأجانب .

الجلسة الحادية والعشرون

(يوم الأربعاء ٧ مايو سنة ١٩٣٠ الساعة الثالثة بعد الظهر)

محاولة إيجاد حل لمشكلة السودان —
الاتفاق على صيغة المادة ١٥ —
مسألة الهجرة الى السودان — إصرار
الفريق الانجليزى على وجهة نظره فى مسألة
السودان كلها

عاد الوفد المصرى إلى وزارة الخارجية فى الميعاد المحدد وكان دولة الرئيس وبعض حضرات الأعضاء قد اتصلوا فى فترة الغداء ببعض الوزراء والنواب الإنجليز من حزب العمال للسمى الى إيجاد مخرج من المأزق الأخير ، واتصل بعضهم بالمستر هندرسن لهذا الغرض .

ولما وصل الوفد المصرى إلى وزارة الخارجية قصد دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم عبيد إلى غرفة المستر هندرسن وتناقشا معه فى مسألة السودان حتى الساعة الخامسة والدقيقة العاشرة بعد الظهر ، وقد اقترح المستر هندرسن فى آخر الأمر تقديم نص آخر لمادة السودان إلى مجلس الوزراء البريطانى عسى أن يقبله بدلا من النص الذى رفضه ، وعرض أن يستعاض فى هذا النص عن الفقرة الأخيرة من مادة السودان بالفقرة الآتى نصها :

“ The two Governments agree, if either of them should so request, to enter into friendly discussions within one year of the coming into force of the Treaty with regard to any question arising out of the application of the 1899 Conventions or of any article of the Treaty with respect to which any difficulty may have arisen.”

”اتفقت الحكومتان على أن تدخلا، إذا طلبت إحداهما ذلك ، فى مناقشات ودية فى بحر سنة من تاريخ نفاذ المعاهدة ، وذلك بالنسبة لأى مسألة تنجم من تطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ أو لأى مادة من مواد المعاهدة تكون قد نشأت عنها صعوبة ما“ .

ولكن الفريق المصرى اقترح أن تستبدل العبارة الأخيرة من الفقرة المقترحة بالعبارة الآتية :

“With regard to the application of the 1899 Conventions or of any article of the Treaty.”

”وذلك بالنسبة لتطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ أو أية مادة من مواد المعاهدة“ .

فعرض المستر هندرسن أن يترك اختيار أى النصين لمجلس الوزراء البريطانى باعتباره ”محكما“ . فرفض الفريق المصرى فكرة التحكيم . وطلب من المستر هندرسن عرض الصيغة الأخيرة التى اقترحها الفريق المصرى من باب التسهيل على مجلس الوزراء البريطانى عسى أن يقبلها انقاذا لوقوف ، فوجد المستر هندرسن بعرضها فى صباح الغد وأشار بالاستمرار فى بحث النقط الباقية حتى يعرض مشروع

المعاهدة كاملا على مجلس الوزراء ويكون ذلك مدعاة لتساهله في مسألة السودان ، فاتفق الطرفان على مواصلة البحث بعد العشاء .

وقد بقى الأستاذان مكرم عبيد وأحمد ماهر لمناقشة اللجان الانجليزية في التفصيلات الباقية وانصرفا قبيل العشاء .

وفي الساعة العاشرة مساء عاد الفريق المصرى بكامل هيئته إلى وزارة الخارجية فحضر المستر سلبى ورجا من دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم أن يذهبا معه لمقابلة المستر هندرسن في غرفته للمناقشة في المادة ١٥ الواردة في مشروع الوفد المصرى والتي تنص على إلغاء كل تصريح أو اتفاق سابق على المعاهدة ، ولكن لاشتغال الفريق المصرى بوضع مذكرة خاصة بالاستعدادات التي تتخذ في المنطقة المحددة لإقامة القوات الإنجليزية قال دولة النحاس باشا إنه والأستاذ مكرم سيقابلان المستر هندرسن بعد الانتهاء من المذكرة المشار إليها وفعلا قدم الفريق المصرى مذكرة خاصة ببناء الشكات في منطقة القنال في الساعة العاشرة والربع مساء ، ثم قدم مذكرة أخرى خاصة بامتيازات الجيش الإنجليزي .

وبعد ذلك قصد دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم إلى غرفة المستر هندرسن وتناقشا معه في نص المادة ١٥ واتفق الطرفان على أن يكون نصها النهائى كما يأتى :

“The present Treaty abrogates any existing agreements or other instruments whose continued existence is inconsistent with its provisions. Should either High Contracting Party so request, a list of the agreements and instruments thus abrogated shall be drawn up in agreement between them within six months of the coming into force of this Treaty.”

”تلغى المعاهدة الحالية جميع الاتفاقات أو الوثائق القائمة التي يكون استمرار بقائها منافيا لأحكام هذه المعاهدة . ويجب أن يعد باتفاق الطرفين ، إذا طلب أحدهما ذلك ، بيان بالاتفاقات والوثائق الملغاة وذلك في مدى ستة أشهر من نفاذ هذه المعاهدة“ .

وبناء على ذلك تم الاتفاق على مواد المعاهدة كلها عدا النص الخاص بالسودان ^(١) ثم اقترح الفريق المصرى أن ينص في المذكرة الملحقة بالمعاهدة على عدم الحاجة الى ايراد أى ضمان خاص بالأقليات اذ لا يوجد تفريق بين أقلية وأكثرية في مصر . وعرض لذلك الصيغة الآتية :

“ It is recognised by the High Contracting Parties that there is no ground to provide for the question of minorities in Egypt, considering that, as Egyptians, they fully enjoy all constitutional and legal guarantees.”

”يعترف الطرفان المتعاقدان بأنه ليس هناك محل للنص على مسألة الأقليات في مصر، وذلك لأنهم كمصريين يتمتعون تماما بكامل الضمانات الدستورية والقانونية“ .

فوافق الفريق البريطانى على هذه الصيغة :

(١) هذه المواد ملحقة بالمحضر تحت عنوان ”مشروع معاهدة اتفق عليه في ليل ٧ — ٨ مايو سنة ١٩٣٠ فيما عدا مادة السودان“ .

وبعد منتصف الليل دارت المناقشة في غرفة المستر هندرسن بين دولة النحاس باشا ومعه الأستاذ مكرم وبين المستر هندرسن ومعه بعض موظفي وزارة الخارجية في مسائل الهجرة والتجارة والملكية في السودان ، وعرض الفريق البريطاني الصيغة الآتية :

“ With reference to Art. II, it is agreed that there shall be no discrimination in the Sudan between British subjects and Egyptian nationals in matters of emigration, property or commerce. Accordingly British subjects and Egyptian nationals will be free to hold property and engage in trade and commerce in the Sudan, in compliance with local laws and regulations which are not in conflict with modern legislation on the subject. The control by the Sudan Government, in the interests of the Sudan, of entrance and immigration into the Sudan shall not be exercised unreasonably to exclude British subjects or Egyptian nationals. ”

”من المتفق عليه بالإشارة الى المادة ١١ أنه يجب ألا يكون هناك تفريق بين الرعايا البريطانيين والأهالي المصريين فيما يتعلق بمسائل الهجرة والملكية والتجارة في السودان وعلى ذلك يكون الرعايا البريطانيون والأهالي المصريون أحرارا في حيازة الملك والاشتغال بالتجارة والصناعة في السودان مع مراعاة القوانين واللوائح المحلية التي لا تتعارض مع التشريع الحديث في مثل هذه المسائل . ويجب ألا تستعمل الرقابة التي تفرضها حكومة السودان لصالح السودان على دخوله والهجرة إليه استعمالا غير معقول لحرمان الرعايا البريطانيين أو الأهالي المصريين من حق دخول السودان أو الهجرة إليه “.

فأبدى الفريق المصري بعض الاعتراضات على هذه الصيغة واقترح بدلا منها النص الآتي :

“ With reference to Article 11, it is agreed that there shall be no discrimination in the Sudan between British subjects and Egyptian nationals in the enjoyment of their rights to enter or immigrate into the Sudan, or to hold property and engage in trade or commerce therein. ”

”من المتفق عليه بالإشارة إلى المادة ١١ أنه يجب ألا يكون هناك تفريق بين الرعايا البريطانيين والأهالي المصريين في التمتع بحق دخول السودان أو الهجرة إليه أو حيازة الملك أو الاشتغال بالتجارة أو الصناعة فيه “.

فلم يقبل الطرف الإنجليزي هذا النص .

فرجع دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم إلى زملائهما للتشاور معهم في الأمر ، ثم عادا إلى غرفة المستر هندرسن ليعرضا عليه صيغة أخرى . وفي تلك الأثناء حضر الدكتور دانتون وطلب الاختلاء بالمستر هندرسن ، فخرجا معا ، وكانت الساعة قد قاربت الواحدة صباحا ، ثم عاد المستر هندرسن حوالي الساعة الثالثة صباحا ، وأخبر دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم بأن الفريق

البريطاني يرى ألا يستمر في مناقشة الصيغ والتفاصيل ، ويحدد موقفه في مسألة السودان بما يأتي :

(١) يكون نص المادة كما قرره مجلس الوزراء بالأمس من غير أى تعديل .

(٢) يجب قبول العبارة الخاصة بأن الحكومة البريطانية تنظر في المستقبل بعين العطف إلى عودة أورطة من الجيش المصرى إلى السودان وهى العبارة الواردة في الفقرة الرابعة عشرة من المذكرة المقدمة اليكم في ١٧ أبريل .

(٣) يجب أن يكون النص الخاص بمسألة الهجرة كما وضعه الفريق البريطاني أخيرا .

ثم طلب المستر هندرسن رأى دولة النحاس باشا في ذلك .

فقال دولته إنى متعب الآن بعد عمل مضمّن استمر حتى الساعة الثالثة صباحا ولا أستطيع أن أتلقى منك هذا التغيير الشامل في الموقف .

نعم أستطيع رغم التعب الاستقرار في نظر المسائل التفصيلية ولكنى لا أستطيع أن أتلقى الآن ما يقلب الموقف رأسا على عقب ، فأنا في احتياج الى الراحة قبل تلقى مثل هذا التغيير .

قال المستر هندرسن — سيجتمع مجلس الوزراء البريطانى في الساعة العاشرة فنستطيع الاجتماع في الساعة الحادية عشرة لتبدى لنا رأيك فيما عرضه عليك الآن .

قال دولة النحاس باشا — إنى أعتبر أنك لم تعرض على شيئا الآن ولك أن تعرض ما تشاء عند العودة إلى الاجتماع ، ولعل راحة الليل تهديك الى اجتناب ما يترتب عليه انهيار هذا البناء الشاخ الذى أقنناه .

وانتهت الجلسة في الساعة الثالثة والربع صباحا ما

الرئيس
امضاء : مصطفى النحاس

السكرتير
امضاء : مصطفى الصادق

ملحق

Draft Treaty as agreed, apart from Article 11, during the night of May 7/8, 1930

His Majesty the King of Great Britain, Ireland and the British Dominions beyond the Seas, Emperor of India, and His Majesty the King of Egypt,

Being anxious to consolidate the friendship and the relations of good understanding between them and to co-operate in the execution of their international obligations in preserving the peace of the world,

And considering that these objects will best be achieved by the conclusion of a Treaty of friendship and alliance, which in their common interest will provide for effective co-operation in preserving peace and ensuring the defence of their respective territories, and shall govern their mutual relations in the future,

Have agreed to conclude a Treaty for this purpose, and have appointed as their plenipotentiaries:—

His Majesty the King of Great Britain, Ireland, and the British Dominions beyond the Seas, Emperor of India :

For Great Britain and Northern Ireland :

His Majesty the King of Egypt :
who, having communicated their full powers, found in good and due form, have agreed as follows :—

مشروع معاهدة اتفق عليه
في ليل ٨/٧ مايو سنة ١٩٣٠ فيما عدا
مادة السودان

إن حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا
العظمى وايرلندا والأملاك البريطانية وراء
البحار وامبراطور الهند ؛
وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر ؛

رغبة منهما في توطيد الصداقة وعلاقات
حسن التفاهم بينهما والتعاون على القيام
بالتزاماتهما الدولية لحفظ سلام العالم ؛

واعتقادا منهما بأن هذه الأغراض تتحقق
على الوجه الأكمل بعقد معاهدة صداقة
وتحالف تنص لمصلحتهما المشتركة على التعاون
الفعال لحفظ السلام وضمان الدفاع عن
أراضيها وتنظيم علاقاتهما المتبادلة في المستقبل ؛

قد اتفقا على عقد معاهدة لهذه الغاية
وأنابا عنهما المفوضين الآتيين :

حضرة صاحب الجلالة ملك بريطانيا
العظمى وايرلندا والأملاك البريطانية وراء
البحار وامبراطور الهند عن بريطانيا العظمى
وشمال ايرلندا .

وحضرة صاحب الجلالة ملك مصر .
الذين بعد أن تبادلوا وثائق تفويضهما
التمام التي وجدت صالحة ومستوفاة الشكل قد
اتفقا على ما يأتي :

ARTICLE 1.

The military occupation of Egypt by the forces of His Britannic Majesty is terminated.

ARTICLE 2.

As Egypt intends to apply for membership of the League of Nations, His Britannic Majesty recognises her right as a sovereign independent State to become a member of the League on complying with the provisions of the Covenant of the League.

ARTICLE 3.

His Britannic Majesty recognises that the responsibility for the lives and property of foreigners in Egypt devolves exclusively upon the Egyptian Government, who will ensure the fulfilment of their obligations in this respect.

ARTICLE 4.

His Britannic Majesty recognises that the capitulatory régime now existing in Egypt is no longer in accordance with the spirit of the times and with the present state of Egypt.

His Britannic Majesty accordingly undertakes to use all his influence with the Powers possessing capitulatory rights in Egypt to obtain, in conditions which will safeguard the legitimate interests of foreigners, the transfer to the Mixed Tribunals of the jurisdiction of the existing Consular Courts, and the application of Egyptian legislation to foreigners.

ARTICLE 5.

An alliance is established between the High Contracting Parties with a view to consolidating their friendship their cordial understanding and their good relations.

المادة الأولى

اتمى احتلال مصر عسكريا بجيوش صاحب الجلالة البريطانية .

المادة الثانية

بما أن مصر تنوى أن تطلب الدخول في عضوية عصبة الأمم فإن صاحب الجلالة البريطانية يعترف بحقها كدولة مستقلة ذات سيادة بأن تصبح عضوا بالعصبة عند قيامها بأحكام عهد العصبة .

المادة الثالثة

يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن المسئولية عن أرواح الأجانب وأموالهم في مصر هي من خصائص الحكومة المصرية دون سواها وهي التي تتولى تنفيذ واجباتها في هذا الصدد .

المادة الرابعة

يعترف صاحب الجلالة البريطانية بأن نظام الامتيازات القائم بمصر الآن لم يعد يلائم روح العصر ولا حالة مصر الحاضرة ، وعلى ذلك يتعهد صاحب الجلالة البريطانية ببذل كل نفوذه لدى الدول ذوات الامتيازات في مصر للحصول على نقل اختصاص المحاكم القنصلية الحالية الى المحاكم المختلطة وتطبيق التشريع المصرى على الأجانب بحيث تصان مصالحهم المشروعة .

المادة الخامسة

تعقد محالفة بين الطرفين المتعاقدين الغرض منها توطيد الصداقة والتفاهم الودى وحسن العلاقات بينهما .

ARTICLE 6.

Each of the High Contracting Parties undertakes not to adopt in foreign countries an attitude which is inconsistent with the alliance, or to conclude political treaties inconsistent with the provisions of the present Treaty.

ARTICLE 7.

Should any dispute with a third State produce a situation which involves a risk of a rupture with that State, the High Contracting Parties will consult each other with a view to the settlement of the said dispute by peaceful means, in accordance with the provisions of the Covenant of the League of Nations and of any other international obligations which may be applicable to the case.

ARTICLE 8.

Should, notwithstanding the provisions of article 7 above, either of the High Contracting Parties become engaged in war, the other High Contracting Party will, subject always to the provisions of article 12 below immediately come to his aid in the capacity of an ally. The aid of His Majesty the King of Egypt, in the event of war, or imminent menace of war, will consist in furnishing to His Britannic Majesty, on Egyptian territory, in accordance with the Egyptian system of administration and legislation, all the facilities and assistance in his power, including the use of his ports, aerodromes and means of communication. It will accordingly be for the Egyptian Government to take all the administrative and legislative measures necessary to render these facilities and assistance effective.

المادة السادسة

يتعهد كل من الطرفين المتعاقدين ألا يتخذ في البلاد الأجنبية موقفا يتعارض مع المحالفة وألا يبرم معاهدات سياسية تتعارض مع أحكام المعاهدة الحالية .

المادة السابعة

إذا أفضى خلاف بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى إلى موقف ينطوي على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة يتبادل الطرفان المتعاقدان الرأي لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقا لأحكام عهد عصبة الأمم أو لأي تعهدات دولية أخرى تكون منطبقة على الحالة القائمة .

المادة الثامنة

إذا اشتبك أحد الطرفين المتعاقدين في حرب بالرغم من أحكام المادة السابعة المتقدم ذكرها فإن الطرف الآخر— مع مراعاة أحكام المادة الثانية عشرة الآتي ذكرها على الدوام— يقوم في الحال بإنجاده بصفته حليفا . وتقتصر معاونة صاحب الجلالة ملك مصر في حالة الحرب أو خطر الحرب الداهم في أن يقدم إلى صاحب الجلالة البريطانية داخل حدود الأراضي المصرية ومع مراعاة النظام المصري للإدارة والتشريع جميع التسهيلات والمساعدات التي في وسعه بما في ذلك استخدام موانئه ومطاراته وطرق المواصلات . وبناء على هذا فالحكومة المصرية هي التي تتخذ جميع الإجراءات لإدارية والتشريعية اللازمة لجعل هذه التسهيلات والمساعدات فعالة .

ARTICLE (9).

In view of the fact that the Suez Canal, while being an integral part of Egypt, is a universal means of communication as also an essential means of communication between the different parts of the British Empire, His Majesty the King of Egypt, until such time as the High Contracting Parties agree that the Egyptian army is in a position to ensure by its own resources the liberty and entire security of navigation of the Canal, authorises His Britannic Majesty to station near Ismailia, in the zone specified in the annexed note, such forces as do not exceed the number therein agreed upon, with a view to ensuring in co-operation with the Egyptian forces the defence of the Canal; for the same purpose the Royal Air Force depot will be transferred from Abukir to Port Fuad. The presence of these forces shall not constitute in any manner an occupation and will in no way prejudice the sovereign rights of Egypt.

It is understood that at the end of the period of twenty years specified in article 14 the question whether the presence of British forces is no longer necessary owing to the fact that the Egyptian army is in a position to ensure by its own resources the liberty and entire security of navigation on the Canal may, if there has been any difference between the High Contracting Parties, be submitted for settlement to the League of Nations.

المادة التاسعة

بما أن قنال السويس الذى هو جزء لا يتجزأ من مصر هو فى نفس الوقت طريق عالمى للمواصلات ، كما هو أيضا طريق أساسى للمواصلات بين الأجزاء المختلفة للإمبراطورية البريطانية . فالى أن يحين الوقت الذى يتفق فيه الطرفان المتعاقدان على أن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة . يرخص صاحب الجلالة ملك مصر لصاحب الجلالة البريطانية بأن يضع بجوار الاسماعيلية فى المنطقة المحددة بالمذكرة الملحقة من القوات ما لا يزيد عن العدد المتفق عليه فى تلك المذكرة وذلك بقصد ضمان الدفاع عن القنال بالتعاون مع القوات المصرية . ولهذا الغرض نفسه ينقل مستودع قوة الطيران الملكية من أبى قير الى بور فؤاد . ولا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال مطلق ولا يخل بأى وجه من الوجوه بحقوق السيادة المصرية .

ومن المتفق عليه أنه عند نهاية مدة العشرين سنة المحددة فى المادة الرابعة عشرة إذا قام خلاف بين الطرفين المتعاقدين على ما إذا كان وجود القوات البريطانية لم يعد ضروريا لأن الجيش المصرى أصبح فى حالة يستطيع معها أن يكفل بمفرده حرية الملاحة على القنال وسلامتها التامة فان ذلك الخلاف يجوز عرضه للتسوية على عصبة الأمم .

ARTICLE 10.

His Britannic Majesty will be represented at the Court of His Majesty the King of Egypt and His Majesty the King of Egypt at the Court of St. James's by Ambassadors duly accredited.

ARTICLE 11.

(Sudan Article)

المادة العاشرة

يقوم بتمثيل صاحب الجلالة البريطانية لدى بلاط جلالة ملك مصر و بتمثيل صاحب الجلالة ملك مصر لدى بلاط سان جيمس سفراء معتمدون بالطرق المرعية .

المادة الحادية عشرة

(مادة السودان)

ARTICLE 12.

Nothing in the present Treaty is intended to or shall in any way prejudice the rights and obligations which devolve, or may devolve, upon either of the High Contracting Parties under the Covenant of the League of Nations or the Treaty for the Renunciation of War signed at Paris on the 27th August, 1928.

ARTICLE 13.

The High Contracting Parties agree that any difference on the subject of the application or the interpretation of the provisions of the present Treaty which they are unable to settle by direct negotiations shall be dealt with in accordance with the provisions of the Covenant of the League of Nations.

المادة الثانية عشرة

لا يقصد بهذه المقترحات ولا يمكن أن يبنى عليها بحال أى إخلال بالحقوق والالتزامات المترتبة أو التى يمكن أن تترتب لأحد الطرفين المتعاقدين أو عليه بمقتضى عهد عصبة الأمم أو ميثاق نبذ الحرب الموقع عليه بباريس فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨

المادة الثالثة عشرة

اتفق الطرفان المتعاقدان على أن أى خلاف ينشأ بينهما بصدد تطبيق أحكام المعاهدة الحالية أو تفسيرها ولا يتسنى لهما تسويته بالمفاوضات مباشرة يعالج بمقتضى أحكام عهد عصبة الأمم .

ARTICLE 14.

At any time after the expiration of a period of twenty years from the coming into force of the Treaty, the High Contracting Parties will, at the request of either of them, enter into negotiations with a view to such revision by agreement between them of its terms as may be appropriate in the circumstances as they then exist. In case of disagreement the difference will be submitted to the League of Nations.

Nevertheless, at any time after the expiration of a period of ten years from the coming into force of the Treaty, negotiations may be entered into with the consent of both the High Contracting Parties with a view to such revision as aforesaid.

ARTICLE 15.

The present Treaty abrogates any existing agreements or other instruments whose continued existence is inconsistent with its provisions. Should either High Contracting Party so request, a list of the agreements and instruments thus abrogated shall be drawn up in agreement between them within six months of the coming into force of the present Treaty.

ARTICLE 16.

The present Treaty is subject to ratification. Ratifications shall be exchanged in Cairo as soon as possible. The Treaty shall come into force on the date of the exchange of ratifications and shall be duly registered with the League of Nations.

In faith whereof & c.

المادة الرابعة عشرة

في أى وقت بعد انقضاء مدة عشرين سنة على تنفيذ المعاهدة يدخل الطرفان المتعاقدان بناء على طلب أى منهما فى مفاوضات بقصد إعادة النظر بالاتفاق بينهما فى نصوص المعاهدة بما يكون ملائماً فى الظروف السائدة حينذاك وفى حالة عدم الاتفاق يعرض الخلاف على عصبة الأمم .

ومع ذلك فى أى وقت بعد انقضاء مدة عشر سنوات على تنفيذ المعاهدة يمكن الدخول فى مفاوضات برضا الطرفين المتعاقدين بقصد إعادة النظر كما سبق بيانه .

المادة الخامسة عشرة

تلغى المعاهدة الحالية جميع الاتفاقات أو الوثائق القائمة التى يكون استمرار بقائها منافياً لأحكام هذه المعاهدة . ويجب أن يعد باتفاق الطرفين ، اذا طلب أحدهما ذلك ، بيان بالاتفاقات والوثائق الملغاة وذلك فى مدى ستة أشهر من نفاذ هذه المعاهدة .

المادة السادسة عشرة

يصدق على المعاهدة الحالية ويتبادل التصديق عليها فى القاهرة فى أقرب وقت ممكن ويبدأ تنفيذها من تاريخ تبادل التصديق عليها وتسجل فى عصبة الأمم بالطرق المرحية . وإقراراً بما تقدم ... الخ .

الجلسة الثانية والعشرون

(يوم الخميس ٨ مايو سنة ١٩٣٠ الساعة الحادية عشرة صباحا)

انقضاء المؤتمر لعدم الاتفاق على مسألة
السودان — تبادل خطب الختام — خطبة
المستر هندرسن — خطبة النحاس باشا .

وصل الوفد المصرى الى وزارة الخارجية البريطانية فى الميعاد المحدد فرجا المستر سلبى من دولة
النحاس باشا والأستاذ مكرم عبيد مقابلة المستر هندرسن فلما قابلاه قال إن مجلس الوزراء البريطانى
قد قرر باجماع الآراء أنه لا يمكن استمرار المفاوضات الا اذا قبل الفريق المصرى أن يكون حل
مسألة السودان كما يلي :

(١) يكون نص المادة كما قرره مجلس الوزراء بالأمس من غير أى تعديل .

(٢) يجب قبول العبارة الخاصة بأن الحكومة البريطانية تنظر فى المستقبل بعين العطف الى
عودة أورطة من الجيش المصرى الى السودان وهى العبارة الواردة فى الفقرة الرابعة عشرة من المذكرة
المقدمة اليكم فى ١٧ أبريل .

(٣) يجب أن يكون النص الخاص بمسألة الهجرة كما وضعه الفريق البريطانى أخيرا .

وقد سأله دولة النحاس باشا عن رأيهم فى النص الخاص بالمناقشة فى تطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩
فى بحر سنة من تاريخ نفاذ المعاهدة فقال إن هذا النص غير مقبول .

فرجع دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم الى زملائهما وأفضيا اليهم بما قاله المستر هندرسن
فقرروا بالإجماع أن يكون ردهم كما يأتى :

(١) يتمسك الوفد المصرى بأن ينص فى مادة السودان أو فى المذكرة على وجوب الدخول
فى مناقشات ودية فى بحر سنة من تاريخ نفاذ المعاهدة . وذلك بشأن تطبيق اتفاقيتى سنة ١٨٩٩

(٢) لا يمكن قبول العبارة الخاصة بالنظر بعين العطف الى عودة أورطة من الجيش المصرى
الى السودان .

(٣) لا يقبل الوفد تقييد حق الهجرة والملاحة والتجارة بالصيغة التى وضعها الفريق
البريطانى .

ويأسف الوفد أشد الأسف إذ بعد أن بذل أقصى ما يستطيعه من التساهل فى المسألة المصرية
كلها بأمل الوصول الى اتفاق عادل فى مسألة السودان يتهى الأمر الى حالة لا يمكنه قبولها بالرغم من
شدة رغبته فى الوصول الى اتفاق وطيد شريف بين البلدين لأن فى قبول هذه الحالة مضیعة لحقوق
مصر المقدسة فى السودان .

وقد عاد دولة النحاس باشا والأستاذ مكرم عبيد الى المستر هندرسن فأبلغاه رد الوفد المصرى السابق ذكره فقال المستر هندرسن إنه يشارك الوفد المصرى أسفه على ضياع المجهودات التى بذلها الفريقان للاتفاق ، وإن المسألة المصرية ستكون باقية عند ما تم التفاهم عليه فاذا عدل الفريق المصرى فى المستقبل موقفه أمكن الوصول الى الاتفاق . ثم أضاف أن الطرفين يفترقان وهم أصدقاء . واقترح دعوة زملائه ودعوة أعضاء الوفد المصرى الآخرين لتبادل السلام .

قال دولة النحاس باشا : ” إن ما كسبناه من هذه المفاوضات هو الصداقة الشخصية بيننا وبينكم ، ولقد بذلنا غاية جهدنا للوصول الى حل لمسألة السودان حتى لا تفشل المفاوضات ، وعرضنا تأجيل هذه المسألة الى وقت آخر يتفق عليه بيننا فلم تقبلوا هذا الحل .

ونحن نوافق على ما ذكرتموه من أن المسألة المصرية باقية عند ما تم التفاهم عليه . ونأمل من جهتنا أن يعدل مجلس الوزراء البريطانى موقفه فى المستقبل حتى يمكن الاتفاق . أما فيما يتعلق باستدعاء زملائكم فيهما بكل تأكيد أن نصالحهم مودعين “ .

قال المستر هندرسن : ” لا أظن أن مجلس الوزراء البريطانى يعدل رأيه . والواقع أن الحل الذى عرضناه عليكم هو تأجيل لمسألة السودان “ .

قال دولة النحاس باشا : ” نعم ولكن بعد تسجيل الحالة القائمة الآن فيه “ .

ثم اجتمع الوفدان بكامل هيأتهما وتبادل المستر هندرسن ودولة النحاس باشا الخطابين الآتيين :

المستر هندرسن — ” مما يؤسف له حقا أن تنتهى كل هذه المجهودات الشاقة المضنية بالفشل خصوصا بعد أن وصلنا إلى الاتفاق على جميع المسائل الخاصة بمصر ، ولكننا لم نستطع إزالة الخلاف القائم بيننا فى مسألة السودان ، فنحن نجتمع الآن لنعلن انتهاء المفاوضات وانفضاض المؤتمر الذى عقد لتسوية المسألة المصرية الانجليزية .

ويهمنى فى هذا المقام أن أصرح لكم باسم حكومتى بأن مشروع المعاهدة كما تم الاتفاق عليه سيبقى قائما ، فاذا وجدتم بعد عودتكم الى القاهرة ومناقشة المسألة مع أصدقائكم فيها أن هناك أملا فى أن يصبح هذا المشروع معاهدة مقبولة من الجانبين فانى وزملائى مستعدون لمحاولة الوصول الى اتفاق على النقاط القليلة الباقية فى المذكرة الملحقة بالمعاهدة ليصبح التوقيع عليها ميسورا .

إننى أكرر الأسف ، وأعتقد أن قسما كبيرا من الشعب البريطانى يشاركنى هذا الأسف على النتيجة التى وصلنا فى النهاية اليها .

ولكن اذا كان قد أخطأنا النجاح فالتنا نفترق الآن بنفس الروح الودية التى سادت مفاوضاتنا من يوم وصولكم الى لندن “ .

النحاس باشا — ”ياسعادة المستر هندرسن ، ويا حضرات زملائه المحترمين

لا يسعنى الا أن أسجل هنا ما أبداه الجانبان من الرغبة الأكيدة فى تذليل الصعوبات التى قامت فى طريق حل المسألة المصرية الانجليزية بشكل مرض للطرفين ، وما بذلاه من مجهود صادق فى هذا السبيل . ونحن نشاطركم شديد الأسف على فشل هذه المجهودات بعد أن حاولنا جهد الطاقة الوصول إلى حل مرض لمسألة السودان فلم نوفق فى ذلك لأن الخلاف بيننا فى هذه المسألة خلاف كبير الأهمية عندنا ، ولأن قبول وجهة نظركم فيها يضيع حقوق مصر المقدسة فى السودان . لهذا لم نستطع الوصول إلى الاتفاق المنشود .

وإذا كان قسم كبير من الشعب البريطانى يشاطركم الأسف على النتيجة التى وصلنا إليها فان الشعب المصرى يشاطرنا أيضا أسفنا على هذه النتيجة . لأن من مصلحة الشعبين أن تسوى المسائل القائمة بينهما تسوية خالصة عادلة تصون الحقوق والمصالح جميعا . ومن أجل ذلك بذلنا مجهودا عظيما للوصول إلى تسوية على هذا الأساس حتى يمكن عقد المعاهدة باخلاص وأمانة تشرف الموقعين عليها .

وإذا كنا لم نوفق فى بلوغ هذه الغاية ، فانى وزملائى نختتم عملنا فى هذا المؤتمر بنفس الروح الودية التى بدأنا بها ، حاملين للمستر هندرسن وزملائه خير عواطف الصداقة . ونرجو أن ترى الحكومة البريطانية مع الزمن أن ما عرضناه عليها حل عادل يمكن أن نتلاقى معها على أساسه .

وإذا كنتم قد طلبتم منا أن نفكر بعد العودة الى بلادنا فى الأمر ، فاننا كذلك نرجو أن تنظر الحكومة البريطانية فيه ، حتى اذا رأت أن هناك أملا فى تقريب مدى الخلاف عاون ذلك معاونة جدية فى الوصول الى الحل المنشود ، وبهذه الطريقة يظل الباب مفتوحا بيننا .

وانى فى الختام أكرشكنا للمستر هندرسن وزملائه ومعاونيهم الفنيين على ما قابلونا به من الترحيب وما بذلوه من المعاونة فى هذه المهمة الشاقة . وكل مشقة تهون فى سبيل صالح البلاد “ .

ثم تصافح الفريقان مودعين وانتهت الجلسة فى الساعة ١٢ والدقيقة ٤٠ مساء ٤

الرئيس

إمضاء : مصطفى النحاس

السكرتير

إمضاء : مصطفى الصادق

١٢

البيان الذى ألقاه

حضرة صاحب الدولة مصطفى النحاس باشا

رئيس مجلس الوزراء

عقب عودته من المفاوضات على كل من المجلسين

بجلستيهما المنعقدتين فى ٢٠ مايو سنة ١٩٣٠

بناء على التفويض الكريم الذى منحه البرلمان للحكومة، سافر الوفد الرسمى إلى لندرا مزودا بثقة الأمة وممثليها ، ومشمولا برعاية ملك البلاد ، للدخول فى مفاوضات ودية مع الحكومة البريطانية فى مقترحاتها .

وإنى لسعيد أن أشيد هنا بما لاقاه الوفد من حفاوة ومودة طول مدة بقائه فى إنجلترا ، وأن أعلن أن تلك الروح الطيبة التى حدثت بالحكومة البريطانية إلى اقتراح عقد معاهدة ودية مع مصر، ظلت متجلية فى جميع أدوار المفاوضات مما كان له أكبر أثر فى توطيد صلات المودة والاحترام بيننا وبين جناب المستر هندرسن وحضرات زملائه ومساعديه ، بل فى تخطى كثير من العقبات والسير فى سبيل النجاح شوطا بعيدا .

والواقع يا حضرات الشيوخ (النواب) ، أن كلا الفريقين — الانكليزى والمصرى — بذلا من الجهود الصادقة المتواصلة ما أمكن معه الوصول إلى حل عادل شريف فى المسائل الخاصة بمصر ، عدا النذر القليل منها ، مما ظل باقيا تحت البحث .

ولكننا مع الأسف لم نصل إلى اتفاق على مسألة السودان يصون حقوق البلاد المقدسة ، ومصالحها الحيوية .

وسيوزع على حضراتكم فى أقرب وقت مستطاع كتاب أخضر يشمل تفصيلا لمآجريات المفاوضات وتطوراتها .

ولقد كان قطع المفاوضات وديا للغاية بحيث افترق الطرفان على عقيدة ثابتة، وهى أن المستقبل القريب كفيل بتحقيق ما فاتهما من تفاهم على تلك المسألة الحيوية ، وإن نية الوصول إلى اتفاق عادل لن يزيدها وقف المفاوضات إلا صلابة واستمرارا .

وإن صلات المودة بين الحكومتين والشعبين لن يزيدها ما تبادلناه من الصراحة والتفاهم إلا إخلاصا وصدقا .

وإني أتهز هذه الفرصة لأعلن عظيم تقديري وشكري لحضرات زملائي من أعضاء الوفد الرسمي الذين كانوا خير عون لي في مهمتنا الخطيرة ، ولحضرات المستشارين من النواب والموظفين والعسكريين ، ولجميع الموظفين الآخرين الملحقين بالوفد ، فقد كان الجميع بما بذلوا من جهد ، وما عانوا من مشقة جديرين حقا بتمثيل مصر وشرف خدمتها .

وإني ليعجزني أن أعبر عما يخالج نفسي من آيات الشكر، وعرفان الجميل ، لتلك الأمة المصرية المجيدة على اختلاف هيئاتها وطبقاتها التي غمرتني وإخواني في استقبالها إيانا بفيض من حبها وعطفها وحماستها ، فكان في ذلك تأييد كريم للمسلك الحكيم الذي توخيناه في الدفاع عن حقوقها والذب عن كرامتها .

وإني لأبتهل إلى الله تعالى أن يوفقنا جميعا إلى خدمة قضية مصر العادلة والسير بها إلى الأمام دواما في ظل جلاله ملك البلاد ، الذي حباننا ، ولا يزال يحبونا بعطفه الكريم ورعايته السامية .
(تصفيق حاد متواصل) .

